

حسینی
۸۳، ۵، ۲۸

خطی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۷ ۳۷۴	

شرح تائید منظوم
سو

محمّد

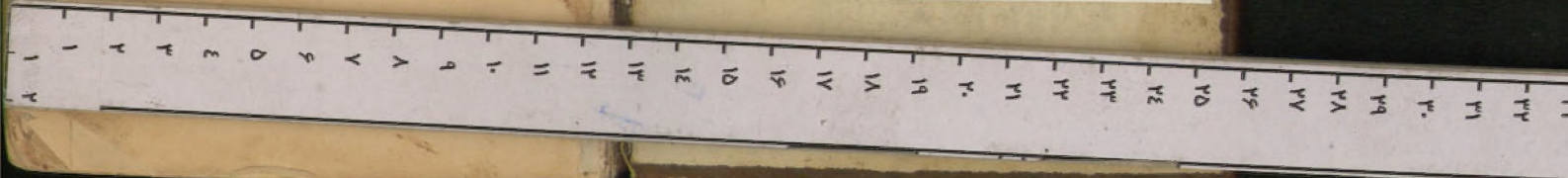
۱
۱
۲
۳
۳
۵
۶
۷
۷
۶
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۳۱
۵۱
۶۱
۷۱
۸۱
۹۱
۲۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	جمهوری اسلامی ایران
کتاب: شرح تائید منظوم	شماره ثبت کتاب
مؤلف:	۲۰۸۵۲۹
مترجم:	
شماره قفسه: ۱۷۳۷۴	

نسخه ترمیمی منقو
سو

صحنی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	شرح ترمیمی المنطق
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۳۷۴
جمهوری اسلامی ایران	
شماره ثبت کتاب	۲۰۸۵۱۹



١٧٢٧٤

٢٠٨٥٣٩



الدعاء اذا تعدي بكلمة فهو للتفريق بيني على الاغلبية اكثر فان
 اوعيتهم انه للتفريق انه الطريق الاجتاهت الكلي فذلكم وان
 ادعيتهم انه للتفريق بحسب الغالب فذلك لا يصلح الكبري الشك
 الاول ولان المختصين ذلك ايضا فيمكن الجواب بان التفريق في الصو
 المذكورة بخصوص مخرج لفظ الدعاء فلا يعدي الى الصلوة
 ان كان المعنى واحدا وهذا هو الثاني اذ في الابدان التسمية
 الاولى ان التعبير من الحصة المحرمة من الصلوة والتقية بكلمة من
 الامامية اشارة الى انه الشر والكمال لهذا الجنس فكانه اطلق
 العام واراد به الخاص تسمية على ان هذا الخاص والشر والكمال
 بحيث لا يبادر الذهن منه الا اليما الثانية انها خذ لفظ ارسال
 لشعار الى ان الحصة النبوية تجتمع للنبوة والرسالة وايضا بان
 كتابا على ما ذكره صاحب المبدأ في قوله تعالى وما ارسلنا قبلك
 من رسول الا ينبغي حيث قال هذا دليل يقين على ثبوت التعاير بين
 الرسل والنبوة بخلاف ما يقول البعض انها واحد وسفل النبي
 عن الانبياء فقال ما قلناه من اربعة وعشرون الفا قبل ان
 من حار قلنا ثم وثقتة غير والفرق بينهما ان الرسول من جمع الي

الى المجمع في الكتاب المنزل عليه والى النبي من لم ينزل وانما امر
ان يدعو الى شريعة من قبله وقيل الرسول واضح شريع والى النبي
حافظه غير ان كلامه الثالثة انه حدث للرسول اليه اشار
الى عموم الرسالة بالنظر الى كل من يصح الارسال اليه وكذا قال
الصلوة على من ارسله الى العالمين كايدي عليه قوله تعالى
اتبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا ^{المنازل} انا
ان عموم الرسالة من خصايصهم كلامه ولا يذهب عليك
ان ايات الكتاب اليه وتخصيصه بعموم الرسالة يؤيد كونه
القرآن الكامل من هذا الجنس فلعلم من الذي لا يفتقر النبوة
باللفظ العام اشارة الى انه المزدكامل ثم صنفه بلفظ الارسال
مع حذف المرسل اليه ليكون اشارة الى وجه التفضيل من
طريقين ووجهما يستل في ايات التفضيل بقوله انا سيد
ولد آدم انه لا يدل على تفضيله على آدم الا ان يراد من ولد
مطلق النوع وكذا قال انا سيد هذا النوع ويؤيد ذلك
ما قيل في قوله تعالى ولقد كرمتا بني آدم ان المراد من بني
آدم مطلق النوع وكذا قيل ولقد كرمتا هذا النوع ووجهما يستل

في ايات ذلك بالاجماع وسخ في ان مراتب الانبياء اربعة
الاول النبوة والثاني الرسالة والثالث كونه من اولي الغر
الرابع كونه خاتم النبيين بحيث كان ونيه ما موقن من النسخ
ما قام بقاء التكليف والى النبي ان المراتب الاربعة كلها تحققة
في الحضرة المعظمة النبوية ولا كذلك غيره وهو افضل
بقي ما بحث اخري ركناها مخافة زيادة الاطراب والله اعلم
بالصواب الرابعة ان قوله ليس صفة لقوله من ارسله ولذا
جعل في الشارحون كالا يعني هاديا نزيلا للمصدر منزلة اسم
الفاعل ولا يسعدان يقال جعل الهداية صفة له باذنه
نفس الهداية بطريق المبالغة كما في قوله انا هي اقبال وانما ما
كان يحتاج المقام الى التزام الجوزا تاني الظروف كما في
التوجيه المشهور او في النبوة كما في التوجيه الثاني ولقد
بحث آخر وهو ان المناسب في ايات الهداية على التفسيرين ان
يقى انه الحقيقي بالاهتداء لا انه اهتداء الحقيقي كما ذكره للتم
حيث قال هو اهتداء حقيقي بان ذلك ان جعله هاديا انما
بنا سب كونه لا يفتقر الهداية لا كونه لا يفتقر القبول الهداية

رعاية لبراعة الاستمالة كما تقتضي في فن البديع الخامسة
 المستعار بان سباحة الصور لا يمكن مثل مباحث التصديق
 فانها ما تحتاج اليها بالانفاق ولا كذلك في الصور السائرة
 التلويح الى ان مدار السعادة على الصديق سواء كان يقينا
 كما في قواعد علم الكلام او غيره كما في علم الفقه السابعة ان الاعمال
 لا يدخل لها في الاعمال اذ لو كان كذلك لما كان التصديق علة
 مستقلة في تحصيل السعادة مع ان كلمة الباء فتشفي السببية
 المستقلة على ما تقرر من ان المطلق يصرف الى الضرر الكامل
 وبعد هذه غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام
 وتقرير المرام من تقرير عقائد الاسلام جعلته تبصرة
 لمن حاول البصر في الاقضية وتذكره لمن اراد ان يذكر من
 اولى الاقضية رسما للولاء اعز الحق المحمدي بالآثار مسجود
 الله عليه الختمة والسلام اذ لا له من التوفيق قوله ومن التاليد
 عصام وعلى الله التوكل والعصاة لا تشبه الى ان المتقدي
 للتصنيف ليجتنب امور ائمة الاولى لمعان المعقولة المرتبة
 الثانية الا لفظ الالة عليها الثالثة النفوس الالهية على الالفاظ

في بيان
 في بيان
 في بيان
 في بيان

فالكتاب عبارة من احكام الامور الثلاثة او عن مجموع الاثر
 منها او مجموع التلخيص وعلى التقدير فليس المقص انبات المحولات
 على الاختصاص بل المقص انباتها على الكليات المحققة في ضمن
 الاشخاص الموجودة في الخارج ولا محسوسة بالحواس المحسوسة
 بالجزئيات فاجتنب في التفسير بها بكلمة هذا الى اعتبار وجودها
 وكونها جزئيات محسوسة وذلك لا يتصور الا على سبيل
 التجوز فاحتجنا في هذا الموضع الى ارتكاب التجوز من وجوب
 ولا يخفى ان هذا الامر بعد اعتبار التجوز المذكور لا يحمل عليها
 التمهيد والمقريب فلا يصح القول بان الكتاب تهذيب
 وتقرير فغلب بل يجب ان يقال ان الكتاب مشتمل على غاية
 التمهيد والمقريب او يقال ان الكتاب تهذيب غاية
 التمهيد ومقرب غاية التمهيد فلا بد من اعتبار التجوز
 في جانب هذا ايضا ويحق تقدير المضاف في جانب الموصوف
 بان يكون المعنى ان تهذيب هذا غاية التمهيد وعلى
 هذا احتجنا في جانب الموصوف الى اعتبار التجوز من وجوب
 الاول باعتبار ترتيب المضاف الثاني باعتبار التمهيد بكماله هذا

ويأتى من ان اعتبار الجوز في كلمة هذا في جانب الموضوع لطيف
وجود على هذا التقدير فغيره تصور ظاهر لما انظر اليه
ان المحركات تثبت للكليات المحققة في عين الاختصاص ^{هنا} فقط
ان الكليات لا يكون موجودة سواء كانت الخطية الحاقية أو لا
لأن لا يخفى ما في كلامه من التعقيب الى الكتاب باعتبار هذه
وتفحص عن الزوائد باعتبار رتبته لما هو المراد من
القواعد الاسلافية وباعتبار كونه معينا للبصيرة للناظرين
ومستدعي التذكير من حاول ان يكون من المذكورين وقد
اوما في العبارة ان كونه معينا للبصيرة ومستدعي التذكير
انما كان من حسن التعبير ولطافة التعبير بعبارة طليعة
ناظرة الى المقاصد مستفيدة للقواعد والى ان العلة الغائية
هنا افادة البصيرة والتذكير ولذا قال جعلته تذكيرا
ومن هنا يتكشف ان هذا الكتاب ما يحتاج اليه في اويل
التحصيل لمصول البصيرة واوخره ايضا تحصيل التذكير في القوة
للنسيان اللازم لطبيعة الانسان وقد روي هنا طائفتان
الاولى ان الكتاب لعارضة البصيرة والتذكير صا حيث يصح

حمله

حمله عليه بأدعاء المبالغة الثانية ان البصيرة ^{تحتاج}
بالتمسك الى المعلم الذي يؤيد تفهيم المقاصد ولذا قال لمن
حاول التمييز في الافهام بصيرة المصنف فتدانا الى ان
المعلم اذا لم يكن بصيرا لا يمكنه المقاصد واما التذكير فهو الذي
لمن تفكر في نفسه لاستحضار المعارف والكسبية حتى يمكن
الاحتراز عن الخطأ في الفكر ولذا قال لمن حاول التذكير
اولي الافهام خلفه الافهام هنا يتبع اللفظ جمع للفرق
اما الافهام في المبتدئين الاولى فهو بكرة اللفظ مصلين باب اللفظ
الثانيان طريق التحصيل يخص في الثانيين الاول التعليم ^{بالمعلم}
يحتاج الى هذا الكتاب لاستحضار التذكير واستكمال ربط
التعليم الثاني التكرار الى لاستحضار التذكير هـ
المستوية لرعاية قواعد وتجاوز عن الخطأ وسلكا في
الطريق المستقيم سلكا هنا شئ وهو ان المصنف بطريق
التعليم ان لم يكن مستدجا في المصنف بطريق الفكر يلزم
ان يكون بدنيا او واسطة بين الطرفين والبديهي
فاذا لم يكن مستدجا في طريق الفكر يلزم ان يكون بدنيا

فالتذكير

حفظا للحصر وقطعا للواسطه واذ كان ذلك بدو بهيما خذل
 حصر له بهيات في الاقسام الستة المشهورة كما سيذكر في المقام
 في اواخر الكتاب وان كان مندرجا في طريق الفكر فما وجه
 المقابلة كما في عبارات القوم وما وجه الفرقه بما ذكر للمقام
 فان قلت ان الحاصل ربما يكون بالحدس او بالخيال بدو
 او بالحساس او بغير ذلك كما يصح ذلك فلا يصح الحصر في الاقسام
 كما يستفاد من عبارة المقام قلت لعله يحصر الطريق الكمال
 الذي يعيد بدو ويحصر الطريق السابع في تحصيل اليقظة
 النظرية على هذين التقديرين كان الامور المذكورة حارة
 عن المقام ولو جعل عبارة المقام على ان كلا الطائفتين من
 العلم والمعرفة يحتاجان الى هذا الكتاب بحصول البصيرة
 والذكورة من غير ادعاء الحصر بل في الترتيب الرابع فحقا
 التجديس في لفظ الاحكام كما ذكرنا من انه مقام الاول من
 صدره من باب الانفال وفي الثاني جمع للعلم ويستخرج من
 هناك الخاتمة في الاعراب والمركبات لا يكون مائلا للتجديس
 كما قيل في قولهم جبر البر وجهه البر والتم الاول في المنطق

مقدمة

مقدمة هي المناجاة الاولى ان المشهور فيما بين الجمهور ان المقدم
 بكسر اللام ليكون اسم الفاعل حتى نقل من الفائق انه قال نعم هذا
 في المقدمة وتختلف وعلى هذا ان الامور المذكورة في المقدمة فاقول
 المقام في المقدمة اسم المفعول فكيف يصح جعلها بصيغة اسم الفاعل
 وقال المقام في شرح الخفيع ان المقدمة اذا كانت مأخوذة من
 بمعنى تقدم ثم كلامه وعلله الى الجواب عن هذا الاشكال بان
 اذا كانت مأخوذة من تقدم بمعنى تقدم فكانت المقدمة بمعنى
 وظاهر ان الامور المذكورة هي مستقلة على غير هاتين المبدأ
 فصح العمل وارتفع الاشكال لكن يبقى ان المشهور من علماء المنطق
 ان التفعيل يجعل اللزوم متعللا فكيف يجعلون المقدمة
 لازما مع كونها من باب التفعيل اللهم الا ان يجعل كلام المقام
 على لائحه الاعراب الجحد الثاني ان المشهور فيما بين الناس
 ان قوله مقدمة مبتدأ للحدود الخبر اي مقدمة في رتبة العلم
 غايته موضوعه وعلى هذا الوجه ان قوله مقدمة تذكير
 فكيف يصح جعلها مبتدأ واجيب بوجوبه ان التثنية للتعليم
 فيكون قوله مقدمة تذكير في رتبة العلم فكيف يصح في تاويل قولنا

مقدمة هي المناجاة الاولى ان المشهور فيما بين الجمهور ان المقدم
 بكسر اللام ليكون اسم الفاعل حتى نقل من الفائق انه قال نعم هذا
 في المقدمة وتختلف وعلى هذا ان الامور المذكورة في المقدمة فاقول
 المقام في المقدمة اسم المفعول فكيف يصح جعلها بصيغة اسم الفاعل
 وقال المقام في شرح الخفيع ان المقدمة اذا كانت مأخوذة من
 بمعنى تقدم ثم كلامه وعلله الى الجواب عن هذا الاشكال بان
 اذا كانت مأخوذة من تقدم بمعنى تقدم فكانت المقدمة بمعنى
 وظاهر ان الامور المذكورة هي مستقلة على غير هاتين المبدأ
 فصح العمل وارتفع الاشكال لكن يبقى ان المشهور من علماء المنطق
 ان التفعيل يجعل اللزوم متعللا فكيف يجعلون المقدمة
 لازما مع كونها من باب التفعيل اللهم الا ان يجعل كلام المقام
 على لائحه الاعراب الجحد الثاني ان المشهور فيما بين الناس
 ان قوله مقدمة مبتدأ للحدود الخبر اي مقدمة في رتبة العلم
 غايته موضوعه وعلى هذا الوجه ان قوله مقدمة تذكير
 فكيف يصح جعلها مبتدأ واجيب بوجوبه ان التثنية للتعليم
 فيكون قوله مقدمة تذكير في رتبة العلم فكيف يصح في تاويل قولنا

مقدمة عظيمة والتعليل فيكون قوله مقدمة في قوة قولنا
مقدمة قليلة وعلى التعديل لا يكون قوله مقدمة فكرة صفة
وقال الله في محضر شرح التلخيص ان الخلاف في ان الشئ في
النسبة في المقدمة للتعظيم والتعليل ما لا ينبغي ان يقع بين
المخلصين ثم كلامه وكان ينبغي ان جعلها للتعظيم ناظر الى
قوله الفاظها واختصار عبارتها فاحمل على كل واحد من العظيم
والتعليل جارية فلا ينبغي الخلاف بحيث يثبت احدهما وينفي
الاخر بل كلاهما صحيح وعلى التعديل ان يترقب ما هو المقصود
تصحيح كونه سبباً وفيها ان قوله مقدمة لم يكن سبباً ولا محله
الخبرة بل هو جارية سبباً فان قوله مقدمة في تاويل قولنا
هذه الامور مقدمة ونحوها ان المصنف جعل قوله مقدمة سبباً
مع كونه فكرة مختصرة اشارة الى ما ذكره بعض المحققين حيث
قال مدار صحة الاخبار عن السكر على العالم لا على ما ذكره
من التخصيص التي تحتاج في وجوبها الى التكاليف والركن
الواهي فعلى هذا يجوز ان يتركب انفق السابعة لحصول الفائدة
ولا يجوز ان يتركب وجعل قائم له وقال الشيخ الجليل في كتابه هذا

القول اقرب الى الصواب وخارجي هنا وجب آخر وهو ان يجوز
تقديم الخبر بقوله مقدمة بان يكون قوله مقدمة فكرة
بتقديم الخبر كما قالوا في قولهم في اللان حل والحاجة الى ما
ذكره من وجوب الجواب والله اعلم بالصواب بل نقول ان الجواب
الثاني لا يكادهم لان هذه الامور الثلاثة لم يكن لنفس المقدمة
كما زعم هذا القائل بل المقدمة في بيان هذه الامور كما سطر
بعد ذلك ان شاء الله تعالى الحق الثالث ان المتأخرين ذكروا
في كتبهم المشهورة في باب المقدمة ثلث قوائم الاول اسم الثاني
الغاية الثالث الموضع واليه يترى صاحب الرسالة حيث
قال في ماهية العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعة واما القوائم
فهم يذكرون هذه الثلاثة مع خمسة اخري يسمون الكمال والبرهان
الثمانية الاول من الخبرة الثانية الاشارة الثالثة الى ابواب العلم
الثاني بيان وجه التسمية الثالث بيان نفعها الرابع بيان تمثيل
للاسر بيان واضعه ومدونه وخارجي ههنا امور اخري صالحة
لان بعض من المقدمة الاولى التصور بوجه ما مقدمة اي وقد
اشير في الحواشي الشريفة الشريفة الى ان التصور بوجه ما

ما يصلح ان يعقد تلكه تردد في ان المقابلة التصورية
ما واثق التصور بالرسم والتمثيل لان اضافة بين التصور
بوصف او بين التصور بالرسم بحيث اذا عمل احدهما لم يخلو
لو يكن الاخر مقابلة فماذا ان يكون كلاهما من المقابلة وعلى
يصلح امر اخر من ذلك في القامية المذكورة الثاني العلم
فانهم اتفقوا على ان معرفة القوانين المنطقية واجبة لتسا
فرض من توقف معرفة الله تعالى كما ذهب اليه جليله واما
فرض كفاية لان شعائر الذي يحفظ عقائده لا يتم الا به كما
ذهب اليه جليله واما فرض كفاية لان شعائر الذي يحفظ
عقائده لا يتم الا به كما ذهب اليه جليله آخره وعلى
التقديرين فالعلم بوجوبه ما يوجب الرغبة في التحصيل
فينبغي ان يعد من المقابلة كما اشير اليه في هذا باب
الاصول الثالث العلم بانها ما يحتاج اليه في كتاب
المعارف فان هذا ايضا ما يوجب رغبة وقييد بصيرة
والقول بان بيان الحاجة وسيلة للعلم بالغاية في الآتين
ولا يغني عن جوع فان مجرد كونه وسيلة لذلك لا ينافي

كونه من المقابلة الرابع تصور الموضوع فان التصديق به
بموضوعية الموضوع موقوف على تصوره فاذا كان التصديق
على هذا الوجه مقابلة كان التصور المذكور ايقين مقابلة
لثاني من التصديق بوجود الموضوع فان التصديق بالموضوعية
الثانية للموضوع يستلزم العلم بتدعي بوجوده اذا كان
ثبوت شيء شيء في معنى العلم بثبوت المتيقن له وما يق
من ان التمس جعل التصديق بوجود الموضوع من المبادي
التصديقية فعمل كلام فان تعريف المقابلة بما يتوقف عليه
الشروع بمقابلة في التصديق بوجود الموضوع فما بالهم
حيث اخرجوه من المقابلة ولا يرجوه في المبادي التصديقية
على اننا نقول ان جعل التصديق بوجود الموضوع من
المبادي التصديقية اتماما في جعله من المقابلة اذا
ثبت ان المبادي التصديقية من اجزاء العلوم وعلى
سبيل الحقيقة فان على هذا التقدير لا يكون مقابلة
لانها خارجة بالاتفاق مع ان ذلك لم يثبت ولذا ذكر
في الحواشي الشريفة على شرح الرسالة ان جعل المبادي

والموضوع جزئين من العلم يجوز ان يكون بطريق التوفيق
التام السادس بيان وجه الترتيب اذ كما ان وجه الترتيب
يصير كذلك وجه الترتيب ايضا فيصير وجه الترتيب
زيادة الرتبة اذ السابعة العلم بان الواضع لما في من الوضع
والشؤون ما في العلم باللاحق وتلقوه بالتبوء و
استحسنوه في ليس لهم فان هذا الذي يوجب مزيدا الى
سببا اذا ثبت الاجماع على تحسينه بهذا السبب ان التقادير
غير مخصصة في الترتيب المذكورة في كتب المتأخرين ولا في
الغاية المنقولة من المقدمة ولذا قال محقق الترتيب
انك لو وجدت شيئا آخر يوجب مزيد البصر وفهمه
فلك ان تجعله شيئا ولقد في كلام آخر وهو ان الترتيب
التي ذكرناها لا يوافق الغاية التي ذكرها المصنف في آخر
الكتاب كاستنباط البحث الرابع اتم عرفوا المقدمة
بوجوه مختلفة منها ما ذكره شارح الطول وهو انما
كانت وقف عليها لما بحث الآتية وهذا مقصود بباب
الكليات وباب التفصيل اذ في ووجه جعل كلمة باعتبارها

الامر الخارج اندفع كلا الشكوك الثاني ان الموازين
المعتوية هي كذا ما يتوقف على الشروع في العلم وهذا
هو المذكور في شرح الرسالة وهو يحتاج الى الصبر
التوقف عن معناه الظاهر وان الامور المذكورة في
المقدمة لم يكن بحيث يمنع الشروع بدونها فلا يتوقف
الشروع عليها بالمعنى الذي المشهور ومنها ان المقدمة
عبارة عما تدور في تحصيل المعنى وهذا الترتيب اشمل
الترتيبات واقربها بالنظر في المقام وذكر في الحواشي
العادية على شرح الرسالة ان مقصود بالكتاب والاسماء
فما جاء به ان التفسير لا علم وسنحلي ان كلمة ما عبارة
عن الامر المذكور في الكتب فكانه قيل ان المقدمة هو
الامر المذكور لا عانة في تحصيل المقام وعلى هذا لا بد من
التوقف عما ذكره واما القول بجواز العموم فهو لا يوافق
ما ذهب اليه المتأخرون كما لا يخفى وهذا ما ذكره المصنف في
شرح التلخيص بقوله العلم لما يتوقف عليه سائر
كيفية محله ومضاهيه وموضوعه ومقتضى الكتاب لطائفة

من كلامه قدوت امام الحق لا يرتباط له بها وانتفاع
لها فيه سواء ايقظ عليه ام لا ثم كلامه وهو صريح في
ان المقابلة ربما يطبق ويولد بمقالة العلم وربما يطبق
ويولد بمقالة الكتاب ولا يخفى ان ما ذكره في تعريف
مقالة العلم ما يتوقف عليه الشرح في مسائل فخر حيث
المبادي وانطبق التعريف على مقالة العلم واستا
العرض لمقالة الكتاب فلعلمه تنبيه على دفع الاشكال
الوارد في هذا المقام فنزول الاشكال على ما يستفاد من
عبارة في شرح التخصيص اعم ذكرها في اوائل الكتب
ان المقابلة في تعريف العلم وعناية وموضوعه فاذا كان
هذه الامور نفس المقابلة العلم كانت هذه العبارة
مستلزمة لكون الشيء ظرف نفسه وتقرير لدفع ان
المظروف هو ما مقابلة الكتاب وهذه الامور مقابلة
العلم فيكون معنى هذه العبارة ان مقابلة الكتاب في
مقالة العلم فلا يلزم كون الشيء ظرفا لنفسه بل اللازم
ان يكون مقالة العلم ظرفا لمقالة الكتاب ولا يخفى

فيه اذا تم هذا فيقول القائل ما يستفاد من شرح التخصيص
ان قوله في هذا الكتاب مقالة يريد بمقالة الكتاب
فلا يحل عليه الامور الثلاثة التي هي مقالة العلم بل
يجب ان يكون المعنى مقالة الكتاب في هذه الثلاثة
او في هذه الثلاثة مقالة الكتاب وعلى هذا يظهر ان
الجواب الثاني من وجوه الاجوبة السابقة حيث قال
ان هذه الامور الثلاثة مقالة لا يكاد يتم نعم لو كان
المراد من المقابلة المذكورة هو ما مقالة العلم مع المحل
كما يدور عليه هذا الجواب الا انه لا يوافق ما افاده
في شرح التخصيص ولا ينافي سبب عبارة السلف حيث قال
ان المقابلة في هذه الامور الثلاثة فان قلت من قال
بمقالة الكتاب مقالة تعلم اشكاله دفع الاشكال كما ذكر
ومن لم يقل بذلك والاشكال واراد عليه قلت من لم يقل
بذلك لم يدعي في هذا المقام ان المقابلة اعني ما يتوقف عليه
الشرح في هذه الثلاثة والمقالة المظروف هو العلم والمحل
والظرف هذه الامور الثلاثة فكانه قيل هذا العلم هو المقابلة

الافراد الثلاثة **البحث الثاني** في المبدء المذكور في المقد
 ثلثة امور كما ذكرنا هاتين ابعثا حزين فلا بد من بيان
 الشروع على هذه الثلاثة ليصح جعلها من المقتضى قال بعض
 من المحققين وجه توقف الشروع اما على تصور العلم فهو
 الشائع في العلم لولم يتصور اول ذلك العلم كان طالبا للجهول
 مطلقا وهو لا يستلزم لوجبه الفهم نحو الجهول المطلق واما
 على غاية فهو انه لو لم غاية العلم والغرض منه كان عيشا
 واسما على موضوعه فهو ان الشروع في العلوم بحسب تأخرها
 ثم كلامه على وجهه لوجبه الا ان ما ذكره قوس ان الشائع
 لو لم يتصور ذلك العلم كان طالبا للجهول مطلقا فاما دلالي
 وجوب التصور بوجبه ما حق لا يكون الظاهر ولا مطلقا
 على وجوب التصور بالرسم مع ان المقدم هو الثاني فلا يتم
 التعريف وذكر في المحاشي الشريفة على شرح الرسالة
 ان بعضهم اجاب عن هذا بان المراد المقصود بوجبه
 ما لا يخصه ثم كلامه وسخلى انكم ان ادعيت ان المراد
 هو التصور بوجبه كسبي فذلك لم يثبت من الدلائل المذكورة

ادعيت ان المراد هو التصور بوجبه مطلقا سواء كان
 كسبيا او غيره فذلك ما يمكن حصوله بدون الرسم
 لظهور ان التصور بالرسم مخصوص بالكسبيات على
 انا نقول ان التعريف بالرسم ان لم يكن مسبوقا بالتصور
 بوجبه لزم التوجه نحو الجهول مطلقا وان كان مسبوقا
 فذلك يمكن في الشروع فما الحاجة الى الرسم **القول**
 من وجوه الاعتراض ان ما ذكره من ان الغاية لو لم يكن
 معلومة يلزم ان يكون طلبه عينا انا يدل على دفع العيش
 يحتاج الى العلم بالغاية ولا يدل على ان الشروع موقوف
 على العلم بالغاية مع ان المظهر الثاني وان ادعيت ان
 الشروع موقوف على دفع الجهل ثم خصمتم الى ذلك
 ان دفع العيش موقوف على العلم بالغاية انجبه المنع على
 الصغرى اللهم الا ان يقال ان الشروع المعتد به
 موقوف على العلم بالغاية فان لم يكن كذلك لا يعتد
 به عرفا فحق سقط المنع المذكور كن يبقى ان دفع العيش
 انا يتوقف على العلم بالغاية بالمعنى الاعتم التام

وعنده مع ان المطالبات الوقوف على التصديق وذكر
 المحقق الشرعي في هذا المقام ان الشروع بعمل
 اختياري فلا بد ان تعلم اولا ان لذلك العلم فائدة ما
 والا لا امتنع الشروع به كما بين في طعنه ثم كلامه وسخ
 لي ان المتأخرين القائلين بان الحكم فعل اختياري يتبع لهم
 القول بذلك بيان ذلك ان الحكم على هذا التقدير يحتاج
 الى تصديق بالنافذة ثم التصديق ايضا يحتاج بالنافذة
 يتدخل على الحكم ايضا فهو لا يحتاج الى التصديق
 بالنافذة ثم ذلك التصديق ايضا يحتاج الى الحكم فيعلم
 ان يكون صدور الحكم الواحد محتاجا الى الحكم فيه شيئا
 مع ان ذلك ظاهر البطلان سيما عند التأمل
 تحذوف النفس **الوجه الثاني** من الوجوه القهريه
 ان التصور بالرسم يتلزم العلم بالخاصية وهي مستا
 بعين التأثر فيكون العبارة محمولة على حذف للضاف
 وذكر في بعض بحث الموضوع في شرح الرسالة ان الموضوع
 اذا لم يكن معلوما لم يتميز العلم به تميزا تاما فلهذا يغير الى

دفع الاشكال اما بتقدير المضاف او بتقدير المفعول
 المطلق وايضا ما كان يلزمه القول بان الشروع في
 العلم موقوف على زيادة التأخر او على تميز عنه
 تميزا تاما حتى يجعله صغرى ثم ينتم الى ذلك ان التأخر
 كذلك يحتاج الى العلم بالموضوع فيصح ان الشروع
 موقوف على العلم بالموضوع كما هو المقادير ذهب اليك
 ان الصغرى في هذا القياس محل كلام وسخ لي ان
 المراد من التمايز ههنا التمايز الذاتي وذلك غير
 حاصل من الخاصية كما لا يخفى فظهر اختصاصه
 بالموضوع لكن يبقى ان هذا التمايز يفتقد اذا كان المحمول
 جزءا من العلم كما يلاحظ عليه فوهب اجراء العلوم تلك
 مع ان المحقق الشرعي صرح بان ذلك محمول على القوة
 فان قلت ان التمايز ربما يحصل من المحمول ايضا فلا
 يصح حصره قلت ان المحمول لم يكن معلوما قبل الشروع
 فالتمايز الذاتي المطلق في المقدمة لا يحصل الا من الموضوع
 لكن الكلام على هذا التقدير يحتاج الى التفتت بالذات

وكان بيان الحاجة موديا الى الاولين متقنا لهما
 منساقا اليها افصح الكلام ببيان الحاجة ثم لما راي
 ان بيان الحاجة الى قسمي المنطق كاهوا كما انما ظهر لنا
 علم يقسم العلم الى التصور والتصديق باذنا الى تقيمه
 اليها فقال العلم ان كان ادعاها اليه وانما لم تعرض اليه
 تعريف العلم من ان العلم يدعي لا يمكن تعريفه كما
 ذهب اليه الامام الرازي واشاره الى ان تعريفه بالتصور
 الحاصل عند العقل اربشه ويكتفي بتهمة مونه ذكره
 انما قلنا التصديق على التصور مع ان التصور يقدم
 على التصديق بالطبع تنبيهنا على ان الظهور لنا ان
 المفهوم والتصديق يكون منهوبه وجوديا انما في
 التصور فيكون يقدم التصديق على التصور من باب
 التقدم بالثرف وقد بينا في ضمن القسم على فوائد
 ان التصديق ما اختلف في حقيقه فقال القدماء انه
 نفس الحكم وقال الامام الرازي انه المركب من التصور
 والتكثف والحكم بمعنى ان عبادة من مجموع الامور لا يعرفه

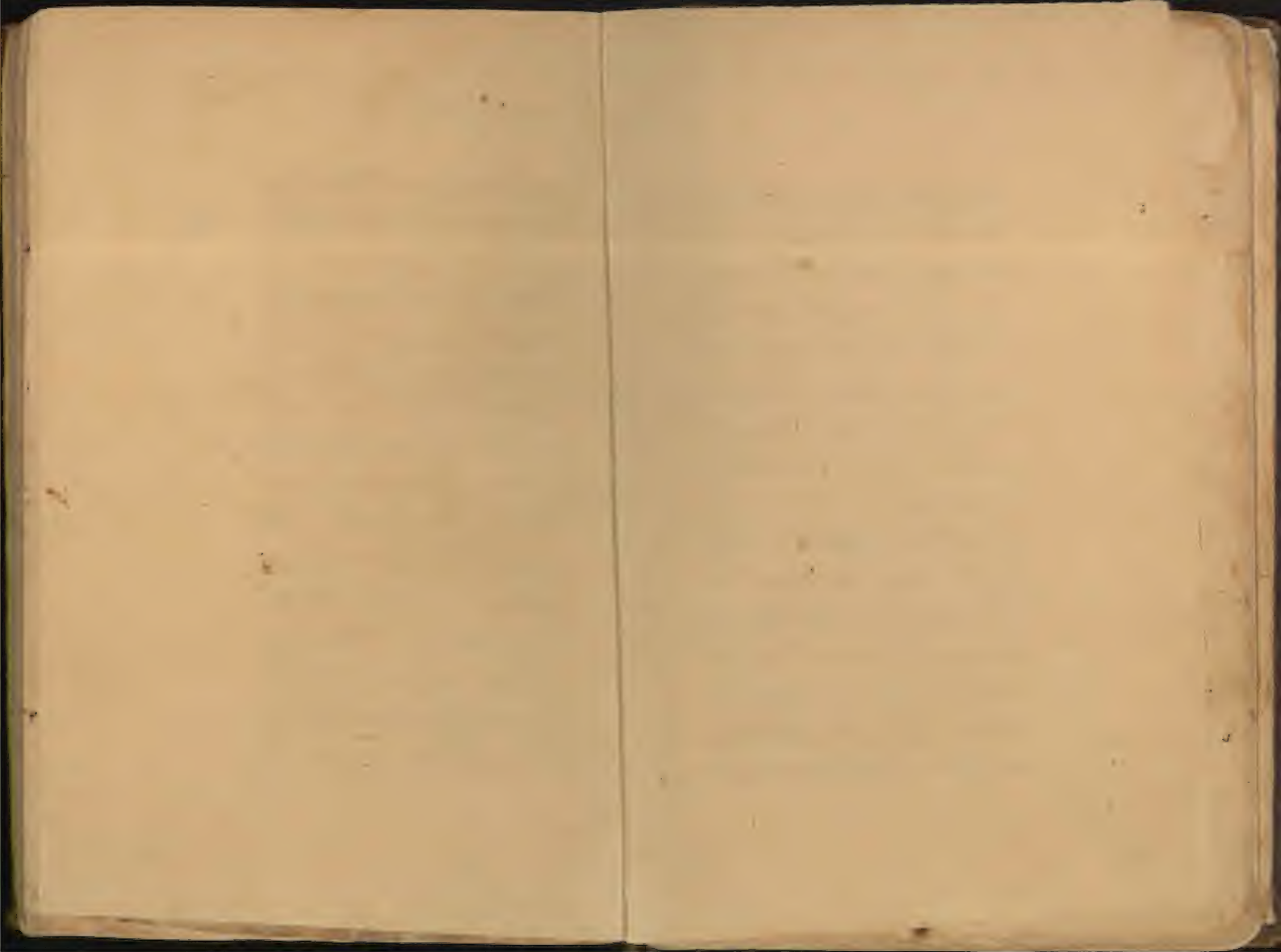
فان يذكر

ص

صاحب الكتف وتوابعه ان المركب من التصورات التثك
 من حيث ان الحكم عارض لها بمعنى ان عبادة من مجموع
 التصورات التثك من حيث انها عروضة للحكم فالحكم
 على هذا المنهج الخارج من حقيقة التصديق ملحق
 به وبالجملة ان الحكم اذا قيل في التصديق يحتمل ان
 يكون نفسه او جزؤه او خارجا عنه عارضا له فاحتمالات
 خمسة في التثك وقد ذهب كل واحد من الاحتمالات
 التثك طائفة وما الاحتمال الاول فقد ذهب اليه
 الهاميل وما الاحتمال الثاني فقد ذهب اليه الامام الرازي
 ومن تابعوا الاحتمال الثالث فقد ذهب اليه الامام
 الرازي صاحب الكتف وتوابعه وهو المشهور بالمنهج
 المستحدث فالتم اختيار المنهج تلويحا الى انه لائق كما
 سيجي **في** انهم اختلفوا في الحكم فقال المتأخرون من
 المنطقيين انه فعلين الافعال لا يفتياريته لنفسه وقال
 القدماء انه ادراك بوفوع النسبة او وقوعها بطريق
 الازعان حتى لو ادركت على وجه التصور بان لم يكن متوقفا

الاول

بالادعاء فكأنه قال ان العلم ان كان نفس الحكم فهو الصدق
 ولا فهو الصدور الا انه وضع تعريف الحكم بمقاسه اقامته
 للخصام المحذور وما للاختصاص فقد اشنا في هذا
 التقسيم الى ان الصدوق نفس الحكم كاذبه اليه الا ان اولي
 الى ان الحكم هو الادراك المقرون بالادعاء فلا يكون فعلا
 كما زعم المتأخرون من المنطقيين واما اخباران الحكم اذ ان
 بنا على ما ذكره المحقق الشريف من اننا اذا وجدنا ان الحكم
 علمنا ان بعد ادراكنا النسبة الخالية والاصالية و
 الانفصالية لم يحصل لنا شيء سوى ادراك ان النسبة
 الحقيقية واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر وادراك ان
 ليست بمطابقة اي غير مطابقة لما في نفس الامر ولا لو كان
 فعلا اختياريا كما ذهب اليه المتأخرون لاحتاج صدق
 عنا الى تصديق آخر فيكون حصول الصدوق متعلقا
 الى احكام غير تناهية كما ذكرنا فيما سبق ولا ان الحكم ان
 كان فعلا فاما ان يكون عين الصدوق كاذبه الا ان
 او جزم انه كاذبه اليه الاسم الزاوي وعلى التقديرين



فيما يتعدى من الاحتياج الى الامور الثلاثة المذكورة في
 الحقيقة وما ادرجها في المتصادمات لانه لا يكون
 من ان نظر العلم بخصوص بالايجال وظاهر ان الالفاظ
 لا يمكنها في ذلك فلا يكون جزمه بل قد يتبع في هذا
 الفصل المعقود بل بحث الالفاظ على فوائد **فأما** ان
 الالفاظ اعني احتياج اليها المنطق من انها دالة على معانيها
 الموضوعية الموضوعية لها فلا عرض من حيث انها امر
 او وجودي بل من حيث انها اولوية او ممكنة ولا من حيث
 انها اداة او غير اداة بل النظر اليها بخصوص باعتبار
 دلالتها على معانيها فلهذا افتتح بحث الدلالة **فأما** انه بل
 قسم الدلالة كما يحقق في الدلالة ان ذلك يحقق في غيرها
 ايضا كما يشهد له الدوران الرابع والمعبر عنها الدلالة الالفاظ
 فلما قيد الدلالة باللفظ حيث قال دلالة اللفظ اذ لعله
 استعمل الدلالة على شيئين لفظية وهي اللفظة ثم اضافها
 الى اللفظ اخر اجمالا لا يكون لفظا كالمركبات في المركبات
 التسمية **فأما** ان دلالة اللفظ ربما تكون وضعية كما يشهد

في الالفاظ الموضوعات لمعانيها وربما يكون لفظ الموضوع ^{كالموضوع}
 في الالفاظ الدالة على المعاني بما اقتضاه الطبع او بما
 يستعمل العقل والمعتبر للعقد في المباحث المنطقية
 هو الدلالة اللفظية الوضعية فلذا يابى في تقييدها بالاسم ^{للمنتهية}
 الى الموضوع لم يقل ان المدلول اما تمام الموضوع لم يقل
 ان المدلول اما تمام الموضوع لم يخرجوه او خارج اللازم له ولا
 بعيد ان يقال ان اضافة الدلالة الى اللفظ للعقل ^{وكان}
 قال ان الدلالة المستندة الى الوضع الدالة للفظ على وجود
 تلكه على هذا كان اخراج الدلالة الطبيعية والعقلية
 في نهاية الظهور او يقال ان المراد من اللفظ اخراج الدلالة ^{على}
 هي اللفظ الموضوع وكذا قال ان دلالة اللفظ الموضوع ^{على}
 وجوده مختلفة فالدلالة الطبيعية والعقلية خارجية
 بقيد اللفظ الموصوف بالموضوع ^{فما} ان المعبر ^{في}
 الدلالة المطابقة ان يكون المدلول تمام الموضوع ليسوا
 كان الدال تمام اللفظ او لم يكن فدخل دلالة المنزلي ^{في}
 في المطابقة وما يقال ان النسبة بالمطابقة من جهة التوافق

بين الدال والمدلول كما في قولهم طابق النعل بالنعل فلهذا
 منتهى على الاعم الاغلب وذلك كيقين في وجه التسمية
 كما يمد به الاصناف بالاصناف ^{انما} ان المعبر ^{في}
 الدلالة الالزامية او تلكه الاولى ان يكون المدلول ^{على}
 الثاني ان يكون لازما للثالث ان اللزوم المعبر في هذه
 الدلالة هو الاقتران الشامل كما يكون بحسب العقل واجب
 العقل العرف والمدلول الالزامي لا يجب ان يتبع انكساره
 من الموضوع بحسب العقل بل يجب ان يكون مقتضاه
 ملاصقا له في الحقيقة سواء كان ذلك الاقتران بحسب العقل
 كما اذا حكم العقل باستماع النكاح او بحسب العرف والعقار
 كما يشاهد في دلالة حاتم على الجود بين المعرب وكما يشاهد
 في عبارات القوم بحسب صيغاتهم ومشاغلهم ولا يخفى على
 من تتبع القوانين الميزانية ان اعتبار اللزوم على هذا
 الوجه يخالف ما به تقتضيه تصحيحاتهم وتلويحاتهم فان
 عباراتهم تارة على ان المعبر هو اللزوم الكلي العقلي
 بحيث تمنع انفكاكه اللازم عن اللزوم بحسب العقل

ولعل المنة اعتبر المرء على الوجه العام الشامل أدنى
 للجزائرات ولا استمارات في المدلوات الالترالية وعلى
 هذا كانت الدلالات الالترالية مختلفة بحسب اختلاف
 العادات والصانع فم يكن مصنوعة وبهذا يتكشف في
 قوى لما اشتهر فيما بينهم من ان الدلالة الالترالية لا يجوز
 لكن المحقق الشريف صرح في الجواشي الترتيبية الشريفة
 على شرح الرسالة ان الدلالة المعبرة في هذا الفن ما كانت
 كلية وما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بوجه
 قديم فاحصا هذا الفن لا يحكون بان هذا اللفظ
 مال على ذلك المعنى بخلاف اصحاب العربية والاصول
 واعتبر من اوجوه **الاول** ان الدلالة مختصة بالخصر
 في الدلالة اللفظية وغيرها فتر الدلالة اللفظية مختصة
 بالخصر لا يستتر في الوضعية والطبيعية والعقلية ثم
 ثم الدلالة اللفظية الوضعية مختصة في الدلالات الثلاث
 اعني المطابقة والتضمن والالتزام فكان اللاتوق على المقصود
 ان يتم الدلالة اولا الى اللفظية وغيرها ثم تقسم اللفظية

الى العقلية والطبيعية والوضعية ثم تقسم اللفظية
 الوضعية الى الدلالات الثلاث المتشعبة والمطابقة
 فاحصا فان تركت التقسيمين الاولين الى الاقسام الخمسة
 بهما تنبيه على الاقسام الخارجة منها لم يكن مفصولة معتبرة
 عند اصحاب هذا الفن فلو تصدى لبيانها لم يكن ان
 يتوهم كون الاقسام المذكورة باسمها معتبرة مع ان
 ذلك ليس كذلك فلذا اقتصرت على التقسيم الثالث ولعل
 الاقتصار في الجواب ان يقال انه لم يتعرض الى التقسيمين
 الاولين اعتمادا على ان شهرتهما يكفي بونه ذكرهما
 او تبينها على ان التقسيم الاول لا احتصاص له بمباحث
 الالفاظ وان الخصر في التقسيم الثاني لا يكون منها
 لظهور كونه حلا استقرانيا مبني على الاستقراء ان
 فلا ينبغي ذكرهما في الفصل المعقود لمباحث الالفاظ
 على وجه يقيني **الثاني** ان لفظا اذا وضع لمعنيين مثلا
 بالذم والزهى ثم اطلق هذا اللفظ ما نسبته الى العالم
 بالوضع لمعنيين فلا تنسب فان ذهن المخاطب كان

الى مجموع المعنيين بعينه لما يقتضيه الوضع كذلك ينتقل
 من المعنى الاول ايضا الى المعنى الثاني كما فرضنا من ان
 المعنى الثاني لازم للمعنى الاول بالضرورة الذهنية ففقه
 تحقق هناك اشتقالات تلك الاول اشتغال الذهن من
 اللفظ الى مجموع المعنيين وهذا سند في الدلالة التقديرية
 المطابقة الثاني اشتغال من المعنى الاول الى الثاني لما
 يقتضيه اللزوم الذهني فهذا الاشتغال لا يكون سدرجيا
 في شيء من الدلالات التلك اما في المطابقة فظاهر
 واما في التضمن فلما فرضنا ان هذا الاشتغال انما
 كان باعتبار ان الثاني لازم للاول لا باعتبار ان جزء
 من الموضوع له واما في الالتزام فلان المدلول الاول
 يجب ان يكون خارجا عن الموضوع له وليس المدلول الثاني
 كذلك وعلى هذا يحتل حصص الدلالات الوضعية
 المفصلة في التلك المشهورة ويجيب بوجهين
 ان الاشتغال من اللزوم الى اللزوم انما يتحقق اذا لم يكن
 الاشتغال اليه سببا اقوي منه وليس ما نحن فيه

من كل واحد من
 لعلاقة الجزئية وهذا
 سند في الدلالة
 التقديرية
 اشتغال

الاول

من هذا الباب فان الانتقال الى كل واحد من المعنيين
 حاصل بسبب الكلية والجزئية فلا يتحقق مثال آخر
 بسبب اللزوم لظهور ان السبب اقوي من الثاني ويؤيد
 ذلك ما ذكره في الجواب عن الترتيب الترتيبية ان اللفظ
 سبع من وراء فعل علم وجود اللفظ بالدلالة العقلية
 المستفادة من اللفظ المسموع واما ان اسع بالمشاهدة
 فلا علم بوجود اللفظ من جهة اللفظ لان وجوده معلوم
 بالمشاهدة التي هي اقوى من الدلالة العقلية التي هي
 من اللفظ المسموع بالمشاهدة واست خبير بان السبب
 الاضعف اذا كان محتاجا في وجود السبب الى علم السبب
 الاقوي فلا يكون السبب الاضعف مستقلا في السببية
 مع ان المفروض ان اللزوم هو السبب المستقل في الانتقال
 ويحدش جواز تخصيص الاستعلال فيما لم يوجد اقوي
 منه واذا قلنا بذلك امكن منع الانتقال في المادة المقترنة
 الثاني في وجود الجواب ان ما فرضناه سببا على احتمال
 بعيد لا يوجد له مثال في نفس الامر فلا يصح تارة للاشتغال

وهذا الجواب في غاية السقوط لما استمر فيما بينهم ان
 حصل الدلالة اللغوية الوضعية في الاقسام الستة
 في الحصر العقلي نعم لو كان الحصر المذكور حصل استقرائيا
 كان الجواب المذكور صحيحا الا ان المنهور فيما بين
 القولين خلاف ذلك وهذا هو المذكور في المحل الثاني
 ايضا الثالث اننا اختارنا هذا الانتقال داخل في
 الدلالة الالزامية فان المدلول كذلك انما يجب كونه
 خارجا عن المنقول عنه لا عن المدلول المطابق وظاهر
 ان احدا المصنفين ههنا خارج عن الاحتمال الانتقال
 من احدهما الى الآخر داخل في المدلول الالزامي على هذا
 التقدير وهذا الجواب لا يوافق عبادتهم بحسب نقلنا
 بل على اعتبار اللزوم من مدلول اللفظ لا المنقول
 عند وسع لي ههنا جواب آخر وهو ان اللزوم الذي
 اذا كان مستقورا بالذات سلفا للميد بلا مبالغة شئ
 آخر وما ذكرتموه من ان الانتقال الى الكل يستلزم الانتقال
 الى الجزء ان اردتم ان يستلزم الانتقال الى المبدأ بالذات

او بالمتبع فذلك مسلم الا ان الانتقال هل من الملزوم الى
 اللازم انما يجب في الصورة الاولى ولا في جميع الصور
 قلت الانتقال من الكل الى الجزء كما يقتضيه الدلالة التضمينية
 وان لم يكن متضمنا لكون الجزء مستقورا بالذات ولا نهاية
 في انه لا ينافيه فاذا فرضنا ان الذين فهم الكل بالذات
 ثم فهم للجزء ايضا كذلك فيجب الانتقال الى اللازم بعد ذلك
 اللزوم وينتقض الحصر قلت ان اردتم ان فهم الكل
 بالذات يستلزم فهم للجزء كذلك بحيث لا يجوز فهم الكل
 بدون فهم للجزء كذلك فذلكم لان فهم الكل يستلزم فهم
 للجزء بالذات او بالمتبع وان اردتم ان فهم الكل بالذات
 قد يكون مقارنا لفهم للجزء بالذات فذلك لا يصح سارة
 المتقاض لان المقسم هو الدلالة الكلية المحققة في جميع
 الاوقات ويؤيد ما ذكرناه ان الاول ان الحق التزمنا
 صرح في حاشيته في شرح التلخيص انهم اتفقوا على ان
 الدلالة التضمينية في المدلولات المركبة لازمة للدلالة
 المطابقة فلو اعتبرتم في الدلالة التضمينية ان يكون

للشيء متظورا لكي بالذات اختل حدوث التلازم فانه
 فهم الكل على اي وجه كان لا يستلزم فهم الجزء بالذات
 الثاني ان المشهور فيما بين القوم ان الدلالة التقييدية
 والدلائلية تامة بعتان للدلالة المطابقة فلو صح ما ذكرتم
 من ان المعبر في الدلالة التقييدية فهم الجزء بالذات
 اختل القول بان فهم الجزء تابع لفهم الكل بل يقع الجزء
 على هذا التقدير مع عدم فهم الكل فاختلفت
 المتابعة وانما يوجد فهم الجزء كذلك مع انتفاء فهم
 الكل فاختلف حدوث التلازم ايضا وسياتي لذلك
 زيادة تحقيق **لذلك** ان لفظا اذا وضع للكل وجزءه ولا
 بان يكون مشتركا بين الامور الشك في موضوع الكل
 واحد منهما عليه فاذا اطلق هذا اللفظ واريد به الكل
 شاك كان دلالة عليه مطابقة وعلى جزء تضمننا وعلى خارج
 التلازم التام ما ان يصيدق على هذه الدلالة التقييدية
 انها الدلالة على تمام ما وضع له بل يصيدق على هذه
 الدلالة الدلائلية ايضا انها الدلالة على تمام ما وضع له

ولو اطلق واريد به الخارج اللازم كان دلالة مطابقة مع
 ان يصيدق عليها انها الدلالة على الخارج اللازم ^{باعتبار} والتقدير
 المذكورة في اقسام الدلالات متفقته بعضها ببعض ^{الجواب}
 المشهور ان قيد الحثية منطوق في التعريفات وكانه قال
 ان المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث انه
 تمام ما وضع له والتضمن هي الدلالة على جزء ما وضع له
 من حيث انه جزء والدلائلية هي الدلالة على الخارج اللازم
 من حيث انه جزء فخرج اللازم وعلى هذا يصيدق ^{باعتبار}
 على ما ذكره المقرض في الاستقاض ويستحق هذا امران ^{الاول}
الاول ان المشهور فيما بين الجمهور من الخاة ان اجزاء الفعل
 تلت الاول للحديث والثاني الزمان والثالث النسبة
 الى فاعلها فلو اطلق الفعل بدون ذكر الفاعل فلا شبهة
 في ان الحديث يفهم منه للعلم بالوضع وهل هي من النسبة الى
 الفاعل او لا لا سبيل الى الاول لان ضم النسبة لا يكون
 الا بعد فهم التقديرين فاذا لم يكن الفاعل مذكورا لم يكن
 مضمونا واذا لم يكن الفاعل مضمونا لم يكن النسبة مضمونة

تعيين الثاني وعلى هذا يلزم وجود الدلالة التضمنية
 بدون المطابقة اما الاول فلما فرضنا من اقسام الخلق
 فلما الثاني فلما ذكرنا من ان الشيء الذي الفاعل له يمكن
 من هو او اذا لم يكن النسبة من هو ما يمكن تمام الموضوع له
 من هو فلا يكون الدلالة التام الا ان يتحقق بالمطابقة
 التعريفية بمعنى انه لو ذكر الفاعل كانت المطابقة محققة
 او يقال ان الحديث في الصورة المذكورة لا يكون من هو ما
 لان المفهوم موقوف على الاطلاق الصحيح المعتبر في محال
 اليكلاء وما فرضتم ليس من هذا الباب **لأن** ان دوام
 الشيء مع غيره محقق وجهين **الاول** ان يكون بحيث تمنع
 انفكاكه عنه وهذا هو المعدود من اللواتم وربما يكون
 بحيث يمكن انفكاكه ولكن لا يصح الانفكاك ابداه وهذا
 هو المعدود من العوارض المفارقة وقد اشار اليه
 الى ذلك في آخر مباحث الكليات قال ان التعريف المتعارف
 يلزم او يزول بسرعة او بطء اذا تم هذا فتموله
 ان الامر الخارج الدائم لا يكون مطابقة ولا تضمن لما فرضنا

ان كان

من كونه خارجا عن الموضوع لدان كان الدلالة التضمنية
 اختل اشتراط اللزوم فيها وان لم يكن داخل في اشتراط
 حصول الدلالة الوضعية في انك التاكيد لا يخفى
 مختص من هذا الا بالبرهان اللزوم والدوام اطلاقا
 للخاص وارادة العام بطريق الجواز ولا يدين اللزوم

عقل او عرفا المتهوداة اشارة الى ان المقسم في الدلالة
 الالزامية هو اللزوم بالمعنى الشامل للعلاقة العقلية

والعقوبة كما يتسلك فيما سبق ولا يجدر ان يكون المراد
 الاستعداد الى ان اللزوم المعتبر في الدلالة التضمنية مما لا
 فيه فيقول ان المراد اللزوم العقلي فلا يمتنع غيره وقيل
 ان المراد اللزوم العرفي فتؤيد لا تدبر من اللزوم عقلا انما
 الى المذهب الاول وقولا وعرفا اشارة الى المذهب الثاني
 فكانت قال لا يدين اللزوم كانهيب اليه جماعة وعرفا كما
 اية الاخرين وعلى هذا لم يكن العبارة دالة على ان هو المشا
 ويلزمها المطابقة ولو قد قيل ان يروى ان الدلالة التضمنية
 والالزامية لا توجد ان يكون المطابقة وهي لاشية لها

اللزوم
 الالزامية
 الالزامية

الالزامية
 الالزامية
 الالزامية

بحيث يمتنع انفكاكهما عما واستدل على ذلك في شرح
 الرسالة بأنهما تابعتان للمطابقة والتابع من حيث هو
 تابع لا يوجد بدون المتبوع ثم قال إنما يتبدل الحقيقة
 احرازاً عن التابع الأم كالحركة البرزخية المتأخرتين
 عليه بان يتبدل الحقيقة ان اعتبر في الصغرى معناها
 وان لم يعتبر فيها لم يكن الحد الاوسط مكرراً وسحق في
 امر آخر وهو ان قولهم كل تابع من حيث هو تابع لا
 يوجد بدون المتبوع قضية محصورة ان قولهم كل تابع
 فيجب ان يكون الحكم مقصوراً على الافراد الشخصية فلا
 يتدرج التابع الاقم في موضع القضية حتى احتج الى اللاحقة
 عنه بتقدير الحقيقة ولا محصل الا يجعل الموضوع في
 القضية المحصورة شاملاً للافراد الشخصية وغيرهما
 لعل الاولى في الاستدلال ان يقال ان الدلالة التضمنية هي
 الدلالة على جزء للموضوع له وان الدلالة التضمنية هي الدلالة
 على الخارج من الموضوع له فلهذا يوجد بدون الموضوع
 له ففقدان بيان كلما تحققت الدلالة فلهذا يوجد بدون

التضمنية والا لتضمنية تحققت الدلالة المطابقة ولا يصح
 بلزومها لهذا المعنى وإنما قلنا ان هذا الطريق
 هو الاول ان اريد بانهما تابعتان في الوجود فلهذا لم
 وان اريد انهما تابعتان في الفصل اجماع ان التابع في
 رعا يوجد بدون المتبوع كما يشاهد فيمن قصد سفر
 فوصل الى بعض في الطريق ثم رجع قبل الوصول الى
 المقصود ويرى ما يرضى هنا بالعارضة فيقال ان المطابقة
 لم يكن لازمة للتضمن ولا لتمام فانما رعا يوجد بدون
 كما اذا استعمل اللفظ في جزء الموضوع لا وفي لازمة فالدلالة
 التضمنية تحققت في الصورة الاولى والا لتضمنية تحققت
 الصورة الثانية مع اشغاف المطابقة للصورتين لوجود التضمن
 الصارفة عن ارادتهما واجيب بان التضمنية انما تمنع عن
 ارادة الدلالة المطابقة لا تمنع عن وجودها فالدلالة المطابقة
 تحققت في الوجود العلم بالوضع لكنها ليست بمادة لوجود
 التضمنية ولما سلم ان الدلالة المطابقة ليست بمادة
 في هاتين الصورتين لكنها موجودة عند رعا معنى ان

هو استعمال في معناه المطابق كما نت الدلالة بتحقيقه
 وهذا الوجه الآخر مما اشار اليه بقوله ولو قدرنا وعلما
 جواب على مقتضى الاستلزام وارتقاء العنان ولا يمكن القول
 بان الالتزام ان الدلالة المطابقة غير موجودة غائبة في الب
 انما غير مرادة كما ذكرنا وعلى هذا الايراد على المع ان
 هذا الجواب لا يناسب ما ذهب اليه المنطقيون من
 ان العلم بالوضع مستلزم لوجود الدلالة المطابقة بال
 واعنا اندفع بما ذكرنا في ان الجواب المذكور انما كان في
 تقدير التنازل بالاكتمال بالوجود التقديري ولا عكس
 يريد ان كل مطابقة لازمة للتصديق والالتزام واما التيقن
 والالتزام فهما لا يكونان لازمين للمطابقة متحققين بدون
 التيقن لبساطة المدلول وبدون الالتزام بتجزئه عن اللوازم
 والتفصيل ههنا ان الاحتمالات ثلثة **الاولى** ان الدلالة
 المطابقة لا يكون مستلزما للتصديق والالتزام **الثانية** ان
 لا يكون مستلزما للتصديق ولكنها مستلزما للالتزام وهذا
 مذهب الامام الرازي حيث زعم ان كل مهية فان لها لازما

واقلها ما ليست فيها فلا يوجد المطابقة وقد الالتزام
الاولى ان المطابقة لا يكون مستلزما للتصديق لو ج
 المهية البسيطة واما استلزامها للالتزام فيغير التزام اذ لو
 ثبت ان مهية من المبهات ربما تعقل بحيث لا تعقل
 معها شيء آخر ثبت وجود الدلالة المطابقة بدون
 الالتزام ولا فلا وهذا ما اختاره الكتابي في الرسالة الثامنة
 واما كلام المع فالظاهر الحكم بعدم الاستلزام بالنسبة الي
 كل واحد من الدلتين فتقوله ولا عكس يريد ان لا عكس
 في التصديق ولا عكس في الالتزام ايضا اما الاولى فلو ج
 المهية البسيطة واما الثانية فلان بعض المبهات لا يكون
 لها لازم فقط اذ لو فرض ان كل مهية لها لازم لزم من تعقل
 الامر الواحد تعقل الامور الغير المتناهية ببيان ذلك اننا
 اذا تعقلنا آتلا فان لم يكن لازما ذهبنا **الحاصل** المط
 من وجود المطابقة بدون الالتزام وان وجد لازما ذ
 نقل الكلام الى لازمة فتعقل انه مهية ايضا فان لم يكن لها
 لازم حصل المتنا والالتزام من تعقل المهية تعقل الامور

لانها لها قال المحقق الشريف ان هذا الاستدلال مردود
 لجواز ان يكون بين معنيين تلازم متعاكسين فيكون كل
 واحد منهما قسما للآخر والاستدلال في ذلك كافي للمقتضى
 مثل الابهوة والنبوة وذلك لان اللان من الطرفين لا يتلزم
 توقف كل واحد منهما على الآخر حتى يكون دراية كلام
 ويستخرج لي ان يمكن تفسير الاستدلال على وجه يقطع عن
 ذلك بانه اذا تعقلا أهمية فان لم يكن لها لازم ذهني
 حصل اللفظ وان وجد لها لازم ذهني يعقل الكلام ان
 مجموع المعلوم ولللازم فنقول ان هذا المجموع أهمية
 فان وجد لها لازم آخر يعقل الكلام الى مجموع اللازمين
 ونقول الى آخر وان لم يوجد لازم آخر حصل اللفظ وعلى
 هذا لا يرد ما ذكره من حلايت العكس كايتم هذه الصورة
 السليمة باذكريا يكشف ان ما ذكره بعض الشارحين من
 ان الحكم بين المطابقة لا يستلزم الاستلزام لا يظهر فيما اذا
 اكتفى في اللازم باللازم العربي غير وارد فان استدل
 على وجود أهمية مجرد عن اللوازم العقلية والعرفية

باذكريا فاذا ثبت كون المطابقة المستلزمة للاستلزام سواء
 اكتفى باللازم العربي او لا وبما اطينا في هذا المقام لا يبين
 المساحت المشهورة بين الانام والموضوع ان قصد بجزء
 الدلالة على جزء المعنى فترك لما كانت الدلالة مأخوذة في
 تعريف المركب والمفرد وجودا وعلا حاج في تعريفها الى
 معرفة المبدء واللات فلما قدم بحث الدلالة وبيان اقسامها
 فاذا فرغ منها شرع فيها هو المقسم من تقسيم اللفظ الموضوع الى
 المفرد والمركب فقال ان اللفظ الموضوع ان كان بحيث
 يصح ان يقصد بجزء الدلالة على جزء المعنى فهو المركب
 وان لم يكن بهذا المحيية فهو المفرد وقد اعتبر في المركب
 امور ثلاثة ان يكون لللفظ جزء الثاني ان يكون للمعنى جزء
 الثالث ان يكون اللفظ والمعنى ذا جزء وجزء اللفظ والا
 على جزء المعنى الرابع ان يكون هذه الدلالة مقصورة اية
 واعتراض ههنا بوجوه **الاول** ان ما ذكره في تعريف المركب
 يقتضي ان يكون الافعال كلها مركبة فان الجزء المادي منها
 على الحدوث والجزء الصوري اعني الهيئة الماصلة من المركب

والسكنات وتقدم بعض الحروف وتأخرها يدل على التثنية
فصدق عليها ان جزء لفظها يدل على جزء معانيها كدلالة
مقصودة فيعلم ان يكون مركبة مع ان ذلك ليس كذلك
بالاشتاق والجواب المنعقد هنا ان المراد من الجزء في تعريف
المركب هو الجزء المسموع المرتب في السمع فخرجت الافعال
الفنية ليست سموعة ولا مرتبة في السمع ولا يحكي عليها
ان هذا الجواب يقتضي ان لا يكون كلاً ضرب مركبة فان
الفاعل منها لا يكون سموعاً ولا مرتباً في السمع اللهم الا ان
يراد من المسموع ما يتناول المسموع حقيقة او تشبهاً فدل
كل ضرب على هذا التقدير في المركب لان اجزاءها سمعية
تقدير القسري ان قولنا اضرب في قوة قولنا اضرب انت
القول الاول هو القول الثاني بحسب التقدير واعتل
الظاهر في الجواب ان المراد من المسموع ما يصلح ان يكون سموعاً
وظاهر ان كلاً انت في قولنا اضرب جزء مسموع بهذا
المعنى فانها صالحة لان يكون سموعة وان لم يكن في
ضمن اضرب سموعة بالفعل في قولنا الجواب المذكور

انما يحتاج اليه اذا ثبت ان للمعنى جزء من الفعل مع ان ذلك
مستلزم لظاهر فان الهيئة بالمعنى المشعور لا يكون لفظاً
فلم يرض انها جزء من الفعل لزم ان لا يكون الفعل لفظاً
لان المركب من اللفظ وعينه لا يكون لفظاً وان المركب
يكون الفعل لفظاً لزم استثناء البحث عن الافعال في علمي
الفهم والتصرف ولزم استثناء تقسيم الكلمة الى الفعل وغيره
كما لا يخفى الذي التاسل **الثاني** انهم متجاوزون لبيان الحقائق
الناطق على داخل في المفرد مع انه يصدق عليه انه
يحيى بفتح ان يتصل بجزء الدلالة على جزء المعنى فلا
يكون تعريف المركب مانعاً ويمكن ان يجاب بان المراد
من صحة الفصل ههنا في الوضع الذي وقع الخطاب به
هذا فليحوان الناطق ان اخذ باعتبار الوضع التركيبي
فهو مركب واحد باعتبار الوضع العلمي فلازم ان يحمى
يصح الفصل بجزء الدلالة على جزء المعنى باعتبار هذا
الوضع نعم يصح ذلك الفصل باعتبار الوضع التركيبي
باعتبار الوضع العلمي **الثالث** ما ذكره بعض الناصحين

من ان اللفظ اذا كان بسيطا باعتبار معناه التصفوي مركبا باعتبار
معناه المطابق يصدق عليه ان بحيث يصح ان يقصد بجزءه
الكلاية على جزء المعنى المطابق فيلزم ان يكون مركبا يصدق
عليه ان بحيث لا يصح ان يقصد بجزء الكلاية على جزء المعنى
التصفوي اذ المفروض ان معناه التصفوي لم يكن شتما على
الجزء فيصدق عليه ان بحيث لا يصح ان يقصد بجزء الكلاية على
جزء المعنى التصفوي فلزم ان يكون مفردا وتكواب ظاهر
فان كون اللفظ الواحد مركبا باعتبار المعنى المطابق مفردا باعتبار
المعنى التصفوي ليس صفتا لا تربي ان لم يكن التوافق مركب
باعتبار الوضع الشريكي مفردا باعتبار الوضع العلمي فيكون
المادة المفروضة في الاشكالين نقلا عن هذا الباب على
انا نقول ان صحة القصد في التعريف المركب واستناعه في تعريف
المفرد انما يعبر به بالنسبة الى امر واحد فاذا اعتبرتم صحة القصد
باعتبار معناه المطابق كانت اعتبار القصد اية بهذا
الاعتبار وعلى هذا لا يكون المادة المفروضة مفردا ابدا
ثم سيجي في هذا المقام اشكالان آخران **الاول** ان الملتحقين

اتفقوا على ان المراد من الموضوع في القضية المحصورة هو
الأفراد من النوع المفهوم ثم يقول ان الموضوع لا يدل على
المعنى المراد فان الكلي لا يدل على افراده باحدا **الثاني**
فيصدق عليه ان جزءه بحيث لا يصح ان يقصد به الكلاية
على جزء المعنى المراد فيلزم ان يكون القضية المحصورة ذات
في المفرد مع ان ذلك ليس كذلك بالاجماع فان قلت ان
يدل على المفهوم فيصدق عليه ان جزءه بحيث يصح ان يقصد
الكلاية على جزء المعنى وذلك يمكن في كونها مركبة قلت هذا لا
يحدده نفعنا فانا نقول ان المراد ان صحة القصد في تعريف
المركب واستناعه في تعريف المفرد واما ان يعبر في الموعود
بطريق كلي واما ان يعبر بهما بطريق جزئي واما ان يعبر
في المركب بطريق الإيجاب الكلي في المفرد بطريق السلب الجزئي
واما ان يعبر في المركب بطريق الإيجاب الجزئي وفي المفرد
بطريق السلب الكلي فالاعتبارات هنا أربعة **الاول** ان يكون
صحة القصد في المركب باعتبار الإيجاب الكلي واستناعه في
المفرد بطريق السلب الكلي فكذا قال ان المركب ما يصح ان

يقصد بكل واحد واحد من أجزاء جزأ من المعنى والمفرد ما لا
 يصح شيء من أجزاء المعنى وح يلزم أن لا يكون القضية المحصورة
 مركبة ولا مفردة باعتبار المحمول ما يصح المقصد باعتبار الموضوع
 مما لا يصح فلا يتحقق بينهما شيء من الإيجاب الكلي والسلب
 الكلي وعلى هذا يحتل القول بأن القضية مركبة على الإطلاق
 ويسمى القضية المحصورة واسطة بين المفرد والمركب فلا
 يكون إلا فردا والتركيب على هذا التقدير متناهيان في
 التركيب **الكتاب** أن يكون المقصد وعدمه في المصنفين بطريق
 جزئي وح يلزم أن يكون القضية المحصورة مفردة بالنظر
 إلى الموضوع ومركبة بالنظر إلى المحمول فلا يكون إلا فردا
 التركيب متناهيان في الصلوق لظهور اجتماعهما في القضية
 المحصورة على هذا التقدير فهو مركبة لصحة المقصد في
 المحمول مفردة لاستناع المقصد في الموضوع فلا يكون هو
 كل لفظ موضوع أو ما مفردا ومركب قضية منفصلة حقيقة
 بل يجب أن يكون قضية منفصلة ما انفك الخلق **أن** يكون
 صحة المقصد في المركب بطريق الإيجاب الكلي وفي المفرد

بطريق السلب الجزئي وح يلزم أن يكون القضية المحصورة
 مفردة لا بد فلا يصح الحكم بأنها مركبة **الكتاب** أن يكون المقصد
 في المركب باعتبار الإيجاب الجزئي وفي المقصد باعتبار السلب
 الكلي وح يلزم أن يكون القضية مركبة إلا كادعاء القوم
 يصح حصول التعلق لموضوع في المفرد والمركب بطريق الانقضاء
 للتحقق كما لا يخفى عبارة المقصد لكنه مستلزم أن يكون
 الأفعال أيضا مركبة لأنها باعتبار الأجزاء المادية مما يصح
 المقصد بها إلى الدلالة على جزء المعنى فلا يتحقق فيها
 معنى الأفراد أصلا لظهور استناع الكلي فيها وعلى هذا لا
 يصح القول بأن الأفعال مفردة ولا يصح تقييم الكثرة
 إلى الفعل وأخويه وإما ما قالوا من أن المراد من الجزء
 ههنا الجزء المسموع المرتب في السمع فقيمه أنه لا يجد
 نفعاً على تقدير الاكتفاء بالإيجاب الجزئي في المركب
 بيان ذلك المركب على هذا التقدير ما يدل على الجزئ والمسموع
 من اللفظ على جزء المعنى في الجملة وذلك متحقق في الفعل
 باعتبار الأجزاء المادية فالله أسعوه مرتبة في السمع **أن**

على الحدوث فيلزم ان يكون مركبا سواء قلنا ان الهيئته
سموعة او لا وسواء قلنا انها من اجزاء الفعل او لا ثم
لو قلنا ان تعريف المركب يصدق على الفعل باعتبار ان
المادة دالة على الحدوث والهيئته دالة على الزمان انما
دلالة الهيئته ليست معتبرة لانها ليست سموعة مرتبة في
السمع اما اذا غفنا عن الهيئته وقلنا ان الفعل يصدق
عليه بحيث انه يدل على اجزاء المادة على جزء المعنى فيحقق
فيه صحة القصد بطريق الإيجاب الجزئي فلا فائدة في
تقسيد الاجزاء بالمجموعة المرتبة فلهذا ان الاجزاء المادة
شعيرة بهذا الوجه بل نقول ان ما فعلوه من تقسيم
الاجزاء بالمجموعة يوجب اختلافا فيما ذكره المتأخرون
من ان اقسام المفرد اربعة الاول ان لا يكون للمفرد جزء
الثاني ان يكون له جزء لكن لا دلالة له على جزء المعنى
للباطنة الثالثة ان له جزء او المعنى جزء او الجزء من الاول
يدل على الجزء من الثاني لكن ليس ذلك المعنى مقصودا
كما في جمل ابد علماء الرابع ان يكون كل واحد من اللفظ

والمعنى متصلا على الجزء وكان جزء اللفظ دالا على المعنى المقصود
الا ان دلالة لم تكن مقصودة وانما قلنا ان التقسيم بهذا
القياس يوجب اختلافا في حصص المفرد في الاقسام الاربعة لان
اللفظ والمعنى اذا اشتقلا على الجزء يحتمل ان يكون للجزء
سموعة او يحتمل ان لا يكون ثم على التقدير الاول يحتمل
ان يكون مرتبا في السمع بان يكون الكل سموعا بطريق
التقديم والتأخير ويحتمل ان لا يكون بهذا الطريق بل
يكون الكل سموعا بطريق المعية من غير تقديم وتأخير
على هذا يصير اقسام المفرد اكثر من الاربعة فاصح التقسيم
الاربعة على هذا التقدير على ان لا نشأ الى هذا التقيد
في عباراتهم تخفيف يصح تقديره في العبارة مع اشتاء القصة
التأخرية عليه وتعلل الاولى في الجواب عن اصل الاستدلال
اننا لان ان الاجزاء المادية في الافعال مستقلة في الدلالة
على الحدوث ولو صح ذلك لكان تعريف المركبات الثلاث
دلالة ليس كذلك وعلى هذا فالعقيد في الجواب
مقتضى تعريف المركب بما ذكره في المنطوق في النقص

بدون

ان كانت الاميزة المادية فقط فلا انهاد المزة على الحارث
 بطريق ان الاستقلال وان كان المنظور الاميزة المادية
 والصورية معا فلا ان المجموع مرتب في السمع **الشيء**
 ان المركب من الموصوف والصفة محتمل وجوه **الشيء** ان
 الصفة الحق من الموصوف كما يشهد في تحديد الانسان
 بالحيوان الناطق الثاني ان يكون ساوية للوصف
 كما يشهد في قولهم الجسم للوجه القابل للابعاد الثلث
 يحتاج الى حيز **الشيء** ان يكون الصفة من الموصوف
 كما يشهد في قولهم زيد العا عندنا حيث يتعين بالوصف
 قبل ذكر الوصف وانما المقص اطراف صفة المدح اذا تمهد
 هذا فنقول لا استباه في ان تعريف المركب التعريدي بما
 كان الثاني قيد اللائق صادق على القسم الاول وهل
 هو صادق على القسمين الاخيرين اولا فان نظري ان
 قيد الشيء يجب ان يكون مختصا لكان الظاهر هو
 الاول لكن القاعدة المتبوية بان المقيد اخف من المطلق
 كما وقع في المدح المشهور لرسالة الشمسية انما توافق

الثاني وان نظري
 ان المقيد اقل من الموصوف
 ان يكون المقيد اقل من الموصوف
 ان كان الظاهر

انظر الاولى كما يشهد التماسل الصادق على انا لو انقضت
 من هذه القاعدة وبيننا الكلام على ما يقتضيه الظاهر
 الثاني اجتهاد ان الكلمة الاسمية المعرفة بالام التعريدي لا يقبل
 في المركبات التعريدي ما فسر فربما ان الثاني قيد للاول
 من الكلمة الاسمية المستعملة المذكورة بعد لام التعريف لا يكون
 قيدا لما يستفاد من لام التعريف بل القيد ان مدلول اللام هو
 القيد وعلى هذا كان المركب المحتمل على القيد منقسم الى قسمين
 الاول ان يكون القيد متاخرا وهذه من جملة المركبات التعريدية
 الثاني ان يكون متعلما وهذه من جملة المركبات التعريدية
 ولا يخفى ان هذا الحكم **الشيء** الا ان يراد من قيد الشيء الصفة
 المذكورة معه سواء قيدت او اخرجت او يقال ان قيد الشيء الصفة
 المذكورة معارضا فربما يحل للملاحظة بحسب المذكور تامل ولقد
 بقي هنا بحث آخر وهو ان تعريف المركب والمحدود بما ذكرتم يقتضي
 ان يكون اللفظة الموصوف بالام التعريف مثل الرجل واللفظة المفروضة
 لثاء التانيث مثل فامة واللفظة المفروضة لياء النسبة مثل بصري
 مركبات لان التعريف المركب يصدق ههنا فان المعنى في الاول
 الذات الموصوفة بالمعلومية الصالحة للاشارة وفي الثاني الذات

القول

الموصوفة بالاموتة والقيام وفي الثالث الذات الموصوفة
بالاشغال الى البصيرة ولا يخفى ان الاجزاء في الالفاظ المذكورة
يدل على اجزاء من المعاني المذكورة فيلزم ان يكون الالفاظ
المذكورة مركبات بل يقول ان الالفاظ المفروضة للتوطين لا
تكون الممكن فيبغى ان يكون مركبة فان اجزاء ما يدل على
اجزاء معانها فتدخل في المركبات خصوصا اذا التفت في المركبات
بالذات على جزء معانها على الوجه المعتبر في الاجاب للفرقة
كما سبقت لاشارة اليه ويمكن الجواب بالنسبة انصار مركبات
عند المنطقيين اذ لم يوجد في كلام ما يدل على انها مركبة
عندهم واما ما يدل على عبارة الشارحين في شرح الكفاية
من ان الامور المذكورة مفردات فلهذا ينبغي على التسامح فانها
لما كانت معرفة بالاجزاء والمفردات على ان عبارة
القهاء لا يكون مستند على المنطقيين لا مكان المخالفة
بينها بحسب النظرين كما سيجي ثم يبقى الكلام على هذا العقد
في انما من جملة المركبات التقيدية او من جملة المركبات غير
التقيدية فان قلنا بتلاوا اتحاد الجزئين الثاني ليس قيدا
للمخرج الاول وان قلنا بالثاني اتحادا يستلزم ان يكون قولنا

حيوان مركبا تقيديا يا وقلنا ناطق حيوان مركبا
غير تقيدى مع ان ذلك حكم كما سبقت لاشارة
اليه فلندكر انما تارة خبرا وانشاء وانما ناقص تقيدى
او غيره لما كان الطريق في معرفة الاشياء المشيئة
الاول بيان التعريف فينبذ له عن اختياره الثاني بيان
التقسيم تنجها على الافعال المندرجة تحته سلك المسار
كلما الطريقين اطوارا كمال الشفقة على المتعلم و
تفصيلا لعرفتها على الوجه الامثل لا يحل فلما فرغ من
تعريف المركبات عطفه بالتقسيم فقال اما تم اى المركب
اما تام واما ناقص لان اتحادا فائدة تامة بحيث لا
يحتاج في الافادة الى جزء آخر فهو التام والافعال ناقصة
فهي المركب التام احتمل الصدق والكذب فهو كليهما
الافعال الانشاء واليهما اشار بقوله خبرا وانشاء وكذا
المركب الناقص على قسمين لان كان الثاني
فهو المركب التقيدى والافعال المركب
بغير تقيدى واليهما اشار بقوله تقيدى او
غير تقيدى

الافعال ناقصة
فهي المركب التام
احتمل الصدق والكذب
فهو كليهما
الافعال الانشاء
واليهما اشار بقوله
خبرا وانشاء وكذا
المركب الناقص على
قسمين لان كان
الثاني فهو المركب
التقيدى والافعال
المركب بغير تقيدى

بقرابادى
لشيخ

وسنحلي ان الاول في تقسيم المركب المناقض ان يقال
ان المركب المناقض ان استقل على قديم فهو المركب
التقيدي والافهم مركب التقيدي والافهم مركب
غير تقيدي وذلك لان البيان السابق يقتضيان
يكون قولنا حيوان ناطق في تقدير الانسان مركبا
تقييدا وقولنا ناطق حيوان مركبا غير تقيدي
وذلك تحكم كاسبق آتينا وقد شبه ههنا على فوائد
الامثلة ان معنومات المركب التام الجزئي امور
وجودية بالنسبة الي مقابلاتها وظاهرا ان الامور
الوجودية اشرف من الامور العدمية من حيث انها
امور عدية فيكون معلوم المركب على المناقض
وتقديم الجز على الانشاء من باب التقديم بالترتيب
ولو نتم القول بان الاعدام انما تعرف بملكاتها
امكن القول بان المعنومات الوجودية المذكورة
ملكات بالنسبة الى الاعلام فاذا كانت الاعلام
موقوفة على الملكات امكن القول بالتقدم بالطبع
واما ما اشهر فيما بينهم من ان المفرد يقتدم

بالطبع بالنسبة الى المركبات فذلك صحيح في افراجهما
لا في معنوماتهما ومن ههنا تبين ان المفرد بالنسبة
الى المركب شققدم بحسب الافراد استخرج حسب المفهوم
فالقدم في الذكر نظرا الى الاول او اخذ نظرا الى الثاني
كان جائزا لكن التاخر كما يستفاد من عبارة المصنف
الضمين من التقدم كما ذكرنا **الثانية** ان تعريف الاقسام
المذكورة امر سهو ويمكن شهرتها مع تذكرها فلما لم
يعرض الى تعريفها واما القول بان تعريف المركب
ايضا مشهور فيستغني ترك العرض اليه فففيه
ان الشهرة في المركب في جزم المنع ولو سلم فالتكليف
المستحق للترك لا يحقد ان يكون مطردة **الثالثة** ان
المركبات الاضافية داخلية في المركبات التقييدية
فان كون الثاني قيدا لا يلازم من ان يكون
صفة له او مضافا اليه وهل يجب ان يكون قيد
الشيء مختصا او لا قد سبق الكلام فيه فعليك

بالتذكير **ان** المركبات الجزئية اعظم ثباتا
 من المركبات الانشائية واكثر استعمالا لاسمها وادخل
 في باب الافادة والاستفادة فلذا قدم الجزئية في خبر
 او انشاء مع امكان التعبير على عكس ذلك **فان** ان اللفظة
 المعروفة بلام التعريف ونظايرها مما سبق مركبات غير
 تقييدية او يصدق عليها ان الثاني ليس قيدا للاول
 سيما في المعرف بلام التعريف كما سبق منا ولعل التحقيق
 في انها مركبات تقييدية او غير تقييدية ينشأ على تنبيه
 المركبات التقييدية فان قلنا ان المركبات التقييدية
 هو المركب الناقص لمشتغل على التقييد كانت اللفظة
 المعرف بلام التعريف واحدة في المركبات التقييدية فانه قلنا ان
 المركب التقييدية هو المركب الناقص الذي يكون الثاني قيدا للاول
 كما من اللفظة المذكورة واحدة في المركبات الغير التقييدية ولا يخفى عليك
 قولنا ناطق حيوان في تعريف الانسان لعل في التعريفات بل دخل
 فلهذا التام كما يلاحظ على المصنف في باب التعريف والحيوان التعريفات

عند ذلك يريد القول الاول كما بينا في سابق ومن التام
 ما وقع ههنا البعض الثاني من انه عرف المركب التام
 لتبين قائله ثابته بحيث لا يحتاج احصل الحكم في خبر
 آخر فرفقته الي الخبر الاول فشاء مع ان المنطقين
 على ان **ان** انشاء آت داخل في القصور مغايرة عن الحكم
وهو مفترد لما عرف المركب بالجمع ان يقصد به اللفظة
 على جزء المعنى كان المفرد على ما تقييده القابل لما
 لم نعلم ان يقصد بجزء اللفظة على جزء المعنى فلهذا
 قال **وان** مفترد ومن ههنا تبين ان مفهوم المركب
 وحده في ذلك في المفرد في المركب ملكة والمفرد
 هذا الملكة فيكون مفهوم المفرد محتاجا الي مفهوم
 المركب بناء على ما نقرر من ان اللفظة لا تعرف
 بالملكات مع ان القول بان المركب مقدم على المفرد
 من وجهين **الاول** باعتبار ان الملكة وحده فيكون
 مقدما من باب التقدم بالثبوت والثاني باعتبار
 ان الملكة تحتاج اليها الاعداد فيكون مقدما من باب

المقتدر بها بطبيع فلذا قدر المركب في الذكوات
الموافق لما في نفس الامر من وجوب واستقبح تعريفه
ببيان التقييم اياها الى انه من جهة التعريف كما سبق فلذا
فرغ من تعريف المركب وبيان اضافته شرح في المفردات
باعتبار التعريف فقد جعل عليه بقوله ولا يفرد واما
باعتبار التقييم فقد جعل عليه بقوله وهو ان استقلال
واما اعتبار التعريف بالتقييم اخاطة بجميع هو مفرد واما
لما يستفاد منه المعرفة على الوجه المأمور والذي يحتاج
هنا الى مزيدة التام ان التقييم لا يولد تماركه فهو
بجارات مختلفة منها ما افادته العلامة المحلى فيه
منهيب الاصول حيث قال للفظ ان لم يستقل باللائحة
على معناه هو افادة وان استقل فان دل بصيغته
على الزمان فهو الفعل والافعال **لما ذكر** ما ذكره
الكاتب في الرضا له حيث قال للفظ المفرد اما
لا يصلح لان يجزئه وحده فهو افادة كفي ولا وان
صلح لذلك فان دل به على زمان معين من الاوقات

اللفظ هو الكمال وان لم يدل هو **لما ذكر** ما ذكره
المترسطة وهو ان الكمال لا يخرج من ان تدل على معنى فيه
نفسا او لا فان لم تدل في الحرف وان دلت في التام
ان يقرن باحد الى رتبة الثلثة اعني الماصي والمجا
والاستقلال او لا يقرن فان اقرنت ففي الفعل
وان لم يقرن ففي الامر اذا ثبت هذا فقول ان
الحرف يقتضي العبارة الاولى لا لا يستلزم اللزامة
على معناه ولتقتضي العبارة الثانية ما لا يصلح لان يجزئ
وحده ولتقتضي العبارة الثالثة لا تدل على معنى فيه
نفسه والظاهر ان مرادهم من عدم الاستقلال في اللفظ
ومن عدم الصلاحية للاخبار به ومن عدم اللزامة
على معنى فيه امر واحد وهو ان لا يكون المعنى ملزما
بذاته بل يكون من حيث انه آلة للغير وسيلة اليه عبارة
للملاحظة وان كان المعاني لطيفة وسيلة للمفردة
للملاحظة ترتب عليها امور تلك خارجة عنها غرض
عنها محصورة بها **لما ذكر** ان لا يكون استقلالها في اللفظ

المعنى بل يحتاج الى التعيين حيث انه متبع للمعنى الخفي الثاني
 ان لا يكون صالحا للاختبارية ولا للاختبارية الثالثة
 ان لا يكون النظرانية باعتبار انه متبع كما في حقته بل
 من حيث انه كان في غير فان في التعريف في الرحلة
 انما لا يسلط التعريف الخاص في الرحلة لا على معنى آخر يكون
 حاصل في اللام وكذا كلمة في قولنا زيد في الدار ما يرك
 على الظرفية المحاصلة في الدار لا على الظرفية الكامنة
 في كلمة ومن هنا قال بعضهم ان لزوت تايدك على
 في غير واذا كان في مورد الثمرة المذكورة في قوله ما
 هو المقصود امكن التعبير عن المقصود بكلمة واحدة هنا فاف
 المؤولي نظروا الى اللام في قوله والطائفة الثانية نظروا
 الى اللام في الثانية والطائفة الثالثة نظروا الى اللام
 الثالثة فغير كل واحد منهم بما كان منظوره واراذه
 ما ذكرناه من عدم ملاحظة بالذات فتأمل العبارة
 التي امر واحد وهو ان الحرف ما لا يكون معناه منظورا
 حيث هو هو بل من حيث انه آله للغير وسيلة معرفته

على هذا ينبغي ما يقال من ان اللفظ في ضربا والمواشي
 ضربا والكاف في ضربك والباء في غلامي لا يصلح للاختبار
 فيكون ان يكون داخل في المودة مع انتم عدد واحد
 في المودة واما ان يقع بناء على ما ذكرنا من ان المراد
 هنا من عدم صلاحية للاختبارية عدم ملاحظته بالذات
 وظاهر ان مورد المذكورة ملحوظ بالذات فلا يصدق
 عليها التعريف الخارج من التقييدات المذكورة وان دفع
 الى شك ان على ان يقول ان الصلاحية وعدمها انما يعتبر
 في الوقت المذكورة بالنظر الى معانيها كما قال ان اللفظ
 المفرد ان لم يصلح معانيها لان يكون محكيها بها ففي قوله
 وعلى هذا لا يرد الحق بالذات وفي ضربا وطا بالذات
 ضربا وطا بالكاف في ضربك وطا بالباء في غلامي فان معناه
 هذه بمورد صلاحية لما ذكر في ضمن المرادفات فان معنى
 اللفظ في ضربا اذا عبر بكلمة ما يصلح لذلك وكذا معنى الوا
 في ضربا اذا عبر بكلمة هم وكذا معنى الكاف في ضربك اذا
 عبر بكلمة انت صالح لذلك وكذا معنى الباء في غلامي

اذ اعتبر كذا اذا صلب لذلك فالتعريف بالصلاحية المذكورة
 متحقق في الامور المذكورة بالنسبة اليها فليس فيها
 بها ولتن اعضنا عن ذلك ايضا فليعد ان يقال ان
 المراد مما ذكره ان الوحدة لا يصح للاخبار به ولا
 عنه الا انه لا يخرج بهذا العمود عما في ان صلب
 في المعاني للاخبار به يستلزم سلب الصلاحية للاخبار
 عنها ايضا وهذا يدفع النقص بالمراد في ضربها باللات
 في ضربها وانما النقص بالكاف في ضربك والياء في غلافي
 فهو منقطع بان المراد من سلب الصلاحية هنا السلب
 الكلي المتعلق بجميع المواد فانه قال ان لا يصح للاخبار
 به او عنه في شئ من المواد فلو اذاعة وح نقول ان اذاعة
 ان الكاف في ضربك والياء في غلافي لا يصح للاخبار به
 او عنه في شئ من المواد فذلك مما علمنا به فلو ان اذاعة
 قاتر وانك عالم وان اذاعة ان لا يصح ان لا يصح في ذلك
 محضصة فذلك غير مضر لان الوحدة لا يصح لذلك
 في شئ من المواد بطريق السلب الكلي وهذا المختار لا يصح

على ما ذكرته كما لا يخفى ولقد بقي هنا امر اخر **المراد** ان
 لا يصح للاخبار بها مما يصح عليها تعريف الكليات على ما
 الطريق المذكورة فلزم ان يكون كذا **المراد** ان الاصل في
 مما يصح عليها تعريف الاسم فليزمن ان يكون **المراد**
 ان الاصل في التامه مما يصح عليها تعريف الوحدة
 فليزمن ان يكون اذاعة مع ان اللوازم محلولة لا متعلقة
 وسنح الى هذه الاشكال بنيت على ان لا يجب ان يكون
 ساويا للمحدود كمال وجد الحد وجد المحدود وحفظ الما
 تقتضيه المساواة ولا يخفى ان حديث المساواة انما يستقيم
 على راي المتأخرين لا على راي المتقدمين فلو كان القائل بما
 ذكرنا من الطريق المختلفة من تابع القديس لم يخطئ شيئا
 عنه فلا بد من ادعاء ان القائل بذلك من تابع المتأخرين
 القائلين بلزوم المساواة حتى اتجه الامتناع لآلات المذكورة
 على اننا لو اعضنا عن ذلك لم يمتنع ان القائل بذلك من المتأخرين
 فنقول ان الحكم لا يقتضيه اللوازم المذكورة انما يقتضي ان
 النهاية لا على راي المنطقيين القائلين بالطريق المذكورة

فان ادعيت ان الموارد معلومة المستند على رأي الخفاة
 فذلك غير صالح لان الكلام هنا على رأي المطلقين وان
 ادعيت انها معلومة المستند على رأي المطلقين فذلك غير صالح
 اذ ليس في كلامهم ما يدل على ذلك فليس اعراضنا عن ذلك
 ايضا فنقول ان دلالة اسماء الافعال على معانيها انما يتبين
 بالربطان بواسطة الدلالة على المعاني الفعلية فان كلامنا
 يدل على ما بعد فربما يقرن بالربطان المستفاد من هيئته
 فان ادعيت انها مقترنة بالربطان بالذات فذلك غير
 وان ادعيت انها مقترنة بواسطة مدلولها الفعلية
 فذلك سلم لكن لا يقرن المقترنة وهو لا يقرن بالذات
 فلا يصح في التعريف المذكور للكلمة هنا على اسماء الافعال
 وكذا نقول ان افعال المقاربه انما تجرد عن الدلالة
 على الربطان بعد الاستغالات المتكررة ولذا قالوا انها
 افعال منسجمة عن الربطان فلعلها كانت مقترنة بالربطان
 في الوضع الاول بالامتناع الاول فربما كانت منسجمة
 عنها متكررا استعمالا فلا يصح في تعريفات الاسماء

لمكان الامام ما تجرد عن الربطان في الوضع الاول ليس
 افعالا من هذا الباب ولنا افعال الناقصة فقد
 استعمل في انفسهم افعال ادوات عند المطلقين فلا يكون
 صدق تعريف الاداة عليها مضمرا بل هو المهم على انهم لم يذكروا
 خبرا بان التعريف المذكور يمكن بيانه على وجه لا يصح
 على افعال الناقصة اذ يمكن ان يقال ان الاداة سالما
 يده على مستقل مطلقا لا باعتبار المدلول المطابق ولا
 باعتبار المدلول التقني وهذا في افعال الناقصة غير
 متحقق نظير ان الربطان مدلول تقني لافعال الناقصة
 وهو معنى مستقل في نفسه فلا يصح سلب الاستعمال عنها
 به الوجه او هو ان استقلال الدلالة بهت على احد
 الامور من كلمة وبدونها استمر قائم العسر الوجدي فيها
 على ان الموشف يكون معنوه وجوديا كما سبق لنتيبه على
 ذلك مرارا فربما لفعله على الاسماء اشعالا الى ان المعنى
 في الفعل امران وجريان الاول والمستقلال واللفظ
 الدلالة على احاطة زمت وانما لم يسم فاعتبر فيه امران

أحدهما وجردني وهو لا استقلال وإنما في عدي وهو مطلق
 الدلالة على الزمان قد جعلنا له خبرا واقع في بعض الجوانب
 الثالثة تبيينها على أن الدلالة لا تحاط الكلمة فلا يصح جعلها
 خبرا وهذا استلزام من التكملة المشهورة في هذا المقام
 والظاهر أن المراتب من الهيبة الحالة الخاصة بسبب القوة
 والتأثير والمركبة والتكون وإنما استدلالنا على أصلها
 إلى الهيبة إخراجا لمثل اليوم فإنها تدل على الزمان
 بما بينهما إلهيا هما وهما حيث وهو تكون أن
 الهيبة في الكلمة مستقلة في الدلالة على الزمان بحيث لا يحد على
 ذلكم ولم كان هو كذلك كانت الهيبة في المراتب مثل
 حتى دالة على الزمان أيضا لأنها موافقة لهيبة ضرب فلو
 كانت الهيبة مستقلة في الدلالة من غير مقتضى المادة لزم لزوم
 الزمان في جميعها وأن اردنا أن المراتب مضاف في هذه الدلالة
 فالظاهر أن الهيبة في اليوم واليوم أيضا كذلك إذ لو خرج الهيبة
 منها بحيث لا مدلول لها في الدلالة على الزمان ليعزم الزمان من
 تقايلها على أي وجه كان مع أن ذلك ليس كذلك وإنما ما

تدلان

ظاهر

قبال من أن الزمان يتخلل باختلاف الهيبة فإن الزمان يستلزم
 من هيبة ضرب بخلاف الزمان المستفاد من هيبة يضرب فيها
 نظر آت أو فلا يصح المضافية للكثرة والخطاب والهيبة
 مختلفة ذلك اختلاف في الزمان فلا يصح القول بأن اختلاف الهيبة
 يوجب اختلاف الزمان على الإطلاق وإنما ثانيا فلان الهيبة
 اختلاف الزمان باختلاف الهيبة بهذا التأييد على أن لا يربط
 في الدلالة على الزمان ولا تدل كونه مستقلة في هذه الدلالة
 كما ينبغي أدنى تأمل صادق والفائدة أي القدر المزد
 الذي يمكن مستقلا بأن لا يكون مخرجا بالذات بل أن يكون مخرجا
 باعتبار أن الدلالة للهيبة في المادة قال الحقول الشريف في الحواشي
 الشريف الشريف على شرح الرسالة أن كل ما لا يصح عنه أن
 يجزبه وهو عند التوراة سورة كان عندنا في أو فلا
 كما لا يخفى إلا ناقصه أو أمه كماذا ونظائرهما في كلامه قد
 يظهر بأن المراتب من سبب التلاحية للخبر به سبب الهيبة
 تكونت المخرجات من مخرجات بالذات كما سبق وعلى هذا يكون
 إذا ما عند الحاجة أدلة عند الحق على كلامه أن نظرنا

ع

مقبول
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

في اللفظ المعزول الى الاسم واخره كنبه جان الحق
 الشريف في مباحث الموقفا في الحواشي الشرقية تلوح الى
 انه عدوا اسم اللفظ المعزول في اللفظ في اللفظ المعزول
 حيث قال الموقفي ان اللفظ المعزول في اللفظ المعزول
 ان اللفظ المعزول في اللفظ المعزول في اللفظ المعزول
 اعترض به انه لم يرد من ذلك ان يكون اسم اللفظ المعزول
 فاجاب بانه لم يرد من ذلك ان يكون اسم اللفظ المعزول
 ينبغي ان يكون كلفه واما عند الحاجة اليها اسم اللفظ المعزول
 اللفظية لم كلامه وايضا ان اللفظ المعزول في اللفظ المعزول
 علم وبلوغة شراطي ان تساوت افراده وبتكاملها
 ما ولي او لوقية ما كان اللفظ المعزول مستملا في اللفظ
 مختلفه لم يكن صبطا في قسم واحد ذكر اسم اهتمامه في
 ضمن القسمين احاطة بجميع الانواع المستدرجة تحتها
 على الطريق الموصل الى معرفته على الوجه الموقفي
 فرع من القسم الاول في بيان الاسم واخره في القيمة
 ان في بيان اللفظ المعزول في اللفظ المعزول في اللفظ المعزول

وعند القسم في كونه

مستقلا وجوا في
 الاسم ولما وجدته

مقبول
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

في اللفظ المعزول الى الاسم واخره كنبه جان الحق
 الشريف في مباحث الموقفا في الحواشي الشرقية تلوح الى
 انه عدوا اسم اللفظ المعزول في اللفظ في اللفظ المعزول
 حيث قال الموقفي ان اللفظ المعزول في اللفظ المعزول
 ان اللفظ المعزول في اللفظ المعزول في اللفظ المعزول
 اعترض به انه لم يرد من ذلك ان يكون اسم اللفظ المعزول
 فاجاب بانه لم يرد من ذلك ان يكون اسم اللفظ المعزول
 ينبغي ان يكون كلفه واما عند الحاجة اليها اسم اللفظ المعزول
 اللفظية لم كلامه وايضا ان اللفظ المعزول في اللفظ المعزول
 علم وبلوغة شراطي ان تساوت افراده وبتكاملها
 ما ولي او لوقية ما كان اللفظ المعزول مستملا في اللفظ
 مختلفه لم يكن صبطا في قسم واحد ذكر اسم اهتمامه في
 ضمن القسمين احاطة بجميع الانواع المستدرجة تحتها
 على الطريق الموصل الى معرفته على الوجه الموقفي
 فرع من القسم الاول في بيان الاسم واخره في القيمة
 ان في بيان اللفظ المعزول في اللفظ المعزول في اللفظ المعزول

فإنه **لا بد** أن التقسيم الثاني لربك مخصوص بالاسم كما يستلزم
 من عبارة الرسا لا يخرج في نطاق اللفظ المفرد سواء كان **اسما**
 أو غيره ولذا فالشيء أول التقسيم وهو أي اللفظ المفرد
 أن استعمله ويزاد كلمة أيضا في التقسيم الثاني إلى أن
 إلى أن التقسيم في التقسيمين واحد فليس التقسيم الأول
 حاريا في اللفظ المفرد والتقسيم الثاني في مخصوصا بالاسم
 بل الحاريا في اللفظ وفي هذا رجا فلهذا بعض المنطقيين
 حين حصصوا التقسيم بالاسم **ثلاثة** أن تقسيم الكل إلى **الخاص**
 المختلف لا يقتضي وجود جميع الامتيازات كالأصناف الأربع
 المستحصنة تحتها بل الواجب وجودها في جميع الأنواع
 فاللفظ المفرد إذا اقتضاه إلى الخرف والكلى والاشراك
 والمنفرد لا يجب وجود جميع الأقسام المذكورة فيكون
 من الاسم واللفظ الحرف بل الواجب وجود جميع **القسام**
 في جميع الأنواع بخلاف كل واحد من الأنواع لا يخلو أن
 تسمى من الامتيازات وعلى هذا لما يقال من أن الكل ليس **كلية**
 لا يخرج عن في الخاص في الفعلية ولا في الخاص الحرفية فلا

يقتضي تقسيم اللفظ إليها وإلى غيرها بل يجب تخصيص التقسيم بالاسم
 قد ظهر ما فيه فإن تقسيم اللفظ المفرد إليها وإلى غيرها
 يقتضي وجودها في الأنواع في الجملة ولا يقتضي وجودها
 في كل واحد واحد من الأنواع فلهذا سلبنا ذكر من أن الكلية
 والجزئية لا يخرج في غير الاسم لا يكون هذا موجبا لتخصيص
 المقسم بالاسم بل أن الظاهر من عبارة المقسم باسم إلى الكلية
 والجزئية لا يقتضي أن الخاص الاسم بل يخرج في كل **الامتناع**
 من حصول في العقل كما منطوق عليه أن الله تعالى **الملك**
 أن المعلوم المفرد أن كان مقارنا بتخصيصه من الوضع فإن
 يكون جزئية لهذا المعلوم أن يكون مقارنا به من المتواطئ
 والمشتكك فقد ظهر من هذا أن المعلوم المفرد أن كان
 جزئيا فهو مفرد في العلل وأن كان كلياً فهو مشترك في
 المتواطئ والمشتكك لأن معانيهما لا يمكن تميزهما بالتخصيص من
 الوضع لأنها على رأي المصنفين عتبه بأزمنة ومزونات
 كليت صادقة على أفرادها وإنما حصل التميز بالتحقق
 حين الاستعمال فتوله مع تنقضة إشارة إلى أن مفهوم العلم

نحو
كل

والمفردات ليست علما

يجب ان يكون جزئيا وقوله وصفا اخر من الصفات والحقا
فانها مقرونة بالمتخصص حين الامتناع لا حين الوضع فلا يكون
شيئا منها مستلجا في العلم فان ذلك الثالث على ما ذكرنا
مستلزم على احكامها ان سائر العلم لا يكون الجزئيا فيها
ان معنويات الضار والحقا لا يكون جزئيات حين الوضع
وانما عرض التخصص لها حين الاستعمال ومنها ان ادراك الجزئي
التخصص حين الوضع لا يكون الموجب جزئي اذ لو جرد
ادراك الجزئي كذلك لوجب على بعض اطلاق العلم عليه
عام شاملا لما كان ادراكه بطريق جزئي او بطريق كلي وهناك
ناقل كاسي **الرابع** ان الفرد اذا كان جزئيا حين الوضع
فهو العلم واذا كان كلياً فهو المتواطى على تقدير الشك
والمشكك على تقدير الاختلاف ولا اعتبار بغير الجزئية
حين الاستعمال بل المقتر مستقصور على حين الوضع ولذا
نادى قوله وصفا **الثاني** ان الاختلاف في التشكيك
ما اعتبره بعض المحققين في شرح الرضا له على ذلك وجوه
الاول بالدلتية الثاني بالاولوية الثالث بالاختلافية

وزاد بعض من اعطى في حاشية الفريد وجها رابعا هو الاختلاف
في الزيادة والنقصان لمفعل وجوه الاختلاف في التشكيك
محمية في الاولوية اذا تم هذا فنقول ان المقصود لربط الاول
والثاني بالوجوه الاختلافية محمية في الاثنين فقد
خالفت المتروكة في هذا المقام من وجوه الاول وان الفرق
الجزئي حين الوضع لا يدرك الموجب جزئي ولذا جعلنا
الثاني ان وجوه الاختلاف في التشكيك لا يزيد على شيئا
ولقد ساءلنا بعض الشارحين حيث قال قدما حين قد
سوء حيث لم يجعلوا شدة جهة اخرى للتشكيك وادرجها
في الاولوية كما لاعتبة الموحية للاولوية لرفا هربنا بحث
وهذه هم طبعوا الموجبة باعتبار كثرة الاول وكما لها و
الظاهر ان ذلك لوجبه في المتواطى كما لا نمان الا بعض
افراده كقيما عليه الضلوة والتميز اكثر واكمل بحسب الأحوال
الاولوية كما لا دلالة من غير وجه مع انه لم يتكدر به
بالشبهات الجارية اصله كلامه وانت خبير بان جعل
المستدرة مستدرة في الاولوية واستلزام ذلك بانها

تتميز
بشيء
منها

موجبة للأولوية فجميع المستدعية موجودة في بعض أفراد تلك
صح الحكم بالاجاب بان كانت الأولوية الضمنية متحققة في أفراد
الأولاد مع انه مستلزم على ما نرى في بعض أفراد تلك
على ما ذكره الأولوية في القول بانهم جعلوا الاستدعاء
باعتبار كثرة الآثار عن سلكها سيذكر من ان الاستدعية
هنا عبارة عن شيء آخر غير ان الاستدعاء لا يكون الاستدعاء
مستدعية في الأولوية بانها موجبة لها محل كلام ايضا لما ذكرنا
فلذا لا نستلزم الاجاب وانما ثانيا فبان العلة الموجبة
لشيء لا يجب ان يكون قوامه وتقدم في هذه الجهات آخر
لعلنا من خواص هذا التعاقب **الاول** ان الحكم بان الخلق
المفروق بالتحقق من الوضع لا يعقل الا بوجه جزئي محتمل
فان كل جزئي له وجه مختلفه يمكن جعلها آله للانداسة
موا كان الوجه المذكور كلياً او جزئياً فما وجه القول
بانها لا يدرك الا بوجه جزئي ولعلنا نقول ان البرزخ الذي
اعتبره العرب يجب ان يكون مدركاً بوجه جزئي فالمتصور
المشارة الي ان العلة تعتبر فيه شيان الاول ان يكون مدركاً

جزئياً الثاني ان يكون مدركاً بوجه جزئي مستلزماً لوجه
كلية لا يكون اللفظ الموضوع بانها على ما قيل من الاراس ان
موضوع اللفظ لغز اذا كان جزئياً فادراكه ان كان محضاً
بان يكون له وجه جزئي انما يحكم به الاختصاص يحتاج
للبينان وان لم يكن محضاً صامداً لك ان يكون فائدة وجه
جزئي وتارة بوجه كلي فان ادعيت ان اللفظ الموضوع
باللفظ التقديريين على ذلك فتخرج وان ادعيت انه
على التقدير الاول على ذلك الثاني فاللفظ الموضوع بآراء
على الثاني يبقى واسعة بين الامتياز المذكورة في الكتاب **الثاني**
ان المادة والاختلاف ان كانا يعتبران بالنسبة الى افراد
في نفس الامر ان يكون المشكك ما يختلف في افراد على الوجه
المذكورة في نفس الامر المتوحد ما يتوحد في افراد
في نفس الامر واذ كانا يعتبران بحسب الوضع المتعلق بان يكون
المشكك ما يختلف في افراد بحسب الوضع المتعلق سوا طبق
ما في نفس الامر ولا على الاول بوجه ان الكليات العرضية
لا يكون شواطيلاً ولا مستكماً اذ ليس لها افراد في نفس الامر

ش

و

حتى تكون المساواة وتختلف في نفس الامر وعلى الثاني
 فاعتد ان عقولنا عند فهم الامر في العلم ضرورة ان
 بالنسبة الى اوله شواهد وجوده في الوجود والنسبة
 الى اخره متلكل فوجدوا اختلاف ولا يخفى على كل من الخبير
 بهذا الربية لا ينبغي على هذا التقدير ان يقال ان
 التشكيك والتواطؤ ارجحان الى اعتبار العقل في اوضعه
 العقل سادسا بالنسبة الى افراده فهو متواطؤ وكما فرضه
 مختلفا من غير شك فلا وجه للخبر وان بعض الكلمات شواط
 وبعضها شكك **ثم** اننا نضطر حقا في مواضع من تفهيمنا
 ان الكلي لا شك ولا يكون ذاتيا لما نحن من امره فلو صح
 التشكيك هو لا خلا فلهذا فرضنا بالنسبة الى افراد الموضوع
 فلا استبعاد في ان هذا المعنى ربما يوجد في الذاتيات العقل
 ان يفرض الذي يختلف غاية ما في الباب ان الفرق لا
 يكون مطابقا للعالم فاذا جعلت مداد التشكيك والتواطؤ
 على فرض العقل فلا وجه لمنع التشكيك في الذاتيات كما لا يخفى
المرجع ان العلم بحجوز ان يكون علميا بالنسبة الى الحس وهذا

هو المشهور بالعلم الحسني والاولى ان تصور ذات زيد
 وضع لفظ زيد بارأى من حيث علميته وموضوعه والثاني
 كما ان تصور موضوعه سادس وهو الحيوان المفترس ووضع
 بالذاته لفظا سادسا وهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المفترس
 الحسني وسواء يختلف لفظا سادسا او وضع بالذاته هذا المفترس
 مع قطع النظر عن علميته وموضوعيته فان هذا الاعتبار لا
 لا يعتمد فقيل ان كلامهم لا يقتضي ان العلم الحسني يكون
 علما اذ ليس عنوانه جزئيا كما يستفاد من عبارة الحق والاصل
 ان المصاعبة في العلم امرين الاول ان عنوانه العلم الحسني ان
 يكون جزئيا وهذا لا يستقيم في العلم الحسني كما ذكرنا الثاني
 الجزئي اذا ادرك وضع لفظا بالذاته وهذا اللفظ علم لسادسا
 ادراك ذلك الجزئي فوجه جزئي او لوجه كلي وهذا ايضا باطل
 لان الجزئي اذا ادرك فوجه كلي يكون وضع اللفظ بالذاته
 من باب الوضع الخاص فلا يكون علما **ثم** ان المراكبة
 لم يمتدح حيث جعلت من اسباب التشكيك ان يكون علميا
 بحيث يخرج من العقل باعانة العلم اصنافا مضعف فلا يلزم

هنا

الامتدنية راجعة الى المولوية كما ذكره الشارحون في هذا
 المقام ولا عبارة عن كثره المضاف المطبوعة كما زعمه غايه ما
 في الباب ان هذا المفعول يوجد في الوجود فلا يكون الوجود
 بالنسبة الى فراجه مستملا على هذا الوجه من الامتدنية لان
 هذا الوجود في اصل المقصود اذ لنا ان نلزم ان الوجود لم
 يكن اندسه هذا المفعول في ما يرد على هذا التقدير ان الوجود
 جعله بعض المحققين شا لا ما عتلت بالامتدنية فاذا لم يكن
 الامتدنية بهذا المعنى يتحقق في الوجود لا يكون المفعول المذكور
 لما في معنى الامر والامر في ذلك حين لان مدارا في ذلك
 على الفرض العقلي سواء كان مطابقا في معنى الامر او لا وان كان
 فان وضع في العلم ان المفعول في معنى الامر على امرين الاول
 ان يكون معناه واحدا الثاني ان يكون معناه كثيرا فيلزم من
 احكام الفرض الاول شرعا في بيان الاختلاف للشيء الثاني فقال ان
 المفعول في امر اذا كان كثيرا يجب ان يكون في الامر من انه في
 كل واحد على الترتيب بلا اعتبار الترتيب سواء كان من الترتيب
 مناسب او لا وسواء قد اوضح او احدث ترك اي هذا

في قوله في معنى الامر
 في قوله في معنى الامر

اللفظ بالنسبة اليها المتعددة مشتركة وهو اي وان لم
 يوضع توكي واحدا كذلك فيقول اي هذا اللفظ بالنسبة الي
 المعنى الثاني مفعول في المثال ان كان الشارع فيقال ان
 هذا اللفظ مفعول شرعي وان كان عرفا خاصا كالعرف مثلا
 فيقال ان هذا اللفظ مفعول شرعي محض وهذا هو المراد
 من قوله سبب الى المثال هذا اذا كان المعنى هو قوله شرعا
 بحيث يستعمل فيمن غير الامتناع بقرينه وهذا اللفظ بالنسبة
 الى المعنى الاول حقيقة وبالنسبة الى المعنى الثاني مجاز هذا
 هو الكلام على ما يدرك عليه عبارة الكتاب وقد بقي هنا
 اجابات **الاولى** المصنوع للماضي الكثرة بجمل وجب ان يكون
 يكون مرصعا تارة لهذا وتارة اخرى لذلك ان يقال ان
 المعنى الاول وجه مخصوص به فيضع المفعول في نقل المعنى الثاني
 وجه مخصوص به فيضع هذا اللفظ له ايضا الثاني ان يكون
 مرصعا لكل واحد من المعنيين دفقة واحدة ما ان يقال ان
 معنيين محصرين وجه عارضا لها فيضع اللفظ لكل
 واحد منها وصفا لما تارة على الوجه الاول هو المشترك

وانما كان على الوجه الثاني فهو لا يكون مشتركاً بل هو في
 حكم المشتركين حيث لا يشترك على المعاني الكثيرة ومن حيث
 الاحتياج الى القرينة وعلى هذا يحتاج قوله مشترك الى تأويل
 فان اللفظ المفرد اذا اشتغل على المعاني المتعددة وكان
 موضوعاً لكل واحد منها دقة واحدة لا يقال له المشترك
 فكيف يقع القول بانه مشترك على سبيل الاطلاق والحوار
 المتوازنة هذا المقام ان المقول لا يكون اللفظ مشتركاً
 على المعاني الكثيرة الا باعتبار ما اوضح المتعددة فلا يفتقر
 من كون اللفظ مشتركاً على المعاني الكثيرة بالوضع الواحد
 لقرينة المقول فلا يفتقر القضا عليه بما ذكرناه اذ لو سلمنا
 ذلك على ما ذهب اليه غير لغة فكل ما يكون المراد من قوله
 مشترك ما يتناول المشترك حقيقة او كما كانه قال ان اللفظ
 المفرد اذا اشتغل على المعاني المتعددة فان كان ذلك بالوضع
 المتعددة فهو مشترك على سبيل الحقيقة وان كان بالوضع
 الواحد فهو مشترك على سبيل التشبيه **ثاني** ان اللفظ المفرد
 المشترك على المعاني المتعددة اذ اليرك موضوعاً لكل واحد

منها بل يكون متفرقاً من احد المعنيين الى الآخر فاما ان يكون
 القائل بانه مشتركاً او بانه مشتركاً والمفرد هو الذي لا يكون
 في ترتيب المصنوع وغيره وانما الثاني فهو المفرد على ان يثبت
 ان الترتيب المستفاد من نصيب المصنوع على كلا المعنيين
 فلا يكون تاماً وانما بان المقول خالفهم في ذلك وجعل
 المعنيين متساويين الزمان لما يخالف المصطلح المشترك
 غير متساوية **ثاني** ان اللفظ المفرد اذا وضع لعنصر فقلته
 الى غير آخر ووضع له المعنى غير اشتراكية فيه فكذا اللفظ
 بالقياس الى المعنى الثاني لا يكون محالاً او وضع بالشيء
 اليه ولا نقول لعدم الاشتراك فيه وسبح في الحوار بان
 المراد من الاشتراك المعنى الثاني بل يترك الاشتراك عن غير
 بالشيء الى المعنى بالوضع فقد حصل الاشتراك بالمعنى المراد
 لما يفسر عدم الاشتراك مع تحقق الوضع ولا يستغناء عن الآخر
 فان عدم الاشتراك على هذا التقدير يستلزم عدم الاشتراك
 بل هو مقدمته فثبت في الوضع المشترك للاستغناء عن الآخر
 فالمادة الموضوعة مشتركة على تقدير متساويين فلا يكون بمقتضى

ابل على ان لا يتقضى عن ذلك فقوله ان الحكم المستأد
 ذكره المعتمد في الاستقراء فلا يخفى ان القضا اذا ثبت
 سادة موجدة عن صفة فيها ذكره بالوقت ومع ان ذلك
 لم يثبت المنع وان استعوض صدقة على كثر من في ما
 فرغ من مباحته مقدمه وما عري بها ارايد الشريعة في
 المسائل الميزانية وهي على قسمين الاول ما يتعلق بالموصل الي
 التصور اعني العرفات والثاني ما يتعلق بالموصل الي التصديق
 اعني القياس والاستدلال والتعليل فلما كان القسم الاول متعلقا
 بالتصور والقسم الثاني متعلق بالتصديق وكان المقصود مقولا
 على التصديق قدما للتصور ولا على الثاني فلهذا راي القم
 الاول لا يتقدم على مباحث الحريات قدما لاجل ان مقتضى الكلام
 فقال المفسر اني ما من مثله ان يحصل في العقل ان استع
 للعقل فرض صدقة على كثر من صدقة على الامور الكثرة فهو القم
 والامر هو القم والحق في هذا المقام انهم اقتدوا على ان الكلية
 والحريتين متقابلان وان المتقابلين من باب المتقابل بالعدم
 والملك لكم اختفوا ان الكلية ملكة او ان الحرية ملكة

هذا هو القم
 والامر هو القم

غير

فضل باساول وهو انما ذكر في الحواشي الشريفة بنيت
 او انما الفضل ان في حق العا في اربعة حيث قال ان الكلية لها
 فرض الوتر كالحريته استلزامه وقيل بالثاني وهو الظاهر
 المختص بالشعب ابع في مباحته وجه الشبهة بالكلية حيث قال
 انما الحرية الحقيقية هي في ما بالكلية في ما بالملك والعدم فانه
 للحرية مع فرض الوتر كالحريته بالصدق على كثر من والكلية
 عدم المنع ولا يخفى ان مفعله المختص المقصود الى تعريف
 للحرية ولقد عر على تعريف الكل فاعل الى ان المختار عنه انما
 واعرض هنا بان الموضع في هذا القسم من القابل بالحق ان
 يكون قابلا للملك قلنا ان الملكة هي الحرية المعبر بالمنع من
 كانت الكلية عبارة عن عدم المنع فاصح لان يكون قابلا
 وان قلنا ان الملكة هي الكلية المعبر باكان فرض الوتر ك
 كانت الحرية عدم اكان فرض مباحث هذه الاماكان مع
 ان هذه الصفة في الموضعين محل كلام فان ذات الحرية
 المانع من الزكوة لا يصح لفرض الكلية وكذا ذات الكل
 لا يصح لفرض الحرية فلا يكون الموضع هنا موصولا بجملة

الملكة فكيف يكون التقابل بينهما من هذا القسم من التقابل
 يمكن الجواب في النوع الجديد للجدد حيث قال في آخر الفصل
 الثاني في المسئلة ان المتقابلين اما ان يكون احدهما عددا
 للآخر او لا ولو قلنا ان لا يعتبر بينهما الى قابل لما
 اليه العدم فعدمه ذلك فان اعتبر قوله له يجب نفسه في
 وقت بقائه بالامر العدمي فهو العدم والملكة المشهور
 كما لو تصورنا انها عدم الحية عامس شانه في ذلك الوقت ان يكون
 سلخا فان القسبي لا يقال له كونه وان اعتبر قوله له ان
 ذلك بان لا يتعد ذلك الوقت لعدم الحية عن العدم
 يعتبر قوله له يجب لونه كانه في الملكة او حية لا يربك العي
 التعريف او العدم لعدم الحركة او رادته للجل فان حية
 العدم لحي الجسم الذي هو فرق الجاد قابل للحركة او زائدة
 العدم والملكة الحقيقية ان تم كلامه ولا يخفى ان ذات الملكة
 يصلح لروض الجزية بحسب مفهوم الفرد الذي يميزه الخبيث
 القريب وكذا ذات البري يصلح لروض الكلية بحسب حية
 فالموضوع القابل لهذا الفرض تحقق فيما نحن فيه سوله اعتبر الحية

هذا هو المقام الذي
 فيه لا يمتنع ان يكون
 الواحد بالمتعدد
 فيكون الواحد هو
 المتعدد فيكون
 الواحد هو المتعدد

ملكة والجزية عددا او بالعكس فلا اشكال فيها ذكره لكن
 يخفى في ذهن القاصد اشكال من وجه آخر وهو ان
 اعتبر في التقابل الموضوع الواحد بالشخص بجزائه
 يجب ان يكون المتقابلين يجب اذا لاحظنا العقلا فانها
 الى موضوع واحد شخصي جوده لا حظتها بثبوت كل واحد
 فيه على سبيل الدليل ذلك الاحتجاج من جهة واحدة
 لكن ربما امتنع بثبوت احدهما له بسبب بقاء الآخر
 ثم من خارج ولا ريب في ان الموضوع الواحد بالخلف
 المعنى غير متحقق في الكثرة والجزية فكيف يكون احدهما
 مقابلا للآخر بل لا بد فانهم صرحوا بان الوحدة والكثرة
 لا يقابل بينهما بالذات واعتمدوا في ذلك على اشتراط
 التقابل بالموضوع الواحد بهذا المعنى قالوا ان الموضوع
 الواحد بهذا غير متحقق في الوحدة والكثرة فلا يقابل بينهما
 بالذات ولا يذهب عليك ان هذا الدليل قائم في الكلية
 والجزية فاما صرحنا عندنا على ذلك في فني التقابل
 بان الوحدة والكثرة فراضوا التقابل بين الكلية والجزية

كنه

في قوله ان الكلي يحجب ان يكون افراده
 من الكلي وحده كذا يلزم ان يكون افراده من ذوي العقول
 جميع الكلي فينتهي التقيد في افراد الكلي وكونه بقاء والذين
 يستثنى كمن افراد من ذوي العقول ولا يخفى ان شيئا
 من ذلك غير لازم فليكون لفظ الكثيرين واحدا في موقعه
 لعل ذكره مناسبا لبيان المقابلة المنقولة من التلخيص غير اعتبار
 الجمعية ومن غير قصد الي كونه من ذوي العقول **فان**
 الجزئي ينفصل ان يكون مجزئا ويحتمل ان يكون ماديا فيكون
 صدق عليه انه الصورة الحاصلة في العقل وفي الثاني
 تصديق عليه هذا العلم لما هو من ان الجزئيات المادية
 يحصل في نفس الممثل او في القوة المتوحد وعلي هذا كان الجزئي
 اعم من الموزون فلا يكون شاملا له والحوادث فمحصل في
 الجزئيات المادية فضلا عن انما ينفصل في الحقل الجزئي حاصل العوارض
 الغريبة وفيها انما تنتمي في القالات لبقا العوارض الالهي
 الغريبة لا لاقتسام فلا يبعد ان يكون التلخيص المذكور مستثنا
 على ما ذهب اليه الاولون فلا يكون الجزئي اعم من الموزون

ح ان الدليل المذكور قائم ههنا من غير تفاوت **والجواب**
 ان مقتضى قوله يريد ان الكلي متبادل للجزئي فاذا كان الجزئي
 حبا لها ينتج فرض صدق كثيرين كان الكلي عبارة عن
 منتج فرض صدق كثيرين فهذا الحق المتبادل فربما ينتج
 من تعريف الكلي منتج في نفسه فبينما على انواع التلخيص
 تحت ومقتضى المعرفة الكلية وتكليا للبصيرة المطلوبة
 في امثال هذا المقام وانما يذكر العاطف في التلخيص باعتبار
 الاستينات كانه سلكين كيت منه الي افراده بالاشتراك
 وغيره فاللغة اذا منبها الي افراد محجب الموجودات
 مجتمعا وجهها الاول ان يكون منتج افراد كثيرين للثاني
 الثاني ان يكون ممكنا لو يوجد شيء منها كالتفقاء الثاني ان
 يكون ممكنا لو يوجد واحد منها مع استثناء غيره كالواجب
 الرابع ان يكون بوجه الاول افراد واحد منها مع امكان غيره
 كالنفس الخامس ان يوجد له افراد كثيرة بحيث لا يكون
 متناهية كالنفس لما ظهر عند بعضهم هذا لما استفاضت
 على رده ولقد اورد ههنا اجابات **ان** المتبادر

عبارة ان الكلي يحجب ان يكون افراده متشعبة على افراد عدة
 من الكلي وحده كذا يلزم ان يكون افراده من ذوي العقول
 جميع الكلي فينتهي التقيد في افراد الكلي وكونه بقاء والذين
 يستثنى كمن افراد من ذوي العقول ولا يخفى ان شيئا
 من ذلك غير لازم فليكون لفظ الكثيرين واحدا في موقعه
 لعل ذكره مناسبا لبيان المقابلة المنقولة من التلخيص غير اعتبار
 الجمعية ومن غير قصد الي كونه من ذوي العقول **فان**
 الجزئي ينفصل ان يكون مجزئا ويحتمل ان يكون ماديا فيكون
 صدق عليه انه الصورة الحاصلة في العقل وفي الثاني
 تصديق عليه هذا العلم لما هو من ان الجزئيات المادية
 يحصل في نفس الممثل او في القوة المتوحد وعلي هذا كان الجزئي
 اعم من الموزون فلا يكون شاملا له والحوادث فمحصل في
 الجزئيات المادية فضلا عن انما ينفصل في الحقل الجزئي حاصل العوارض
 الغريبة وفيها انما تنتمي في القالات لبقا العوارض الالهي
 الغريبة لا لاقتسام فلا يبعد ان يكون التلخيص المذكور مستثنا
 على ما ذهب اليه الاولون فلا يكون الجزئي اعم من الموزون

على ان لا نغضنا عن ذلك فنقول ان المراد مما ذكره في غير
المعنى انه اذا حصل عند العقل صورة كان حاصله
في ذاته وفي الآلية فان ذلك هو شكل المذكور لكن يتوالت
الجزئيات في ذات المبدء الاول وتصدق عليها انها حادثة
عند العقل اللهم الا ان يراد من العقل الذات المجردة ففكا
يقول ان المعنى من شأنه ان يحصل في العقول فانها
اذا ادركها العقل يحصل صورها في قطعها فيكون لبعض
الجزئيات الخاصة في ذات المبدء مجردا ان يتبع حصرها
في العقل لا متبع ادراكها لها كما في كنه الذات الا قدس فلا
الثالث ان الامكان في هذا القسيم ان اريد به الامكان
العام فلا يتبع مخالفة مع الاستماع لان الامتناع يتم من
الامكان العام فكيف يتبع جعله متبايلا وان اريد به الامكان
الخاص فلا يتبع جعل الواجب قسما من الممكن بهذا المعنى الظاهر
التباين الواجب فالممكن بهذا المعنى والجواب ان المراد
من الامكان ههنا الامكان العام متبايلا بوجه
مخرج المتع ودخل الواجب هذا ان سلمنا ان القسيم المذكور

انما كان بطريق الفضل الحقيقي وان جردنا ان يكون
القيسم المذكور بطريق النقص انما كان صوت الامكان اليه
العام بل نحن المشهور فان المناقاة بين الامتناع المذكور
على هذا التقدير انما يكون في الكذب فلا محذور في اجتماع
في الصدق **الرابع** ان براهين ابطال التسلل ليست على وجه
وحد الا هو العلة المتناهية في الخارج فكيف يصح ذكره في
هذا القسيم وجعله متبايلا في الخارج ويمكن ان يقال
ان براهين ابطال التسلل انما يدل على استحالة وجود
الامر الغير المتناهية اذا كانت جامعة لتلك شرائط الامور
التي يكون مرتبة الثاني ان يكون مجتمع الثالث ان يكون
من جانب المتبدي كما لا يمكن جامعة لتلك المتكثرة لا يكون
مما لا عند الحكماء ولذا جردوا ان يكون حركات الافلاك
غير متناهية وعلى هذا يمكن القول بان العدد في هذا القسيم
ما يكون من هذا الباب فلا يكون البراهين المذكورة متناهية
لوجود **الخامس** ان الجزئي الحقيقي لا يرد مثلا اذا قلنا
كثيره على فذهن كل واحد منهم صورة مغايرة لما حصل في

ذهن آخر وظاهران زيد مشترك بين هذه الصور وفيه
 تعريف الكل على فلا يكون ما نفاه ويمكن ان يقال ان المراد من
 الاشتراك الخط بين الكثيرين صدق عليها بطريق المواطاة
 وظاهران زيد ليس مشترك بين هذه الصور بهذا المعنى
 نعم هو المشترك بينها بمعنى ان ما حذفها من صورها عند صدق
 العوارض فالاشتراك بالمعنى المراد لا يتحقق في زيد ويتحقق
 من هذا الجواب ما يقال ان المراد من الكثيرين ههنا افراد
 الكثير بمعنى ان الكل ما يتكرر بين الكثيرين بحيث يكون كل واحدنا
 فردا يخرج ما ذكرتموه فان هذه الصورة الخاصة في ذهن
 الجماعة المذكورة لا يكون افرادا زيدا وسبح فاجابه الجواب
 للجواب وهو ان الكل ما اذا قطع النظر عن الصور الخاصة
 كان مشتركاً بين الكثيرين وعلى هذا فالصور الخاصة في ذهنها
 الجماعة ان اعتبرت مع المقتضات الخاصة باعتبار الجمال
 المختلف فلا يكون النظر متطابقا عن الصور الخاصة وان
 اعتبرت من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض المذكورة
 فالكل يتحد لا تغاير بينها فلا يصدق بطل زيد في الصورة المذكورة

انه مشترك بين الكثيرين مع قطع النظر عن الصور الخاصة
 ان الصور الخاصة عند الذات المجردة محتمل ان يكون مركبا
 ومحتمل ان يكون مفردا ثم على التقدير الثاني محتمل ان يكون
 اسما ومحتمل ان يكون غير اسم فان ادر من المصور ههنا المصور
 المطلق الساطع للزود والمركب اسما فهو الجواب ان هذا يستلزم
 اجزاء الكلية والجزئية في الموصيات المركبة والجزءه سواء كانت
 اسما او غيرهما مع المصور فيكون باختصاص الكلية والجزئية
 بالمعاني المزدوجة باختصاصها بالمعاني المسموعة وان اردت
 من المصور ههنا المصور المفرد سواء كان اسما او غيرا والمصور
 المفرد الصالح للذكر عليه التميز بغيره بالخاصة عند الذات
 المجردة لا يكون ما نفاه لظهور صدق على الموصيات المركبة وعلى
 المفردات التي لا يكون حاملة لما ذكرنا للمعاني العقلية والجزئية
 وغاية ما يمكن ان يقال ان المراد من المصور ههنا المصور المفرد
 بقرينة ما نقلنا ايضا في مباحث الانظار حيث افاد ان
 المفرد ان يتحد معا من نفسه وضعا على يد من هو متواط
 تساوت افراده وشكله فتاوت اوليه اوبالوئية

فان مقصوده من هذا العبارة ان المعنى المفرد اذا كان
 متحدا فليكن جزئيا من جهة الشخص وهذا المفرد ان كان
 كليا لعدد الشخص هو مترادف او متساو فاستنادها ان
 الكلية والجزئية من صفات المعاني المفردة سواء كانت
 او غيرهما فيجب ان يراد ان المفرد هو المفرد المفرد
 لثبوته بين الكلايين والقول بان لها صلة باللات
 صادق على المعاني المركبة متدفع بان المراد من الحاصل هنا
 الحاصل والاضحية المركبات لان صورها اما يحصل منه
 الذات المفردة بعد حصول اجزائها وبانظر فلا يصدق عليها
 انها الحاصل اولا او بان المراد من الحاصل هنا الحاصل
 بحيث لا يحتاج الى غير من حيث المعاني المركبة لظهور ان
 موقوف على حصول اجزائها ولهذا نقول ان الكلية والجزئية
 كما يمكن اعتبارها في المعاني المركبة بان يقال ان كل معنى مركب
 هو مركب من معنى لا يكون متراكما مع غيره فيكون المفرد
 او مفردا بل نقول ان هذا الصواب بما يتناول من هو مفرد
 العنق فاما لغيره فحينئذ خصوصها بالمعاني المفردة فيترك

القدر ارادوا استبانة الكليات من باب التعريفات استبانة
 قانا لفعل الكلية والجزئية مخصوصين بالمعاني المفردة
 وجعلوا التعريفات مخصوصة بالمركبة تحصيلها للجزئية كما
 وتبينها على ما مر من المحب الموضوع او يقول انه حصرا
 للجزئية الكلية في المعنى وانما هو جزئيا المكان الكلية
 في المعاني المركبة بل هو الاختلال في هذا المعنى فان كانت
 الناقص والجوهر الناطق اجزاء للجزئية او الذاتية مع انها
 كليات داخلية في الجانوس وفي الفصول فاذا احتضنها
 بالمعاني المفردة استقام الحكم لا يخفى فان قلت ان الكلية
 والجزئية ان كانا جاريين في المعاني الفعلية والجزئية لا يمكن
 الحكم بها عليها مع الا ان ذلك باطل ينبغي تخصيصها بالمعاني
 الاسمية كما فعلنا صاحب الرسالة قلنا ان ايضا المعاني
 الفعلية والجزئية متضمنة لبعض الاوصاف فلا يقع ايضا
 بالاستقلال ولا بعد الاستقلال مع ان هذا ارفع من النقصان
 واما اطيننا الكلائية هذا المقام لانه من منزل الاقوال
 والاختلاف على التوفيق انه خير ليقول ان الكليات انما تكون

الجزئية كليات
 كما مر من محب
 الموضوع
 انما يكون
 في

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

كلية ثبات لما فرغ من تعريف الكل والجوهر مع الفراغ
بينه الاضمار اذ ان يشرع في بيان الاحوال والاشياء
واشياء بيان الكليات الخمس وقد بينا في الاصل
ان بيان النسب بيني قد بينا ان الكليات الخمس هي
في قسم الكليات الخمس ان كل واحد من الاقسام الخمسة
لآخر ونقول في بيان النوع ان له معنيين بينهما عموم وخصوص
وكل ذلك انما يتبع بيان النسب وفي هذه الاقسام الخمسة
قد بينا ان الكليات الخمس هي النسب **الثاني** ان بيان النسب
المرجع في الكلين هو المناسب لان الموضوع في هذا الباب
الكليات وان معرفة الكليات ما هي حقيقة الموضوع
الجوهرين وبذلك الكل والجوهر فان الكليات المادية
محصلة في الآلات الجسمية فتعني بها كما في تعريف موضوعها
وان لو كانت في الكليات دون غيرها كما سبق
البناء عليه وفي هذا من جعل الموضوع في بحث النسب
المعروف بحث نقل الكلين والكلين والمرتب فانه يوم ان
في الكلين باوحي النظرية الجزئية مع ان ذلك ليس كذلك لما

سبق من اختصاص المكتسب بالحيات والبقاء مع وجودها
التي هي خلاف للحيات فانها لا يكون كانه لا مكتسب ومع
في حاشية في الفرق الجملانية فيقطع بحراب المبدأ
ان بيان النسب بيني قد بينا ان الكليات الخمس هي
في قسم الكليات الخمس ان كل واحد من الاقسام الخمسة
لآخر ونقول في بيان النوع ان له معنيين بينهما عموم وخصوص
وكل ذلك انما يتبع بيان النسب وفي هذه الاقسام الخمسة
قد بينا ان الكليات الخمس هي النسب **الثاني** ان بيان النسب
المرجع في الكلين هو المناسب لان الموضوع في هذا الباب
الكليات وان معرفة الكليات ما هي حقيقة الموضوع
الجوهرين وبذلك الكل والجوهر فان الكليات المادية
محصلة في الآلات الجسمية فتعني بها كما في تعريف موضوعها
وان لو كانت في الكليات دون غيرها كما سبق
البناء عليه وفي هذا من جعل الموضوع في بحث النسب
المعروف بحث نقل الكلين والكلين والمرتب فانه يوم ان
في الكلين باوحي النظرية الجزئية مع ان ذلك ليس كذلك لما

وأما المحرم من وجهه **فان** هذا السبب المتابع هنا
 بالنظر الى الصدق والاطلاق لا بالنظر الى الوجود والحقوق كما
 قيل ان الكليتين ان تغارقا بحسب الصدق بحيث لا يصدق احد
 على الآخر منها المتباينان وان تضارعا بحيث لا يصدق احد
 على الآخر عليه الآخر فها المتساويان وانما المحرم بحسب
 الصدق اي اننا نجانه المناسب لباب القضاء لا المحذور وقد
 اورد هنا ان المتباينة الجزئية ضمن السبب المطابق لها
 غير متبادلة في شئ من الاقسام الاربعة فلا يكون التقييم حاصرا
 واجيب بان المقصود هنا بيان المحذور في اقسام السبب فثبتت
 المتباينة الجزئية لانها حين المتباينة الكلية والعورين وجعلوا لا يكون
 متبادلة في القسم وانت خبير بان الجزم بان المتباينة الجزئية
 حين وان كل واحد من المتباينة الكلية والعورين وجه نوع
 متدرج تحتها يحتاج الي ان المتباينة الجزئية ذاتية للمباينة الكلية
 والعورين وجه وان هاتين اربع من هذين الضمين بالضرورة لا تكون
 لها المعاديل كقوله المصنف وكل ذلك على كلام من قال ان
 هذا الموضع بالضرورة كقوله الحكم الاول ان كل جزو من اقسام

الجزو فلا بد من اشتغالها على دفع خارجين المتباين الثاني
 كل نسبة كالتباين اثنين فانها خارجة عنها والملاحظة
 الثالث ان السبب محصور في اقسام الاربعة بوجه الملازمة
 اذا تم هذا فنقول ان العقل اذا اعتبر جميع الاقسام الاربعة
 من حيث هو محصور واحد وقائمه الى غيره من المميزات فاما
 يتحقق منها نسبة محصورة او لا يتحقق على الثاني فمثل الحكم الاول
 لظهور ان نفس الامر من غير تحقق لنسبة بينهما على هذا التقدير
 على الاول لا يلح ان هذه النسبة المحصورة المتغيرة بين هذين
 العنصرين المحصورين اما ان يكون داخل في مجموع المقسمات
 الاربعة المتغيرة في الطرف مع مثل الحكم الثاني في الظهور ان هذه
 النسبة على هذا التقدير لو كان خارجا عن الطرفين والمقتضى
 عندنا ان يكون خارجا عن المقسمات الاربعة ومع ذلك
 الحكم الثالث لوجود النسبة الخارجية عن المقسمات الاربعة
 المذكورة على هذا التقدير ونقتضاهما كذلك **فان** يريد ان
 العنصرين اذا كانا متساويين لميزان يكون التقييمان
 ايضا كذلك **فان** المصنف احدا العنصرين على بعض ما

ان السبب المتابع هنا
 بالنظر الى الصدق والاطلاق
 لا بالنظر الى الوجود والحقوق
 كما قيل ان الكليتين ان تغارقا
 بحسب الصدق بحيث لا يصدق
 احد على الآخر منها المتباينان
 وان تضارعا بحيث لا يصدق
 احد على الآخر عليه الآخر
 فها المتساويان وانما المحرم
 بحسب الصدق اي اننا نجانه
 المناسب لباب القضاء لا
 المحذور وقد اورد هنا ان
 المتباينة الجزئية ضمن
 السبب المطابق لها غير
 متبادلة في شئ من
 الاقسام الاربعة فلا
 يكون التقييم حاصرا
 واجيب بان المقصود
 هنا بيان المحذور
 في اقسام السبب
 فثبتت المتباينة
 الجزئية لانها
 حين المتباينة
 الكلية والعورين
 وجعلوا لا يكون
 متبادلة في
 القسم وانت
 خبير بان
 الجزم بان
 المتباينة
 الجزئية
 حين وان
 كل واحد
 من
 المتباينة
 الكلية
 والعورين
 وجه نوع
 متدرج
 تحتها
 يحتاج
 الي ان
 المتباينة
 الجزئية
 ذاتية
 للمباينة
 الكلية
 والعورين
 وجه وان
 هاتين
 اربع من
 هذين
 الضمين
 بالضرورة
 لا تكون
 لها
 المعاديل
 كقوله
 المصنف
 وكل ذلك
 على كلام
 من قال ان
 هذا
 الموضع
 بالضرورة
 كقوله
 الحكم
 الاول ان
 كل جزو
 من
 اقسام

عليه فتبين الآخر ولو صدق احدا لصدق علي بعض ما تصدقنا
عليه فتبين الآخر لخص احدا لخصين بدون الآخر فم يكن لخصنا
متاويين مع اتا فثبتها كذلك ويزيد كما ايضا حاشي
ان الانسان والناطق مثلا متاويان فليز ان يكون الانسان
والناطق ايضا متاويين فصدق ان كل انسان ناطق
وكيف لا نطق الانسان اذ لو ذكر تصدق بعض الانسان
ناطق وبعض اللانطق انما وهذا يقتضي صدق الانسان
بدون الناطق وصدق الناطق بدون الانسان فلا يكون
الناطق والانسان متاويين مع اتا فثبتها كذلك فثبت
اعتراض ههنا بان قولنا كل انسان ناطق لو كان كاذبا
لكان يقتضيه صادقا وهو قولنا بعض الانسان ليس بناطق
ناطق وهذه قضية سالبة مودولة المحول فلا يستلزم صدقه
صدق قولنا بعض الانسان ناطق لما تقر في ان صدق
قولنا لا يكون بناطق لا يستلزم صدق قولنا زيد كائنا
ان يكون زيد معدوما فلا يكون كائنا ولا لا كائنا ولا يثبت
بان الموضوع في انشال العربي المذكور موجودا لما نضع

في قوله
فان قيل
فان قيل
فان قيل

ان صدق
بعض
الناطق
ناطق
فان قيل
فان قيل
فان قيل

في مثل التي والمكن العام فانها متاويان لان جميع المعنويات فلا
يصدق اللاتشي واللا يمكن على معنوا صلا اذ اقامة لول
يصدق كل لاشي لا يمكن لصدق بعض اللاتشي ليس بلاممكن
اذا صدق ذلك صدق بعض اللاتشي يمكن ان يكون قولنا بعض
اللاشي ليس بلاممكن ما لا يجدوله المحول فلا يقتضي صدقه صدق
قولنا بعض اللاتشي يمكن بناء على القاعدة المذكورة ولا يمكنكم
القول بوجود الموضوع على هذا التقدير لظهور ان اللاتشي
يصدق على معنوا صلا لا في الذهن ولا في الخارج فلا يكون
الموضوع مرجوحا اصلا والحول المشهور بان الناطق في هذا
المتاويان فالحق المحب بما اذا لم يكن المتاويان شاطرين لجميع
الاشياء ههنا وخارجا فان ثبتها على هذا التقدير صدق
على موجوداتنا خايجي او ذهني فثبت البرهان بلا اشتباه ولقد
هنا بعض آخر وهو ان المتاويين على ما خرج من القوم عباد
عن الكليين المتلازمين في الصدق بخبر انه كلما صدق هذا
صدق ذلك والعكس وهذا الحق متاوي التبر بالقياس الي
الانسان والناطق وبالقياس الي الانسان والناطق

فلا وجه للعرض الي بيان النسبة بين المتضمن بهذا القول
 على الوجه الشامل للمعنيين والتبيين فلو كان الوجه صحيحا
 باهين في المرتبة الاولى فاسباب للعرض الي العرض بين
 وانما اذا كان الحب عاما شاملا للمعنيين فلا وجه لذلك
 لا يخفى وقد يقال المجزئ للاختصاص وهو ان العلم ان الجزئي ربا
 يطلق ويراد به المهور المانع من الاشتراك بين الكثرين ويقال
 للجزئي الحقيقي لان الصافي يكون ناقصا من الاشتراك انما
 هو بالنظر الي حقيقته وربما يطلق ويراد به من غير آخر وتختلف
 العبارات عند فقهاء في الرسالة انه لا خص تحت الموعود
 وقال بعض المحققين انه لا خص من شيء وذكر في الحق
 الشريف انه المستدج تحت العز او انه امكن ان يداه
 تحت العز على التقادير فبالا للاضافي لا اعتبار
 الاضافة فيه بالنسبة الي العز وما ذكره المقص من انه
 لا خص محتمل ان يكون اشارة الي العبارة الاولى
 ويحتمل ان يكون اشارة الي العبارة الثانية فلهذا

كان التقدير انه لا خص تحت الموعود وعلى الثالث كان
 التقدير انه لا خص من الشيء وانما حذف شيان من العرض
 ليكون قوله وهو ان الصافي به ولانه ادخل في المانع
 صنفه التضاد كما يثبت به الطبع التليد وانما حكمه يكون
 المعنى الثاني من الموقول لما ذكره في الرسالة من ان كل
 جزئي حقيقي مستدج تحت مرتبة العز عن العوارض المنخفضة
 عليه انه لا خص من شيء فيكون مخفيا اضافيا كما يقتضيه
 العبارة الثانية ولو نظرنا الي العبارة الاولى يدعي ان
 للمرتبة العز عن العوارض وهو بالنسبة الي افرادها فثبت
 على كل جزئي مستدج تحتها انه لا خص تحت الموعود ولا لذلك
 كل جزئي اضافي فانه محتمل ان يكون كليا فلا يصدق عليه
 للمرتبة الحقيقية فان قلت ان الشخص الموجود في الخارج من
 حقيقته الراجب ليس له مرتبة كلية فلا يقع القول بان كل
 جزئي حقيقي مستدج تحت المرتبة العز قلت ان كل جزئي
 حقيقي مستدج تحت الموعود المشمله وذلك فكيف يفي ان
 له صفة فان كل ما يصدق عليه انه جزئي حقيقي يصدق عليه

انه لا ينفصل عن الثاني والممكن العار او يقول ان كل شيء حقيق
 اما مجرد فيندرج تحت الموجد ولما معدوم فيندرج تحت
 المعدوم وعلى التقديرين يصدق عليه الميزني الاضافي و
 لا كذلك في الميزني الحقيقي ولقد بقي هنا شيء وهو ان الحقائق
 والجزئ الاضافي في الحقيقة المعنى كما ذكرته المحررات الثانية
 الشريفه فترتيب الجزئ الاضافي بالعبارة الاولى او بالعبارة
 الثانية ترتيب للمعنى بعبارة ويمكن الجواب باننا لانتم ان
 معنى الخاص والميزني الاضافي واحد يجب المزبور فيهما
 في الباب انهما متساويان كالانسان والناطق فلا يجمع
 تعريف احدهما بالآخر على انما لا يفتنع ذلك ومن احديث
 الاتحاد فان يكون تعريف الميزني الاضافي بذلك من باب
 التعريفات المنطوق كما قالوا في تعريف الوجود بالثاني المعين
 وفي تعريف الوجود بالعضف الى غير ذلك من التعريفات
 والكيفيات حتى بيان ذلك ان كل كلى اذا نسب الى سابقته
 من المميزات فاما ان يكون ههنا او جزمها او خارجا عنها
 فالاول هو النوع والثاني هو الجنس ان كان تمام المترك

والاول هو الفضل والثالث هو العرض العار ان كان شاملا
 للحقائق المختلفة والاول هو الخاصه هذا هو المشهور فينا بين
 ولا يذهب عليك ان هذا انما ينفرد اذا كانت الخاصه المعدوم
 من الاضافي الجزئ محصوره بالخاصه النوعيه انما اذا كانت
 عامه شاملة للخاصه الجزئيه وعبرها فلا يجمع تعريفها بها
 المحصوره بالحقيقه الواضحه اذا لا يشبه في ان خاصه
 الجنس مجزا ان يكون شاملا للحقائق المختلفه المندرجه تحجب
 الجنس فلا يجمع التعريف المتعارف من هذا التقييم وسياق لذلك
 زيادة تحقيق الاول للجنس وهو المقول على الكثرة المختلفه
الحقائق في جوابها هو قدر تعريف الجنس على سائر الاقسام
 المذكوره لشاره الى ان النوع الذي هو مشترك الاقسام
 مما يحتاج الى الجنس في احد المعين وقد نبه المقام في
 هذا التعريف على فرايد ان المشهور فينا بين الجمهور
 الهندس في هذا الكلى مع القول على كبر من مع ان المقول
 على كثيرين من عند فلا وجه لذكره بعد هذا المقدم
 اكتفى بالمقول على الكثرة ثانيا ان الواجب في الجنس ان

من كان الجنس من الثالث
 ومن كان الجنس من الثاني
 ومن كان الجنس من الاول
 ومن كان الجنس من الرابع
 ومن كان الجنس من الخامس
 ومن كان الجنس من السادس
 ومن كان الجنس من السابع
 ومن كان الجنس من الثامن
 ومن كان الجنس من التاسع
 ومن كان الجنس من العاشر
 ومن كان الجنس من الحادي عشر
 ومن كان الجنس من الثاني عشر
 ومن كان الجنس من الثالث عشر
 ومن كان الجنس من الرابع عشر
 ومن كان الجنس من الخامس عشر
 ومن كان الجنس من السادس عشر
 ومن كان الجنس من السابع عشر
 ومن كان الجنس من الثامن عشر
 ومن كان الجنس من التاسع عشر
 ومن كان الجنس من العشرون

يكون مقول على الكثرة بالمتقابل للوحدة فلا ينبغي جمع
 الكثرة بحيث يعلم ان افراد الكثرة يجب ان يكون متضاهيا
 من الكثرة ولا يتصور اختصاصها بذوي القول كما يدل عليه الجمع
 بالذات والعدد **ان** ان كون الحجب جزءا لم يمتد لاني في
 كونه محمولا مع كونه جزءا اسما والى ان القول يتحقق في الخارج
 في الخارج فلا ينافيه الجزئية في المذهب فتقوله هو المتل بول
 به المحمول بحجب الخارج فلا ينافيه الجزئية بحجب لادمن فان
 قيل ان الحجب الذي لا يوصله له فرد في الخارج لا يكون محمولا
 على شيء بحجب الخارج فخرج عن الترتيبا فخرج له فردا خارجيا
 فوجه محمول بحجب الخارج غاية ما في الباب ان هذا العرض
 قد يكون مطابقا للواقع وقد لا يكون ولقد نفى هنا بحجب
 انما اوله فلان هذا الترتيبا يصدق على واحد وهو محتمل
 اذ كما ان المحمول مقول على الانسان والفرس كذلك
 حد المحمول انما يكون محمولا عليها فلزم ان يكون محمولا
 على اجناس ايضا معروضة من الترتيبا مع ان ذلك ليس
 كذلك ومن هنا نكشف وجه قوله عن اخذ قيد الكثرة

في جواب ما قيل من ان
 الحجب لا يكون محمولا
 على شيء بحجب الخارج

تعريف الحجب فان هذا المتبجح حدده الاجناس بوجوب
 فيه ما زاد في الكثرة دون القول على الكثرة وحيث على ذلك
 ان القول على الكثرة اعلم من الكثرة لوجوب كون المحمول
 بحجب ذلك في القول وانما ثانيا فلان المتبجح ان كلمة ما في
 تعريفه فانها ربما يكون لطلب الاسم وهو المحمول بالثابت ولما
 يكون لطلب حقيقة وهو المحمول بالحقيقة على سائر الكثرة
 المختلفه الخالفين بما يحقيقه كان الجواب بالحجب او بالحد
 ولو سلمنا ما بالثابت كان التعريف متكاملا للاثبات على حد
 للجواب كالحق في موضع فخرج التعريف المذكور كان القول
 على الكثرة في جوابه لثبوت من كلمة ما جبا مع ان ذلك لا
 كذلك اذ الجواب في القبول انما في محتمل ان يكون عرضيا
 فكيف يصدق المحمول كونه جبا ويؤيد ما ذكرها كلامه السابق
 المحمول بحجب فالجواب او ان شرح الميرزا ما اذا كان السؤال
 عما صدق عليه المشتق لا في محموله وارجو ان يكون حقيقة
 او بوجه آخر ان الجيب متيقن آخره لك لا يكون تعريف
 لما ذكره في استقاف مثلا اذا سلمنا ان الانسان الذي هو

الضحك ويؤيد ان يعلو بوجه آخر وقيل ما الضاحك
 فالجواب ان الكاتب ليس بمراد بالكتابة كيف ولا
 ولا يمكن حمل عليه كلامه وهو صريح في ان السؤال على
 كلمة ما يجوز ان يجزأ بحباب ما الكاتب مع انه عرّف باللفظ
 فكيف يقع القول بان القول في جواب السؤال بكلمة ما يكون
 حبا اذ لو قال بعض المحققين في حواشيه المتقدمة ينجح
 الجواب ان القوم جروا انما المطالب في مطلبين ومطلب
 هل ومطلب لم يمترا مطلبين لما هو المطلوب من جواب
 والى ما هو المطلوب المتيقن ومطلب هل في البسطة
 والمركب ويكروا بان مطلب ما الامتداد مقدرا على جميع المقادير
 فلو لا هذا الاداء ما يعم الحد واسد على التعريف المقتضى
 ايضا لربيع هذا المعنى طوار ان يعلو بوجه قد يطلب هل البسطة
 ثم كلامه وهو صريح بما ذكرنا من جواز اليمين في جواب السؤال
 بكلمة ما الشاهد لا يقع القول بان القول في جواب ما
 محب ان يكون حبا اللهم الا ان تعيد بكلمة ما في الخبر
 المذكور نسبة الكتابة الحقيقة صح ينجح القول في جواب

القول بكلمة ما المتأخر يمكن ان يفتى بحدود الاحتمال
 فاحتمل ان يفتى بالقول بان الاداء امر لها فان قيل
 حدود الاحتمال محتمل ان يكون داخل في الاحتمال على
 رأي المتأخر لا سيما وانه لا احتمال في خبره عنها اجابنا احكاما
 قلنا انه انما رخص الله القوم من غير ضرورة مع ذلك لا يفتى
 المقابلة بان الاحتمال والمقابلة على ذلك لا يفتى
 ذلك فانه من خراف هذا التعليق والكلان على الترتيب
 الثاني وهو القول على الكثرة المتقدمة لتحقيق في جواب ما
 هو صريح لفظ الكثرة الى ان القول على الكثرة مع عدم
 كما سبق في تعريف الحين فزجفت لفظ الكثرة كما وقع في
 عبارة التفت اشعا لا الى اندراج زدين متقون يكون في
 كون الكثرة القول عليها لونها لم ينجح الى هذا الكثرة كما ينجز
 حقيقة الجمع وادون القول هنا القول المفروض في
 حدود الازواج ويصدق كلمة ما هنا ما الحقيقة في وقت
 العرضيات القول في جواب الامور المتقدمة اذا سئل
 بكلمة ما انما رخصه وانما علمت ذلك قد دقت الاعتراضات

على ما هو عليه في
 القول على الكثرة
 في جواب ما
 في جواب ما
 في جواب ما

المذكورة بين المتأخرين الى هذا المقام وقول انه لا بد من
ذكر الكل ليكون التعريف المذكور من الحدود الأساسية المتفردة
على جميع اللاتيات وانما اندفع لما ذكرنا من ان القول على
الكثرة يتحقق الكل بحسب الخبر فترك هذا الكلام فلهذا المصطلح
يكون لغويا لا كبريا لالتيات بل يكون حفظا من التكرار
وهنا أتت في ان هذا التعريف لا يصدق على النوع كذلك يصح
على هذا النوع ايضا فانه اذا استلزم زيدا وعمرا وحالا لم يكن
الجواب بجموع الحيوان الشائق كما ان الجواب بالانسان
وانما اندفع لما ذكرنا من ان المراد من القول المفرد الثالث
ان هو سور المتفردة اذا استلزمها بالناحية بمجرد ان يحيا
بالعرضيات كما سبق في مباحث الجهن ظاهرا ان العرضيات لا يكون
لوضع ان التعريف يصدق عليه وانما اندفع لما ذكرنا من ان
المراد بكلمة ما في تعريف النوع ما يختص بالحقبة وما يعم الحقيقة
والثالثة وانما المراد من هذا ما اذا قلنا ما زيدا وعمرا
وحالا وفرد فلا يشهد في ان الجواب هو الحيوان فيصدق
عليه انه المثل في جواب السؤال عن الامور المتفردة فالقول

عنه ان النوع هو المثل في جواب السؤال المتفردة فقط فخرج ^{المثل}
في الصورة المذكورة فانه انما يجاب بجم الغرض مع زيدا
احد حتى لو اتى زيد واحده بحيث لا يتم معه شيء آخر
مما انف له في الحقيقة ليدفع الجواب بالحيوان قطعا فلا بد
النقص به لعدم شي هنا اذ ان الاول ان يقتيد كلمة ما على
وجاهة يخص بما الحقيقة ويخصيص المثل بالمفرد واعتبار
المستخلص بالترال عن الامور المتفردة بحيث ان يكون المثل
مقصودا على الامور المتفردة كما سبق يحتاج الى ما هو معلوم
عليه لاشتمالها في تمام التعريف مع ان ذلك غير ظاهر هنا عن فيه الثاني
ان اعتبار المثل على الكثرة بالعرض بالحقبة لا يرجع الى اجتماع
الكليات في وجود واحد بحسب لوضع المثل ولا يمكن تخصيص
شي من المعنويات شي من اقسام الكليات بل ذلك يرجع الى
العرض العنق على هذا التقدير وقد ^{قد} قال ^{علي} في ^{لغته} المتفردة
عليها ^{على} غيرها ^{في} الجنس ^{ما هو} ذكر ^{المص} في ^{باب} النوع
امورا ^{اربع} اربع ^{الاول} الاول ^{النوع} المتفردة ^{كما سبق} بحقبة ^{الثاني} في ^{النوع}
الاضافي ^{وهو} المهنية ^{التي} لها ^{اعلمها} وعلمها ^{في} الجنس

جواب ما هو كالاتي فانه مهتر اذا جمع مع الفرس وسئل
 عنها بان يقال لها الانسان والفرس فاجواب الحيوان الذي
 هو صنف على كل واحد من الانسان والفرس لانها اضافيا
 بالنسبة الى الحيوان الثالث ان الصنف بهي المنين هي الفرس
 من وجه وتبين على ذلك ان الفرس لا يحسن تقوا ان النسبة
 بينهما الفرس المطلق المسمى ان ترتيب الازمان والواجبات
 على وجه ذلك الاول ان يكون عاليا الثاني ان يكون
 سافلا الثالث ان يكون متوسطا وتبين على ذلك رتبة
 المتأخرين حيث تعلم ان الارب في الجناس والاول في الارب
 كما ينبغي واعترض هنا بان تعريف النوع الاضافي عما
 ذكرناه لم يكن مانعا لظهور صدق على الصنف كالتكرار على نفس
 ايضا فان كل واحد منها اذا جمع مع الفرس مثلا وسئل عنها
 بماها فاجواب الحيوان فيصرف عليها التعريف ان شيئا
 منها لم يكن نوعا واجيب بوجه منها ما ذكره ههنا ان حزن
 من ان قوله وقد يقال على الميتة المقول عليها وعلى غيرها
 المحسن ليس تعريف للنوع بل الفرض اجرا حكومية فلا ينبغي

بل انما اذا جاز كون المحلول اعم وتبين انما انه التعريف بالانواع
 كما هو راي القدماء كما نرى قال ان النوع وما يقابل على الميتة
 المذكورة على راي المتقدمين وج كالمجوز وسئل كون التعريف
 المذكور اعم لانه يحل كون التعريف بالانواع والملاحظ كاصح
 من غيره يخرج الموافقة وتبين انما انما هو صاحب الكثرة هو ان
 المراد من كون المحسن مقولا بالذات من غير توسط شي آخر
 يخرج الصنف والمفصل ايضا لان المحسن المتألفا في علمها
 بواسطة كون النوع مقولا عليها حيث لو فرض ان النوع لم
 يكن مقولا عليها لم يكن المحسن مقولا عليها ابدا ونحن نقول
 ان الوجه المذكورة احرته بترتيب بطريق المنع على ما
 تقتضيه فان التوجيه فان حاصلها الى انما لا يخلو
 القول المذكور تعريف ولكن سئل فلا سلم انه تعريف المتأخرين
 بل هو تعريف للقدماء وليس له تعريف المتأخرين فلا سلم
 صدق تعريف للصنف والنقص بتأثير ان المراد من كون المحسن
 مقولا كونه مقولا بالذات وليس الصنف والتعريف بحيث يقال
 عليها المحسن بالذات بل انما يقال عليها المحسن بواسطة حمل

المنوع عليها وأنت خير بان الوجه الأول لا ينافي اعتبارها
 الكتاب ولا يوافقها ما انتهى من أنه التعريف على وجه آخر
 وأن الوجه الثاني يوافق ما اختاره المعنى بالتعريف
 حيث قال ويستلزم أن يكون مساويا ولا ينافيه بيان النسبة
 بين المعنيين بالعروض وجه فان بيان النسبة بهذا الوجه
 حضائفي المتأخرين فاذ لم يكونا قابلين للتعريف المتعدي
 فلا يسميهما بال النسبة بينهما وبين التعريف الأول على الأقل
 لوجه ما ذكرناه من احتصاص التعريف المذكور بالقدماء
 فكان التعريف كما ذكره المعصوم بالمتقين ثم إن
 جزم بان النسبة بين المعنيين هي العروض وجه وذلك
 يصح على رأي القدماء فيجب تخصيص بيان النسبة على الوجه
 المذكور ما ذهب إليه المتأخرون فلا يكون أجزاء الكلام
 ولما الوجه الثالث من وجهين الأول ينافي ما قلنا
 من أن الإنسان نوع لا فرع يظهر أنه نوع للمؤمنين
 الثاني والمجهر بالجمهور لا الاشتباهة أن القرينة
 في جميع الأحوال المذكورة لا يكون بالذات فإذا اشتبهت في

في النوع الواحد في أن يكون المعنى محمدا عليه بالذات لكون
 لا يكون الإنسان بالذات النسبة إلى محمد الثاني بالذات التي
 ولا بالنسبة إلى المجهر أيضا لظهور أن المؤمن ليس المذكور أنا
 يقال على الإنسان من حيث أنه حيوان حتى لو فرض أن
 الإنسان لم يكن حيوانا لم يكن جمعا فاشيا ولا جمعا مطلقا
 والمجهر فلا يكون نوعا لجميع الأنواع المذكورة مع التعريف
 بخلاف ذلك المشقة أن النوع مضاهي الجنس فإذا اعتبر
 في النوع القرينة بالذات ولا بد من اعتباره في الجواب
 ولا فكون مضاهيا له فيلزم أن يكون المؤمن بالذات
 للهية التي هي بعيدة بالقياس إليها مع التعريف جازما
 المنة وما يكون قريبا وما يكون بعيدا بمرتبته واحدة أو أكثر
 فالضوابط الجواب عن أصل الإشكال أن يقال إن المنة وهذا
 التعريف يراد بهما ما يجاب به عن السؤال وهو يخرج الصف
 الشخص بظهور أن شيئا بينهما لا يقع في جواب السؤال بظاهر
 مشايخ الإنسان بظاهره يمكن الجواب بأنه زيد وشمايه توتي
 فلا يجب الجواب به المتيقن الناطق فلو سلمت أنه من الزمن

انهم بكلمة الحقيقة فالحجاب به الحيوان وهو صحيح الجواب بالاضاف
 او بالتحقق بل فلا يكون شيئا من هذا اخلاص التعريف المذكور
 وانما القول بان المنة لا يتقبل بهذا المعنى في الاستدلال
 لما خرج به المحقق الطوسي في اوائل الفصل الثاني من المقصد
 الاول من كتاب التمهيد بان المنة مشتقة مما هو وهو انما يتجلى
 عن السؤال عما هو ذلك كما في سند الاستدلال المنة بهذا
 المعنى ولو يدرك ما ذكر في اوائل الشرح المجزئين التمهيد
 في سائر العامة من ان المنة مشتقة من انما يحل في الوجود
 غير موجود في الواجب فان سلب وجودها عن الواجب
 يصح لهذا المعنى كما لا يخفى وتحقيق بالاضافة في الاول بالتحقق
 يريد ان النوع بالمعنى الاول يسمى بالحقية لان نزعة هذا
 النوع نسبة واصافة بينه وبين اجزائه فلا يمتنع فيها
 حقيقة وازواجه ومن ثمة ما حقيقته في ذلك فلا بد ان يكون
 بالحقية وانما النوع بالمعنى الآخر فلا بد ان يكون من اعداد
 مع نوع آخر تحت جنس فيكون مضافا له فلا بد ان يكون
 بالحقية في عبارة المقصود من النوع حيث جعل وجه التسمية

انهم من وجه التسمية بالاضافة ولذا في التحقيق ان في بالاضافة
 كما لا ريب بالحقية ولولا ان شيئا في بالاضافة في الاول
 بالحقية كان اوليا وبعدها محقق وجه في الما ذكر ان النوع
 محقق ان ارد ان يبين النسبة بينهما فقال ان النسبة بينهما
 من وجه فانها يجتمعان في الامكان ان يصدق عليه الاول
 على لكمة المشتقة الحقيقية في جوابنا هو فيحقق هذا المعنى الاول
 ويصدق عليه المعنى الثاني ايضا فاجتمع فيه المعنيان وانما
 المعنى الثاني من المعنى الاول في انما هي في الحيوان لانه نسبة
 نقال عليها وعلى غيرها الحق في جوابنا هو فيتحقق هذا المعنى الثاني
 ولا يتحقق في المعنى الاول لظهور انه المتولد على اكنة الحقيقة
 الحقائق فلا يكون نوعا بالمعنى الاول بل في الكلام في افتراق المعنى
 الاولين المعنى الثاني هل يصدق المعنى الاول بدون الثاني
 او لا قال القدماء بالثاني ولذا جزموا بان النسبة بينهما الاول
 المطلق وقال المتأخرون بالاول وسلبوا بالخطه قالوا انما
 نوع بالمعنى الاول لانها قامة الحقيقة بالنسبة الي افرادها
 وليس نوع بالمعنى الثاني اذ ليس لها جنس نقال عليها وعلى

تضادها على الانسان
 وتعارضها في الحيوان

حيزها في جواب السؤال بكثرة ما هو ولذا ذهبوا ان النسبة بين
 المعين هي العزم من وجه وهو الذي احتاره المنقح ولا يخفى
 عليك ان ما ذكره المتأخرون سوف يفتقر الى امرين الاول ان
 النقطة تمام للمنية المحققة بالنسبة الى افرادها فيكون نوعا بالية
 الاول الثاني انها بسيطة لم يكن لها جنس بقا عليها وعلى غيرها
 في جواب ما هو فلا يكون نوعا بالمعنى الثاني وبجلاء الامر
 في خبر المنع اذ عين القول بالانتماء انها تمام للمنية المحققة
 بالنسبة الى افرادها فلا يجوز ان يكون افرادها مختلفة للحقايق كما
 في الحيوان ولو لم يكن كذلك فلانها بسيطة لم يكن لها جنس يقال
 عليها وعلى غيرها في جواب ما هو لا يجوز ان يكون لها جنس غايه
 لما في الباب انه لو كان معلوما مستقنا للمحققين الذي يهتد به التا
 ان الاحتمالات في النقطة ولظواهرها اربعة الاول ان يكون
 تمام للمنية المحققة بالنسبة الى افرادها ومع ذلك لم يكن لها جنس
 فيمكن القول بانها نوع بالمعنى الاول بالمعنى الثاني فيمتنا
 ذكره المتأخرون من ان النسبة بينها العزم من وجه والاحتمال
 الثاني ان يكون النقطة تمام للمنية المحققة بالنسبة الى افرادها

ومع ذلك كان فرقه جنس بقا عليها وعلى غيرها في جواب ما
 ومع كانت النقطة تمام لمنية فيه المعين كالاحتمال والاحتمال
 الثالث ان يكون افرادها مختلفة للحقايق مع انتفاء الجنس
 ومع كانت النقطة تمام لمية فيه المعين ان اصلا فانها لم
 يكن نوعا بالمعنى الاول لما فرضنا من كونها مستقلة على الكثرة
 الحقايق ولا بالمعنى الثاني كما فرضنا من انتفاء الجنس فلا يكون
 مما نحن فيه لظلال الاحتمال الرابع ان يكون افرادها مختلفة
 الحقايق مع وجود الجنس فرقه مع لا يكون نوعا بالمعنى الاول
 ويكون نوعا بالمعنى الثاني فضلا عما يجوز ان يصادف على غيره
 الثاني دون المعنى الاول فاذا ذكره المتأخرون انما يطرح على
 الاحتمال الاول دون الاحتمالات الثلاثة الباقية ومن ههنا
 فكيف ان يختار المنقح محل كلامه **فتراجعوا** من يترتب لخاصة
 الى العالي وتسمى جنس الاجناس **مما** ذلك ان ترتيب النوع
 ان يكون هناك نوع ونوع نوع ونوع نوع ونوع ولا ذلك ان
 نوع النوع اذ كانت تحت ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب
 على سبيل التنازل من عام الى خاص وترتيب الاجناس وهو

يكون تحت ذلك النوع الذي بالية
 الى ما فوقه فالتالي ان يكون
 نوع نوع

السؤال باني متى هو في عرضه ولقد بقي ههنا اجاب **الاجاب**
 ان هذا التعريف يصدق على الجواهر الخماس والتجسيمات لئلا
 فان الجواهر الخماس والجسيمات لئلا يتحقق الجواب عن السؤال
 باني متى هو في ذاته مع انها لا يكونان سندين في الفضل
 بل يتولد منها لا يتولد من في الجهن ايضا لانها لم تكن قائما
 تمام الحقيقة المشكلة من حيث على ذلك امران بل اول ان
 تعريف الفضل المذكور لا يكون ملافا الثاني ان حصر
 اجزاء الممتدة في الجهن والفضل لا يكون صحيحا والجواب ان
 المراد من القول ههنا القول المزد من الاجزاء المصورة
 هي الاجزاء المزد فلا يصدق التعريف على شيء مما ذكرته
 ولا يكون المراد المذكور حاصلا في المقسم الى الجهن والفضل
الحجج المتقدمة ان الفضل جئ من الممتدة والجزم مقدر على الكل
 فليزمن ان يكون الفضل مقدما على الممتدة بما لا يملكها فكيف
 يصح حمله عليها مع ان الجمل يقتضي الاتحاد والجواب ان الممتدة
 في الذهن لا ياتي في الاتحاد بحسب الخارج لئلا يزان يكون
 جزء في الذهن متحد في الخارج فيخرج الحواكم في ترتيبه من

حيث ان الجمل يقتضي المفارقة في الذهن ولا يلائم
 الخارج وقد سبطنا الكلام في تحقيق ذلك فيما علمناه على حدة
 التضايق شرح الرسالة **الاجاب** ان تكرار ذكر ان الجمل
 في جواب السؤال باني متى يجب ان يكون محذرا عن جميع
 ما عدا ذلك فليقتضي اخراج الفضل الجهن من التعريف ولا
 ارد ذكر ان الجمل في جواب السؤال باني متى يجب ان يكون
 محذرا في الجملة فذلك يقتضي حصر الجواب بالجهن ايضا فمما
 السؤال باني متى الممتدة انه يصح للتمييز في الجملة والجواب ان
 المراد هو الممتدة لكن بشرط ان ذلك لا يكون في حيز
 السؤال باني متى تمام المشترك بين الممتدة المستولة غيرها
 فخرج الجهن وذكر الممتدة في شرح الرسالة في جواب هذا
 الاشكال ان الجهن لا يصلح للتمييز اصلا وقيل لبعض الناس ان
 ان هذا القول بعيدا لئلا يلائم ولعل الممتدة اراد ان يكون
 من حيث هو جئ لا يكون وهذا ليس بعيدا ولقي في هذا
 بحث آخر هو ان الفضل بما يكون غير من الممتدة وكما
 الجهنية كما في الممتدة فان الناطق فصل له وعينه من

مستطاب

فالفضل المميز عن المشاركات في الجنس فكأنه قال ان الفضل
 المميز عن المشاركات للجنس اما قريبا او بعيدا لان ما يميز
 عن المشاركات في الجنس القريب فليس هو الجنس البعيد فتبين
 وانت حيز بان هذا التخصيص يحتاج الى تكملة فان كراهة القول
 ينبغي ان يكون عامة شاملة لجميع المهورات فما وجه التخصيص
 بذلك وما يقال من انه يشترط على احتلال عقل الادليل على حقيقة
 عينه نظر لان مباحث الكلبيات لو كان محصورة بالامور المحققة
 لما كانت عامة شاملة للحقيقة والمفروضة كما يستبين في
 مباحث النوع والجنس فما بالهم حيث جعلوا في مباحث
 الكلبيات حتى في تعريف الفضل ايضا كما ذكر في المهورات المشرقة
 الشريفة في مباحث القضاء عاملا ملا للحقق وغيره
 ذلك فاستوا النظر في مباحث تفسير الفضل ما يكون محققا ولو
 ذكر ما ذكره المحقق الشريفي في مباحث النوع حيث قال في المهورات
 ان يقال المهورات المكي ان يكون موهوبا الى الفاضل ولو في جنس
 فرد واحد لان ما سبق من موهوب الكلبيات ولا لوجوده والحد
 الممكن والمتحقق في المقصود لا يصح معرفة احوال المهورات اذ كمال

في

يميز به في معرفة احوال المهورات اذ ان قواعد القول
 عامة شاملة لجميع المهورات موهوبة او معدومة او موكلة
 او متعينة بمكلا ولا ينبغي ان مثل ذلك يجري في الفضل فما
 موهوبه عامر مثل الفضل المميز عن المشاركات للجنس
 والوجودية فما وجه تخصيص المسمى بالفضل الاول وقد يقال
 في وجه التخصيص ان الماهية انما هي القرب والبعد لا يتصور
 في العترة الشافعية فان الماهية اذا تركبت من امرين متباينين
 التمييز كل واحد منها الماهية مثل تميز الاخ لا فلا يوجد اتفاق
 في هذا العترة من الفضل حتى ما كان عترة قريبا وبعضها
 بعيدا فلا يكتفى بالافتقار الى القرب والبعد بالعلم الاول
 فان قيل ان الماهية انما هي القرب والبعد في هذا العلم ايضا
 فاذا اذا فرضنا موهبة مركبة من جنس وفضل وفرضنا ذلك
 الجنس مركبا من امرين متباينين لكل واحد في ذلك الامر
 وفضل جيز لذلك الجنس وعن جميع المشاركات الوجودية في
 تلك الماهية عن بعض المشاركات الوجودية فقد وجد اتفاق
 في الفضل المميز عن المشاركات الوجودية باعتبار

فيمكن ان يقال الفصل الميزانية عما دنا وكما في الوجود
 ميزها عن الجميع فهو فضل وتب لها وان ميزها عن بعضها
 فهو فضل بعينها قلت ان المقصود ما ذكرنا من انتفاء
 التفاضل بينها في الفصول الميزية عن المشاركات الوجودية
 انتفاء التفاضل بينها بالقياس الى الميزية الواحدة فانه
 لا تفاضل الى القرب والبعد فاما يكون الى الميزية الواحدة وما
 فرضتم من وجود التفاضل بينها فاقابلت به والتفاوت بال
 الميزية الى الميزية الواحدة فلا يتصور فيها الا
 الى القرب والبعد بالنسبة الى الميزية الواحدة وذلك لكونها
 في وجه التخصيص كما لا يخفى في ذلك فانه من خواص هذا
 التعلق والتكامل على التوفيق ان فضل الميزية اذا
 ميزها عن المشاركات في الجنس فهذا بالنسبة الى تلك الميزية
 ليس بمدى لدرجتها وبالنسبة الى الجنس الذي ميزها فانتشارها
 فيه ليس مقصدا لانه اذا ضم معه تحصله فمما هو متخذ ان التفاضل
 اذا قاسه العقل بالنسبة الى الامتياز فهو داخل فيه خبر متعارف
 الفصل الثموني بالنسبة اليه واذا قاسه الى الحيوان فهو محض

لقسمه فانه اذا ضم مع الحيوان صار المجمع الى الحيوان
 الناطق اخص من الحيوان الناطق منه رجاء نحو ولا يعني بال
 هو ذلك ان كما لا مردا ضم مقهور للشيء الذي
 هو مقهور للشيء في ولما لا مردا في الداخل في التفاضل
 ان يكون داخل مقهورا للشيء في ان يكون مقهورا له كما هو مقتضى
 الناطق بالنسبة الى الامتياز والحيوان فصح ان كان مقهورا
 داخل مقهورا للشيء في مقهورا داخل مقهورا للشيء في وليس كل
 مقهورا للشيء في مقهورا للشيء في الحيوان ان يكون مقهورا
 الفصل المسمى هو على عكس المقهور فان كل ما هو مقهور للشيء في
 فهو مقهور للشيء في وليس كل ما هو مقهور للشيء في مقهورا للشيء في
 الحيوان ان يكون مقهورا له كما يشاهد في المختار فانها بالنسبة
 الى الحيوان هي مقهورا وليس بالنسبة الى الحيوان مقهورا
 هو خبر منه داخل فيه وذلك ظاهر من هنا يتكشف ان الذي
 من العالي والمنال في هذا الحكم انما هو التفاضل في
 التفاضل في الامتياز بين العالي وما يكون فرق الجميع والكل
 ما يكون تحت الجميع فالجسد والجسم لنا في ان اعتبارها فاما

بهذا المعنى لا بالمعنى الاول وكن مستيقظا **في الخاصة**
وهو الخارج المعقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط ذكر
في الخارج المعقول اخرج الكليات الثلاث السابقة وذكر
في القول على ما تحت حقيقة واحدة فقط اخرج عن القول
العام فانه القول على الحقيقة الواحدة وغيرهما كما ينبغي
من تعريفه ونحوه ان هذا التعريف لا يتناول خاصة
كما ينبغي بالنسبة الى الحيوان فانه خاصة للحيوان مع انه
يقال على الحقائق المختلفة المتدرجة تحت الحيوان فقلنا
بعض السابقين في هذا المقام ان المراد من الحقيقة الواحدة
جزئيات حقيقة واحدة سواء كانت نوعية كالصفات
بالنسبة الى الانسان او جنسية كالملائكة بالنسبة الى الميراث
قد ظهر ما فيه واظن ان المراد من الخاصة حيث علمت
متابلا للاقسام الاربعة يراد بها خاصة بالمزاج واما
خاصة بالاجناس فهي داخله في العرض العام فلا يحتاج
الى ادراجها في تعريف الخاصة ههنا ولا حيزه في القول
بان خاصة للجنس من حيث انها مقوله على معنى واحدة

جنبه متدرجة في تعريف الخاصة ومن حيث انها مقولة
على الحقائق المختلفة المتدرجة في تلك النسبة المحببة سنذكر
في تعريف العرض العام على انه لو حب تعريف المبادئ
بين الخاصة والعرض العام فلا يكون التعميم المذكور
تعميما حقيقيا كما في تفسير سلاسان مثلا الى اننا لم
والاستيقظ وقد يقال انه هذا المقام ان لا يظهر منه
الخارج عن القول فانه تناول الخارج ويجوز ان يكون جنبا
وانت جنبا بان الخارج ايضا تناول الخاصة والعرض
العام فهو ايضا مقوله للجنس والذي ينبغي به التمسك ان
كلام من الخارج والمقول على ما تحت حقيقة واحدة
فقط مشتمل على جميع الخصوص والعروض اما التعريف الاول
من حيث انه يخرج الكليات الثلاث خاص ومن حيث انه
يشمل الخاصة والعرض العام عامر اما التعريف الثاني فمن
حيث انه يخرج الجنس العام والمجرد خاص ومن حيث انه
يشمل الخاصة النوع والخاصة عامر لكل منهما فيصير للخاصة
بالمحبية في الجمله فان اراد هذا القائل ان المتروك لا يحل

ان كان يكون جنانا فذلك باطل وان اراد انه صحيح للذكاء
 الجملة فتد الخارج اية من هذا القبيل وكيف يكون تقديم القوم
 الجاهل على ان تاخير الخارج عن القول على ما تحت سمعته واحده
 فقط ليجب نفي الخرافة نسبة التركيب كما يشهد به السامع
 وعلى منها ان اختص الفكاكه عن القوم الى يري ان كل واحد
 من الخاصة للعرض العام ينقسم الى قسمين ^{منها} في ان
 الفكاكه عن الشيء هو اللازم وهو العرض المقارن
 اللازم على قلنا فصار له ان استمع الفكاكه عن
 من حيث هي في قولنا لا زلزاله من حيث وان استمع الفكاكه عن
 بشرط العجز الذي هو اللازم الذي وان استمع الفكاكه
 عنها بشرط الرجوع الخايج فهو اللازم الخايج ولا قول
 كالزوجية بالنسبة الى المار به والثاني كالكلية بالنسبة
 الى المار به والثالث كالحارة بالنسبة الى النار وايضا
 فاللازم المار به وهو مفسر بوجوب المار به لا يلزم من تصور
 ملزومه تصور الثاني ما يكون تصور مع تصور طرية
 كافيا في الجبر بالملزوم والمخاخرين وهو مفسر بما تقدم

فان اعتبرناه في مقابلة البين بالتفسير وله كان اللازم
 الغير البين عبارة عما لا يلزم من تصور ملزومه تصور
 وان اعتبرناه في مقابلة البين بالتفسير الثاني كان كافيا
 عما لا يكون تصور مع تصور ملزومه كافيا في الجبر بالملزوم
 وهذا يستعمل في المعنى في غير ذلك وكذا العرض المقارن
 على قلنا فصار له ان يكون ان يكون مع ان يكون
 كما في حركات الساعات على راي ويمكن ان يزول بمرور
 يشاهد في حركة الساعات ويمكن ان يزول مع بطون كاشاهد
 في الشباب هذا ما يدل عليه ظاهر عبارة الكتاب وقد
 هنالك فذلك ^{اول} ان تقسيم الخايج الى اللازم
 والمقارن في تقسيمها الى الخاصة والعرض العام كما فعله
 الكاتب في الرسالة فيقتضي ان يكون اثنان للكلية
 سبعة مع انهم لا تقبل على انها خمسة كما اشار اليه المحققين
 في شرح الرسالة فالمعنى هو ان الخايج اثنان الى اللازم
 والعرض العام بينهما بيان الكلليات الخمس في قسمها الى اللازم
 والمقارن بينهما بيانها بنبذة من القوم فلا يزيد اقسام الكلليات

على الخس ولا يحتاج الى تأويل اصلا **الشيء** ان ذكر لهية
 تعريف اللازم المطلق كما فعل المتكلم حيث قالوا ان اللازم
 ما يتبع الفكاكه عن الهية يقتضيان يكون قسمي اللازم
 الى اقسام ثلاثة المذكورة فقسما للشيء الى نفسه والشيء
 فالقسم الاول لفظ الهية في تعريف اللازم بل لفظ الشيء
 ١ ان اللازم ما يتبع الفكاكه عن الشيء حتى لا يتغير كونه
 الى اقسام تلك فقسما للشيء الى نفسه والشيء
 المقسم الاول ان اكتفى فيه بان تصور الملزوم مستلزما
 اللازم سواء كان المقصود ان كافين في الجزم بالملزوم
 او فاقية بين المعين في العموم من وجه وان لم يكن
 بذلك مستلزما ان يكون تصور الملزوم مستلزما تصور
 اللازم والجزم ايضا فالهية بينهما هي العموم المطلق فالقسم
 ابره في القسم الاول اتباعا لطريق العموم فاهل بيان الهية
 فيها على انه موقوف على تحقيق الاحدية القيمة لا فسادها
 انكش ان الجزم بان الهية بين المختلفين هي العموم المطلق
 على كلام **الشيء** ان العرض المطابق مما شهد الكاتب في الرسالة

الى اثنين الاول ان يكون سريخ الزوال واثنان ان يكون
 بطي الزوال **الشيء** الاول محو الخلق وصفة الرجل
 الثاني بالشيء والشيء فالقسم الى تلك اقسامها
 يدل عليه قوله يدوم او يزول بسرعة او بطء فيها على
 المحصر في الاثنين ليس صحيحا لم تركه المقال الذي ذكره
 في العنبر ايماء الى ان في صحة التبريد كلاً فان كان
 بطي الزوال يحتاج الى تأويل ولقد بقي هنا اعلان الاول
 ان تعريف البين اللازم بما يكفي تصور مع تصور
 في جزم العقل بالملزوم بعد ان عرفت على شئ اصلا فان جزم
 العقل بالملزوم بين الشين كما يتوقف على تصورهما كلاً
 يتوقف على تصور الهية ايضا فلا يكون شين للارادة
 يكفي اللازم ايتين ما يكفي تصور مع تصور ملزومه مع تصور
 الهية في جزم العقل بالملزوم او يقال انه يكفي تصور
 تصور ملزومه في تصور الهية واخر ما اشار الى ان سلالا
 يكفي تصور مع تصور ملزومه في جزم العقل كما ذكرتموه
 في تعريف اللازم الذي لا يكون يتناهي عن اثنين الاول

المشهور ان اللازم من الشيء ما يتبع
 البقاء به وهذا القسم يكون زائلا
 حتى مع القول بان بطي الزوال
 ان كان بائنا بان اللازم من الشيء
 هنا فكله محال لقال على هذا
 التقدير

ان يكون محتاجا الى دليل وحجة الثاني ان لا يكون محتاجا
الى الدليل كبر محتاج الى حجة او تجربه او غير هذا
ما لا يكون داخلية طريق النظر فلو صح التعريف المذكور لفر
ان يكون كلا الصفتين داخلية لا يكون بينهما ان ذلك
ليس كذلك ولذا قال بعض المحققين في شرح الرسالة
اللاذرا الغير البين ما يحتاج الى الوسط وفسر الوسط
على وجه يخص بالدليل ولا يخص بالان بل هو مخالفة
القوة ويجعل كلا الصفتين داخلين وفيها لا يكون بينا
ويؤيد ذلك ما ذكره في الحواشي الشريفة الشريف محبت
قال استنادا حصره في المعتبر في البين وغيره وجب
لا يعتبر فيه فهو غير البين هو محتاج الى الوسط بل
يكفي لعدم كون تصور الاربع تصور المعلوم كافي
في الجزم بالضرورة ونظرا لا محضار وتكون غير البين
سفها الى نظري يستدل الى الوسط والى مذهب فيقتضي
امرا آخر سوى تصور الطرفين والوسط واقر ان الوسط
بهذا المعنى لا يجب ان يكون محصورة بالدليل بل يستعمل

في قول من لم يذكر ان
الوسط بالضرورة
في المعنى الى الوسط

الدليل وغيره من الحدس والتجربة وغير هذا على هذا المعنى
المعروف في كلام القوم ولا بد من غايته ما في الباب
الفتيل الذي ذكره شرح الرسالة لا يكون مراد من
الكل شي كل شي مستقيما وعرضه طبيعيا والمجتمع عقليا
يريد ان اذا قلنا الحيوان مثلا بكل هذا كذا امور فكله
معنوم لكل من حيث هو والثاني معنوم الحيوان من حيث
انه معروض لمعنوم لكل الثالث المجتمع المكسب من معنوم
الحيوان والكل في الاول شي كل شي طبيعيا لانه طبيعة من
الطباع والثالث ليس كل شي عقليا لانه من الاهتبارات
العقلية لانه لا وجود لها الا في العقل ومن هنا ظهر
ان الكل الطبيعي يكون عبارة عن معنوم الحيوان من حيث
هو وكل ما حلت عليه عبارة بعض المحققين في شرح الرسالة
كيف يوضح ما ذكره من ان يكون معنوم الحيوان من حيث
هو معنوم قلنا الحيوان بكل شي طبيعيا وفي قولنا الحيوان
جنس جنس طبيعيا فلا فرق بين معنوم الكل الطبيعي وبين
الطبيعي وايضا فلو صدق الكل الطبيعي والمجتمع الطبيعي على

شأن

معنى الحيوان من حيث هو هو لا يصدق المنطق بدون
 مبدأ الاستقاف كما يهتد به الثالث. وكذا لا انواع الحية
 يميزان الا اعتبارات الثلاث كما يجري في قولنا الحيوان مثلا
 كلي وما فيها كانه الحيوان واحدا من الافاضل المحنة
 المذكورة فاذا قلنا ان هناك نوع كان هناك امر كذلك
 بل ولا يميزون الا ان من حيث انه معرض للضعف والفا
 معونه النوع كما ذكره اصحاب المنطق الثالث مجموع المركب
 منها فالاول النوع الطبيعي والثاني النوع المنطقي والثالث
 النوع العقلي ومن جلي ذلك قولنا الحيوان جنس وثالث
 الناطق لصل فان كثرة واحد من العزلة امور ثلاثة
 الاول المحكوم عليه فيها اعلم معنى الحيوان والثالث
 من حيث انها مروضان لهبته والفضلية الثاني المحكم
 به فيها اعلم معنى الجنس والفصل من حيث هما اما
 المجموع المركب من المحكوم عليه وبه اعلم معنى الحيوان
 والناطق مع معنى الجنس والفصل في المحكوم عليه في
 القول الاول ليس جنبا طبيعيا والمحكوم به ليس جنبا

منطقيا والمجموع جنبا عقليا وكذا المحكوم عليه في القول
 الثاني ليس جنبا طبيعيا والمحكوم به ليس جنبا منطقيا
 والمجموع ليس جنبا عقليا وكذا الثالث ليس جنبا
 خاصة والمأشئ عروا مولودا خرج المصطفى هذا المقام
 فواند **د** ان اعتبارات الثلاث لا اختصاصا بقرينة
 الحيوان كما يجري في شأن انواع الحية كما بينا كولا
 زاد قوله وكذا لا انواع الحية **د** ان معرض الحية
 والاول نوع الحية انما يسمى بالطبيعة اذا نظر اليه حيث
 هو ولا يسمى كناية طبيعية ولا نوعا طبيعيا ولا غيرهما
 كما اوخنا كذا سبق لنا وهذا ارد بعض المحققين
 جعل الحيوان من حيث هو هو قولنا الحيوان كناية
 الطبيعي **ثالث** ان الاعتبارات الثلاث لا اختصاصا
 لا بالكل ولا بالانواع الحية بل كما يجري فيها كذلك يجري في
 قولنا زيد جري اذ يمان ان يقال ان هناك امور ثلاثة
 الاول لا يميزون زيد من حيث انه معرض الجري الثاني لا
 موزون الجري من حيث هو هو الثالث المجموع المركب

فالاول يصح جزئيا طبيعيا والثاني جزئيا طبيعيا والثالث
 جزئيا عقليا واذا لم يتضح المعنى الى ذلك تنبها على ان
 الكلبي هو المصنوع في هذا الباب فلا ينبغي التعويل
 غير اوردنا الى ان الماكتساب انما يجري في الكليات
 فلا بحث عن الجزئيات والحق وجود الطبيعي بمعنى
اختصاصه اختلفوا في ان الكلبي الطبيعي موجود في الخارج
 او في قال بعضهم بالاول وقال بعضهم بالثاني ولعل المعنى
 يشيرونه هذا المقام ان المنازعة بين الفريقين
 فان قال بوجود الكلبي الطبيعي اذ ان ما صدق عليه
 الكلبي الطبيعي موجود في الخارج ومن قال ان الكلبي الطبيعي
 لم يكن موجودا اذ ان ما صدق عليه هو ليس موجودا
 فلا نزاع يجب ان يفي فان سلبا لوجود راجع الى الكلبي الطبيعي
 من حيث هو هو وامثاله لوجود بالحيثية راجع الى ما صدق
 عليه الكلبي الطبيعي فالنفي والاثبات عند الحقيقة لا يوارد
 ان علي مثنى واحدا فلما قال ان وجود الكلبي الطبيعي معني
 بوجود اختصاصه المندر تحت حته هو الحق لان كل وجود في الخارج

وبحث في النظر اليه في حقه مع قطع النظر عن غيره
 حقيقيا في ذاته غير قابل للاشتراف بديهيا فلو قلنا بان
 الكلبي الطبيعي من حيث هو هو موجود في الخارج بل ان
 القول بوجوده في الخارج من غير شخص وقيل مع
 ذلك خلافا لما يحكيه بديهيا العقل وضاف لما قلناه
 من ان الوجود والشخص متلازمان في الخارج يجب
 ان يحد القول بوجود الكلبي الطبيعي على ما ذكره المتأخر
 من القول بوجود اختصاصه وانما الاستدلال المشهور
 القائلين بوجود الكلبي الطبيعي من اذنه من ان الشخص
 الموجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج موجود
 فعليه ان يقر باننا لا نعارضه بان يقال ان الكلبي
 لم يكن موجودا في الخارج من حيث هو هو لان كل موجود
 في الخارج هو شخص لما تقر من التلازم بين الوجود و
 الشخص يجب الخارج وانما ثانيا فبا لفتن بان يقال الكلبي
 الطبيعي لم يكن جزءا من الشخص الموجود لكان مغايرا له
 مقدما عليه فلا يتصور حمل عليه لما تقر من ان الماهو

المعارضه انما هي في الخارج
 خلاف ما افاد عليه بعضهم
 وازيد

استغن في اللغة الكسوف في حقه
 مع الذين منكم كتاب هديته
 ثم عدم استحقاقه الاستدلال
 في الاما الخلف اوله في حقه
 ٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لو كانا ولما قلنا في الحال ان يقال ان ارد قرآن
الكل الطبيعي من الحق الموجود في الخارج فذلك مستحيل
وان ارد قرآنه جزء منه في الزمن فذلك لا يتحقق وجوده
في الخارج لان الجزء الذي يمتنع الموجود في الخارج لا يجب
ان يكون موجودا في الخارج وقد يقع هنا امور اخرى انما
انكر ان ارد قرآن كل طبيعي موجود في الخارج فذلك مستحيل
الاطلاق والاضطرار ان يكون شريكا للباري موجودا
في الخارج وان ارد قرآن بعض الكل الطبيعي موجود في الخارج
فذلك يقتضيه سوجبه جزئية لا يقتضيه بطلان سلبا مستلزما
فقر من ان المسئلة مرادف القافون يجب ان يكون جزئية
الثاني لو سلمنا كون القضية المذكورة مسئلة فلا شبهة
في انه لو كان من مسائل المنطق او لا منطوقا في الوجود
بل من مسائل الحكمة الاخرى كما خرج به في الخواص الشريفة
الشريفة على منج الرسالة فلا ينبغي ذكرها في هذا الكتاب
المعقود ببيان المسائل المنطقية الثالث ان الكلام الثاني
صريح في ان الكل كما يكون طبيعيا كذلك بما يكون منطوقا

وعقليا ايضا فاما الوجه في تخصيصه بقرآن من الموجود بالكل
الطبيعي من غير قرآن الى الكل المنطوق والعقلي أصلا والامانة
ذكره الثاني في الرسالة من ان البعض من وجود الكل المنطوق
والعقلي خارج عن المنطق فذلك يقتضيه بعض المحققين بان هذا
مستلزم لا لزاما ذلك ان البعض من وجود الكل المنطوق
خارج عن الفن كذلك لا يجب من وجود الكل الطبيعي ايضا
خارج عنه فلا يوجب هذا تخصيص البعض بالكل الطبيعي نعم
يمكن ان يقال ان بيان وجود الكل الطبيعي يكفي اذ في
اشارته مع ان حقه وبعده فانه في المسئلة المختصة لقواعد
الفن بخلاف الباقين اذ هناك بطول الكلام ولا يقع لذلك
استحقاق ايراد الاول وترك الاخرين وههنا من دفع كلامه
معرفة الشيء بالعلم لا فائدة لقوله لما دفع من حيث
المرسل البعيد الى القول بفتح في مباحث المرسل اليه وانما
الفتح بتعريفه محضه المراد الجبر في تخصيص الاصل والمراد
عليه واخر من ههنا بوجه **المراد** ان معرفة الشيء لكان ميبا
سواء كان بقرآنه واجبا مع ان ذلك ليس كذلك اذ كثير لما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بلاهل عن الرسوم والحدود مع بقا تصور المسميات والمطلقة
والجواب ان لتصورات الحدود والرسوم اسباب ثلاثة
لتصورات المسميات والحدود ذات فلا يجب اجتماعها
لما تقر به من صحة من استقاء السبيل للمعنى لا يوجب استقاء
المعلول **الثقة** ان هذا التعريف لا يصح في التعريف
اللفظية فاما اسباب ثلاثة المضيق بالموضوع له
اسباب ثلاثة لتصوره وانما يجب ان الحدود ذات التعريف
الحقيقة فلا يجب في خروج التعريف اللفظية بل هو المضم
الثقة ان التعريفية قرأه لا فائدة تصور ان اريد به
التصور المطلق سواء كان بالكنه او بالوجه فذلك كما قد
لا يتم ولا يحق فاما ايضا في بيان التصور بالوجه وتبين
ان هذا اذا غلبت السات والتان وهو ان المراد من التصور
ما نجزه التصور بالكنه او بالوجه المداوي فليس المراد به
المفهوم بالكنه ولا التصور المطلق التام والكنه والوجه
المطلق بل المراد ما يختص بالكنه والوجه المداوي وتبين
يخرج الهم والمفوض ويحل الرسوم والحدود المناقضة

ايضا بقية شيء وهو ان تخصيص التصور بهذا الوجه يتلخ
الجائز هذا الظاهر من اطلاق التصور ان يكون المراد هو
التصور التام لما هو الوجه المناوي وعبرها وتخصيص
بالكنه اطلاقا للعام وازادة الزوال كما لا وسأخص
على هذا الوجه الذي ذكرته ولا يشاهد بل عليه **الثقة**
ان هذا التعريف يصح في المميزات بالنسبة الى اللوازم
البيئية البديهية فان تصوراتها معقدة لتصورات
اللوازم مع انها لو يكن معرفة لما وقع من بطلان اللوازم
ولا يمكن ان يجاب بان المراد من التصور ذات التصور
الكتبي فانه قال ان تعرف الشيء يقال عليه لا فائدة
تصور المكتسب فخرج المميزات بالنسبة الى اللوازم
البديهية او يقال ان معرف الشيء ما هي تصور ذلك الشيء
ولتقر به ان التصور من العلم ببيان تحصيل التصورات
المضد ليزات بطريق النظر بقرينة ان التصور اوسا يقال
ان معرف الشيء يكون تصور بالذات سيد التصور فيكون
بالذات فيجب للمميزات بالنسبة الى اللوازم البديهية

الجدية بالنسبة لالزامات فلا بد ان النفس بها ما ينبغي ان
 يعلم في هذا المقام ان المهم ادرج في هذا المقام فوالله ان
 ان وجوب العمل استفاد من مجموع المعرف ما حذر في شرح الثاني
 عن صلاحية التعريف الكثير **الثاني** ان التعريف كما يحذر في الكلام
 ذلك يحذر في المعرفات فان ما يفيد لفظ الشيء بطريق النظر
 فهو من مساو كان منزا او مركبا فيزيد ذلك ما ذكره في المقام
 في ضابطه انما ينبغي ان النظر للاحقة المعقولة لتفصيل القول
 فانه مما لا للنظر الكاين في المعرف والمركب كما بينت في السابق
الثالث ان ما ذكره صاحب شرح الطوالع من ان معرفة الشيء
 الذي لا يدركه في ذلك الشرح يحتاج الى التاويلين في جميع
 القول ان تخصيص الاستلزام بما كان طريق الشبهة فان حذر
 الاستلزام لا يكفي في كون الشيء معروفا الا ترى ان معرفة الكل
 مستلزمة لمعرفه الجزء مع ان الكل لا يكون معروفا للجزء بل الامر
 بالعكس الثاني ان تخصيص المعرفة بالعلم التصوري اذ هو
 المستلزم للمعرفة من المعرفة بهذا المطلق كان التعريف صلا
 لا ينبغي ان يخلط اليه ايضا فلو كان ما قلناه فلا بد من ذلك حيث

بالبيانية والتعريف ايضا حتى لا يقع ايهام صلاحية التعريف
 يكون مساويا واحدا فلا ينبغي الا يتم في الحقيقة في الحقيقة
 رتبة حتى اعلم ان المتأخرين اعتبروا في المعرفة ان يكون معرفة
 في كنه التعريف او يكون معرفة للمعروف من جميع ما علمه من غير ان
 يحصل الى كنهه فلا يمكن ان يكون الا في العلم والمعرفة لا يتحقق
 للتعريف اصلا والظاهر ان المهم اختاروا فهم فلذلك كان
 المساواة شطرا وبان التعريف بالعلم والاحض لا يكون محققا
 ولقد ادرج في هذه العبارة وصورها من الطائفة المتطرفة
 والاعتناء به بيان ذلك انه ذكر اشتراط المساواة وكونها في
 احدى ترتب على القول ان العلم والمعرفة لا يتحققان
 للتعريف ورتب على الثاني استقاء التعريف التي بما يارده
 في المعرفة والمعرفة وبالاخص ايضا في العبارة بهذه العبارة
 شطرا على الف والشرح الترتيب فانه في جميع اركان المعرفة
 الثانية بين ذكر العلم والاحض وهما متقابلان متضافان
 وجميع في آخرهما من المساواة في المعرفة والمعرفة وهما ايضا
 متقابلان لا يخلو ان على شيء واحد فقد روي هنا صفة

شرح

الطابق من وجهين كما قالوا في قوله تعالى فليظكرا قليلا
وليكونا كيرا يعني انه خرج في الفقه المأثري بلفظ المساوي
الراجح المساوي بحسب الصدق والحوار صرح به في الفقه
القائمه واراد به المساوي في المعرفة والجره بلفظ المساوي
في المعنيين سابق في الصورة مما لفت في المعنى وتوصل لفظ
التجسيم ايضا لانه اختتم الفقه المأثري بلفظ المساوي واحتمل
الثانيه بلفظ المصلحة وبما لفظان متطابقان في الوجود شريطة
في الحرف لا حفا شغل العبارة بغير الصبح ايضا وبهذا ينبغي
ما قيل في هذا المقام من ان القول باستناع التعريف بالمساوي
في المعرفة والجماله يستلزم القول باستناع التعريف بالاختصاص
المؤولي فلا حرج له الى في الصلاحية من المساوي في المعرفة
والجماله وانما المصنف لما شترنا اليه من انه لم يريد ان يلفظ الحق
لفظ لفظه الصبح هذا لا يستلزم عبارته من المحسنات العنه
وهنا ايضا لا ينبغي ان يكون استلزامها من عبارتها لما لفظ الصبح
القول ان استلزام المساوي بحسب الصدق كما يستلزم استناع
التعريف بالاجم والمؤلف كذلك استناع التعريف بالاجم والمؤلف

بالمساوي ايضا بل استلزامه كذلك لظهور من استلزامه استناع
التعريف بالاجم والمؤلف فينبغي ان يقال بعد استلزام المساوي
انه لا يصح التعريف بالاجم ولا بالمؤلف والاما بالمساوي الى القول
باستلزام المساوي **القول** ان التعريف المأثري يستلزم حله في
المقابلة المصطلح على الدور استدراج في التعريف بالاختصاص فاذا
صرح باستناع التعريف بالاختصاص فقد حكى استناع المقابلة
على الدلالة في حقه فلم يوجب الى ذكره عليه وفي هذا راجع
الواعظ حيث حكى باستناع التعريف بالاختصاص وذكر ان التعريف
المثل على الدور باطل ايضا واستلزامه عليه به وجب تقدم
المصنف لفتنه **القول** ان المصنف ذكر المصنف الحقيقي وعرفه
بما يخرج به التعريف المصنف كما بهنا كلفا فادانه سطر المساوي
بحسب الصلح في المصنف فقدمته بذلك ان التعريف
اللفظي يجوز ان يكون اجم كما سمي بصرح به في آخر بابنا لفظا
القول ان المصنف يعني من المتأخرين انهم يصفون التعريف
بما يشار به في المعرفة والجماله فالصحيح ان التعريف بالمساوي
امعنا الى ان المساوي في المعرفة سطر المساوي في الجماله

فلا حاجة اليه في المساواة بغيره بل في هذا المثال
 فريدها هو الوجه العام او الخاص كما يجوز ان يكون كذا
 كذلك يجوز ان يكون كسبية فاذا حاولنا استخراج الوجه
 الكسبية العامة او الخاصة فلا حكمة في معرفة هذه المعنى
 نصيرها للعلماء لرجوع العامة او الخاصة فان قلنا ان قلنا
 لم يكن اطلاقه في الاكثارية بل ان تعريفه انما هو
 سيما على ما اختاره المصنف من ان لا يلزم المقتضى لغيره بل
 كيف لا يكون اطلاقه في طرفي الاكثارية وان قلنا ان ذلك
 في طرفي الاكثارية كونه لا يكون مندرجا في قوانين المنطقية
 انما هو على ان المنطقية هي قوانين الاكثارية فكيف يصح
 القول بان هذا لا يكون مندرجا في القوانين المنطقية وان
 قلنا انما هو اطلاقه في القوانين المنطقية ومع ذلك لا يكون مندرجا
 في القول الشائع بالحجة الحق ان القوانين المنطقية على هذا
 التقدير لا يكون منضمين في هذين القسمين مع انهم لا يجمعان
 انحصارها فيها وان قلنا انما هو اطلاقه في الحجة انما ان الحجة
 انما هي على الحجة الصريحة ولا ذكرنا لامر هذا اليك كيف يكون

مندرجا في الحجة وان قلنا انما هو اطلاقه في القول الشائع لغيره
 لا يكون مندرجا في الحجة انما هو اطلاقه في القوانين وانما
 اطلاقه في هذا المثال اطلاقه باطراف الكلام والقرينة
 في الفصل القريب حد وبالحقيقة انما هو اطلاقه في
 فشاركوا في فائقين ههنا الحقائق **اولا** ان المتيقن المتيقن
 من امورها المتقن او اذا عرفناها بها فهذا القريب لا يكون
 القريب لان الفصل القريب والبعيد بمحضات بالمعنى لا يكون
 من اوجها من الفصل فلا يكون في المعنى المتكبر من
 المتساوية وظاهر ان لا يكون تقريبا لخاصة او لوجه تعريف
 بالذاتيات والخاصة لا يكون ذاتية فقد تحقق التعريف
 وجه لا يكون مندرجا في شي من القسمين هذا القسم لا يكون
 متبلا على الافتراض المتساوية في الكذب بل يقول ان التعريف
 يكون متبلا على الفصل القريب والخاصة معا اذ كما يصح
 التعريف بالناطق وحده وبالضاحك فلهذا كذلك يصح بها
 معا وحقق التعريف الصلح ايضا فلا منافاة في هذا
 المتفصله بين اجزائها لا في الصلح والحق الكذب اللين

انما هو اطلاقه في القوانين المنطقية
 انما هو اطلاقه في القوانين المنطقية
 انما هو اطلاقه في القوانين المنطقية
 انما هو اطلاقه في القوانين المنطقية

الا ان يمنع التعريف بالاجزاء المساوية ان يمنع التعريف بالفضل
 في الخاضعة **20** ان الفصل اذا اعتبر مع العرض العام
 والحين لقرتب ينبغي ان يكون التعريف بهذا الجمع حلقا قاسما
 وكل ذلك خلاف المشهور فان التعريف بالجزء يجب ان يكون حلقا
 بالذاتيات غاية ما في الباب ان الحد الثاني هو المشتمل على
 جميع الذاتيات والحد الثاني هو المشتمل على بعضها ويمكن ان
 يقال ان قوله ولو تعريفها بالعرض العام اشارة الى الجواب
 هذا الجواب فان ساد على ضم العرض العام مع الفصل لقرتب
 وحده او مع مجموع الجنب مع الفصل القريبين فاذا لم يكن القريب
 العام معتبرا وحده ولا مع غيره سقط الاعتراض بها بان
 المساوئين كما لا يخفى لغرضه ان اسقاط العرض العام عن حد
 الاعتبار مع ذكره في باب الحكيما يحتاج الى تكثر وتقاليد
 ان التعريف من التعريف اما الاطلاع على الذاتيات او التعريف
 عن جميع الاعيان وليس العرض العاقر حاصل به شي منها
 فلذا سقط عن اعتبار التعريف به نظرا لا لا يتم المحل
 العرض وهذا ذكره لبيان ان يكون العرض الاطلاع على العرض ايضا

21 ان الفصل والخاضعة كما يجوز للتعريف بها التي عزها
 كذلك يجوز ولا كفاية على واحد منها لما يقتضيه جعل التعريف
 بالجزء معلوما لانسانك بالناظر وحده او بالناظر وحده
 ينبغي ان يكون جائزا ويكون داخل في الحد الثاني على التقيد
 الاول ونحوه الرب وانص على التعريف الثاني اذا اذ لم يقع
 بها معا بان نقول في تعريف الانسان انه الناطق الضاحك
 فهو من جازا ولا وعلى التعريف الاول من هو حلا ولم ي
 على التعريف الثاني ان يجه المطالبة بالكتبة في امطار ذلك
 فان قيل ان المقصود هو التعريف وهو حاصل باحدها فلا ضرورة
 في ضم احدها مع الآخر فجه انه يجوز ان يكون المقصود هو
 التعريف الثاني والفرعي من وذلك لا يحصل احدها بالذات
 من ضم احدها الى الآخر فجه لا ذلك لغيره كما لا يخفى **وقد**
 احيى في الناقص ان يكون التعريف للفظي لعلها اشارة الى
 ما ذكره القدماء من جواز التعريف بالاسم والوصف ايم وقوله
 كما للفظي تلويح الى ان يجوز تعريفه بالاسم والوصف للفظية
 والمراد من التعريف اللفظي ما يقصد به الاشارة الى صورة حاصلة

والتي هي من بين الصور الحاصلة ليعلموا في اللفظ موضوع
ما رأه القدره المتأد بها فلا يفتح فيه إيراد ما هو لوق
المعرف بل لما ذكره المؤلف في المزمع المرافقه فان لم يوجد
أورد بها الفاظ مكتبة دالة على معناه فلا يكون القليل
المستفاد من مقتضد بل المقصود بها مجرد تبيين ذلك المعنى
من تلك المعاني المقصود من هذا قلنا هي استحقاق ما
المعاني للفظية على الصادق بما وضع له اللفظ وليس
المعنى منها تصوري معنى المرفوع كما صح الحق الشريف في نسخ
المواقف وأما ان المعنى لوقا فقد اجتزنا في المناقش ان
يكون اعم واخص لما كان احسن فان ما ذكره يوم اخبرنا
البحر فيكون التعريف لهم مع ان ذلك امر مشترك بين العامة والخاصة
ايضا الفضيلة قول بحتم الصدق والكذب لما دفع عن مباحث
الموصل الى التصور اذا التزم في مباحث الحجة والمعاد
ان مباحث الحجة مرفوعة على معرفة مقتضاها قد مر الكلام في
مقتضى القضية وسياتي احوالها فاما القضية قول بحتم الصدق
والكذب والمشهور بين المتأخرين ان القضية ربما يطلق في

هذا القول هو الذي
هو الذي هو الذي
هو الذي هو الذي

يراد بها القضية المقولة بها يطلق ويراد بها القضية المنطوق
وكذلك لفظ القول يطلق على المنطوق كما لفظ القول على المنطوق
للقضية المنطوق والقول المقول بعينه المقول واياها ما كان
قوله بحتم الصدق والكذب بقرينة الفصل يخرج اللفظ آت
المكتبة المتناقضة وربما يذكرها في الجاهل المراد ان المذكور
في المعاني الشريف على شرح المفتاح ان القضية اصل القضية
اللفظية هي بل انه يتناول الماهل ايضا وانما حذف باللفظ المنطوق
في العرض العام ثم نقل في اصطلاح الميزان الى المكتبة المنطوق
والقول وهذا ظاهر الى ان القول لفظ مشترك بين المعاني
الكثير فلا يفسد استواء القضية في امر التعريف واجيب بان المق
في صدر البيان لا اصطلاحا بل المنطوقين فالتسوية في اللفظ
في المعاني العبر عنه وهذا يدل على ان القول هناك لا يكتسب
كما هو قولنا ان لا يكتسب ان قوله بحتم الصدق والكذب قرينة اخرى
على ان المراد من القول هنا المركب لظهور ان احتمال الصدق
والكذب لا يجري في المرفوع المراد انهم عرفوا الصدق بمطابقته
الحقيقة للواقع وعرفوا الكذب بعدم مطابقته للواقع

هذا

هذا

على الحكماء والباحثين وعلى من كان وجد الحكم بالثبوتية
 الحقيقة من الحقيقة الموجبة وان وجد الحكم دليل الثبوت من الحقيقة
 السالبة كما كانت الأمور من مفرده أو كونه أو اختلافه وبترتيب
 على هذه القواعد لم يكن أحزان الأول ان يكون الحكم بالثبوتية
 طرفاها الى المبرزين كما ذكر في الرضا في الجواب فان بين القضايا
 الظلية مثل قولنا ان يكتب لصداقه له ليس الجواب وهو لنا
 المحسوسات الناطقة بمقتضى نقل قديمه ونظاؤها ما يصح
 هذا الترتيب فان لم يكن هذا لا يكون معرفة التثنية انما
 ذكره العلامة الطوسي ان الناطقة ما يكون طرفاها حقيقة ان
 عند التثنية ليس صحيح فان لم يكن الناطقة لا يكون حقيقة لا
 عما التركيب ولا عند التثنية ان الناطقة محض في الحقيقة
 والسالبة وان مدلولها لا يحل على الحكم بالثبوت كما ان مدلول
 السلب على الحكم بالسلب الثبوتية فتناول الضوابط والكوارث ايضا
 فان الحكم بالثبوت او بالسلب لهما في الواقع هو الضابط
 وهو هو الكاذب وترتيب على هذه القواعد ان ما ذكره صاحب
 الرضا من ان النسبة بين طرفي الحقيقة ان كانت جسيمة

ليجوز ان يقال ان احدهما هو الآخر من هذه هي الحقيقة الموجبة
 وان كانت بحيث يجمع ان يقال ان احدهما ليس هو الآخر من هذه
 هي الحقيقة السالبة ليس يتبعها الظهور لخصائصها بالثبوتية
 والضوابط الضوابط فلا يتناول الكوارث اصلها
 ما ذكره المقادير الشاملة للضوابط والكوارث من غير حجة
 التي تكفي **والثبوت** ان حصر الحقيقة في الحقيقة والناطقة
 حصر على مجرد العقل به مجرد النظر الى من يمي الحقيقة فانه اذا
 نظر الى ان الحقيقة ان اشتملت على الحكم بالثبوت او بالسلب
 فهي لاطنية ومزاجي وان يكن كذلك فهي لاطنية لاخرى
 الواسطة من غير الترتيب الى موزع متى آخر من هو مدلول ذلك
 ولا ذلك في تقسيم الناطقة الى المتصلة والمتصلة فانما اذا قلنا
 ان الناطقة ان كانت تشمل على الحكم بالثبوت او بالسلب احد الطرفين
 بالآخر من المتصلة وان كانت تشمل على الحكم بامور فاة الثبوت
 اما في الضبط فقط او في الكاذب فقط او فيهما معا من المتصلة
 جود العقل ان يكون الحكمية طرفيا وجها آخر من الاتصال
 والمنافاة فلا يكون احدهما كحقيقة الاصح بل بعض الحقيقة

في شرح الطالع حيث ذكرتم الترتيب الى المصلحة والمنفعة
 كما ذكرنا ثم قال في سبيل المحرر فيكم مستر من الغشيقين لا يكون
 على القوم المذكورين **سنة** انه ملل الطحاج والسلب في
 المصدا على الحكيم لا يخلو وجرد حوت المدينية ولا على ما ذكر
 وجرد حوت او عدتيان كما ان مدار كنهها سميت او شطرا ليلها
 من غير النظر الى خصوصية الطرفين من حيث انها مدريان
 مركبان او مختلفين ولذا عجز عن الطرفين باثنتين الشارقي
 ان لا يحجب والسلب وراى على الحكيم وخصوصية لها ما
 على اى وجه كانت وتبقى هناك حيث وهوان الحوت حيا
 عن الغشيق المستقلة على خلاف ما قسمتها الى المصلحة والالت
 لظهور ان السالبة لو كان مستقلة على الحمل والظهور ان اراد
 ان الحوت حيا كما ذكر في عرف اللغة فذلك مستلزم الى اللبنة
 في التقسيم هنا لو كان هذا المعنى وان اردت ان الحوت حيا
 عن ذلك في عرف ليزان فذلك تم فانهم يقولون ان معنى القوي
 الى الغشيق المستقلة على الحكم والمثبت او بالسلب جعلها
 مستقلة الى المعية والسالبة فان قلت اذا اجتمع في الحوتية

التقل من معناها الميزان في الاما من بيان المناسبة من الغشيق
 لتحيى العقل قلت ان التقل من المعنى المعنى الى المعنى التقل
 يحتمل ان يكون بطريقا لا يحتمل فلاحاجة الى بيان المناسبة
 على ان المناسبة بينهما تتحقق فان الخط الغشيقية من احاد
 على الموجبات من اللبنة كما ان الخط الميزان ايضا صادق
 عليها فاما استسا بان من حيث الاتحاد في الميزان في البراءة
 ذلك يكون في حصة النقل ولهذا احرار ان ساعد بعض المحققين
 حيث حكم بانهم نقلوا الحوتية ان معناها اللغوي الى المعية
 للاتحادية الموزاد وفتوها الى التواليف باستساها اياها
 في الاطراف مما لاحتاجة اليه فان الظاهر انهم نقلوا معناها
 اللغوي في معناها اللغوي الى معناها الميزان فتلا واحدا للآ
 في بعض الاقسام فلو صحح الى ان المناسبة في التاليف
 الى التزام النقل من **الغشيق** انما في باعتبار النسبة فتقول كما
 ان الحكم عليه والحكم به من جهة ان المعية بالخط ويدل على
 كذلك من حق النسبة ان المعية بالخط يدل على كماله
 الاقادة وتبديلا لان نسبة القليم والقلم هذا الخط الميزان

استر انما هو الذي ذكره
 وهو ان المعنى المعنى
 المعنى المعنى المعنى

على التبعه يقال لها الرابطة لتبين الدلال باسم للدلول والى ذلك
 اشار المصنف بقوله والدال على الحرف في الرابطة اذا تمت هذه
 وتقول المشهورين بين القدماء ان الفقيه اذا كانت مستقلة على
 الرابطة كما في قولنا زيد هو ابن علي في الدلالة لا شئ لها على ذلك
 اجزاء من الفقيه وان لم يكن مستقلا عليها منى التبعه لا شئ لها
 على جزء من منها وسنذكر من المعنى وهو ان المعنى لا يصح في
 باب المسند اليها فانه مما جاز حذفه ايضا وذكرنا ذلك
 وجوبها ايضا في قولنا ذكر الرابطة بحيث ان يكون
 حذف المسند او المسند اليه وبحيث ان يكون مع ذكرها
 فعلى الثاني صححت التبعه بالثانيه ولما على الاول فلا
 كذا القول في حذف الرابطة فان حذفها يجوز ان يكون
 ذكرها طرفي كليهما ويجوز ان يكون مع حذف احدها وما
 ذكره من ان الفقيه اذا حذفنا الرابطة هذا منى بالتبعه
 لا شئ لها على جزئين انما يصح على التقدير الثاني لا على القول
 يمكن ان يقال ان الرابطة اذا ذكرت في اولها فان الفقيه
 مستقلة على ذلك اجزاء فكذا سميت لكل ما لا يتصل به واقواله

اذا حذفنا فالاعقاب ان الفقيه بعد حذفها مستقلة على الجزئين
 فلا سميت بالتبعه لتبين الدلال باسم للدلول والى ذلك
 بقى هنا بحث آخر وهو انهم ترجوا بان كل جوهريه قولنا زيد
 كان جوهريه راجع الى زيد فيكون معناها مستقلا مع زيد وطرفا
 حتى زيد لم يستقل على الاضداد اليه فكيف يكون المعنى الذي
 اليه المسمى معاداة وايضا فترجح هو وانما طرأ من حذفه
 في الاستقامه هنا فيجب ان يكون معانيها مستقلة فلا يصح جعلها
 مستندة في الواو اجيب بان كلمة هو وانما طرأ راجعا
 لتجارية المعاني المستقلة وهي على هذا التقدير مستندة في الواو
 محدوده منها لكن المضعفين لما ارادوا ان يعبوا عن المعنى
 فليقتطعوا من المعاني المستقلة السابقة الى المعنى واستعاروا
 من المعنى لا يولي الى المعنى الثاني فمن هذا المعنى المستقل لا يكون
 ولا راجعة الى المسند اليه وهذا من قول المعنى واستعملها هو على
 هذا السقط الاشكال لكن سمي امر اخر **الاد** ان كلمة هو
 نظائرها اذا قبلت من المعاني الاصلية الى هذا المعنى الذي
 ذكرناه فاما ان يكون المعاني بين المعنى منطوقه او لا

الثاني كانت كلمة هو بالنظر الى المعنى الثاني من مجاز على الاول
ففي استقارة ان كانت العلاقة هي المشابهة ومجازا ومن ان
كانت العلاقة غيرها فانها استقالات ثلثة فكيف يتبرهن المعنى
بالاستقارة كدلت عليه قوله واستقر **الثاني** ان معركلة
هو الى كلمة هي ما كان المتباليه تنبيه على كلامهم هو ان
جمايها في كونها بمعنى النسبة لانها واحدة على التقدير فلا
وجوب لتقريبها يدل عليها بانه لا فرادها للتنبيه والمج **الثاني**
ان مثل هذه المناقشة المذكورة في كلمة هو محرج في كل ما كان
ايضا اذ يمكن ان يقال ان كل ما كان حالة غير راسخ وهو مستقل
فيصدق عليها انها ذاتية حتى مستقل ولو بطريق التحقيق
فكيف يتبرهن عدتها اذ ان قلنا انها مستقارة عن المعنى
السابق الى النسبة وحدها كما قلنا في كلمة هو الحق بالنسبة
وحدها فذلك على الزمان فكيف قلنا ان كل ما كان رابطة
رئيسية الا هم ان يكون هذه العقيدة باعتبار المعنى
السابق فكما يتم القول ان كل ما كان من معناه هو اصل
الى مجرد النسبة المحكية فكل ما كان بها بهذا المعنى المستقار **الثاني**

في صلاحة فتنظروا الى المعنى السابق وعلى هذا ينبغي ان يكون
المذكورة في هذا المقام والثانية زمانية لذلك ينبغي ان
بالنسبة الى المعنى السابق كما ينبغي ان يكون الاول ان الحق القسري
بالرابطه بما كان بالنسبة الى المعنى الثاني ولتبرهنها بالاشارة
وعينها انما كانت بالنسبة الى المعنى الاول فلو كان المعنى **الثاني**
الوصفي على وترق واحدة **الثاني** ان الاول على هذا التقدير
ان يقول المصداق هو ان يكون مع انه لا يقول كذلك
يمكن ان يفيد عن الاول بان اجزاء الضيق على معنى لا يكون
ان يكون باعتبار واحد فلو ان يكون المتطورة في النهاية
بالرابطه هو المعنى الثاني وفي التنبيه بالزمان وعينها
هو المعنى الاول كما يقال ان لفظ المصداق حقيقة بالنظر الى
المعنى من المجاز بالنظر الى اجل التبرع وعن الثاني
بان المقترح بان كلمة هو مستقارة واحال يمكن ان يكون
يعبر بالمقاييس واعلم ان صاحبها الكلام في هذا المقام على
ما هو المشهور من ان الرابطه في قولنا زيد هو كان بغير اعتبار
لفظه هو في قولنا زيد ليس هو كان بغير اعتبار عن قولنا ليس هو

والحكم به فلا خلاف ان قولنا ضرب زيد في قوة قولنا
زيد ضارب ويكون قولنا زيد موصوفا وقولنا ضارب
محمول بحسب الحال وهذا المكلف الجواب في ان
قولنا ضرب زيد يعني واسطة بين المولية والشرطية وليس
الحكم فيها بالشرطية حتى يكون عليه ولا بالانفصال او بالانفصال
حتى يكون شرطية وانما اندفع بل ذكرنا ان قولنا ضرب
زيد في قوة قولنا زيد ضارب فيكون حكمه بشرطية فيكون
كما هو الواقع في الحليات الموجبة والله اعلم بما لا يعلمون
معدما والثاني تاليفا اي ان يكون الحكم في القضية بشرطية
سواء او سلبه عند شرطية سواء الحكم بالانفصال في معنى
او بالانفصال عنه وانما عرّف الحكم عليه في الشرطية بالجزء
الاول في تنبيهها على انه لا بد ان العمل ان الحكم في الشرطية
انما يصح في الجزء الثاني فلا يكون الجزء الاول محكوما عليه
عند بل هو يتلوه الحكم الموجب في الجزء الثاني فلو قال ان
الحكم عليه بشرطية الشرطية يعني قدما سواء كان محكوما عليه
كان قضية انضوصا ما ذهب اليه رباب الميزان فلذا قلنا

عنا لما ذكره حتى يكون محكوما على المذهبين فكله قال ان
الجزء الاول ليس قدما سواء كان محكوما عليه كما ذكر في الميزان
او لا يكون محكوما عليه كما ذكر في العلم الحديث والمراد
ان كان متضمنا معناه قد سبق ان القضية الشرطية تنقسم الى
اجزائها الى ثلث لثبات الاول باعتبار الحكم كما سبق
الثاني باعتبار الشرطية كما ذكرنا سابقا ان كانت مذكورة
القضية فلا شبه وان كانت محذورة حيث شامته الثالث
باعتبار الموصوفين فما اخرج عن القيمين الاولى ولو بانها
الاجالية شعر في التسم الثالث فقال ان المراد من القضية
ان كان جزئيا سميا القضية شرطية كقولنا زيد كاتب
ولكن لو كان كذلك فان قصده بعض المعنوم سميت القضية
طبيعية كقولنا الانسان نوع وان قصده بالانفراد نوع
ان بقية افراد كلا او بعضا في القضية المحصورة سواء
كانت كلية او جزئية ولا اي وان لم يكن ليس كقوله
على قدما الوجه سميت القضية بشرطية وقد روي في هذا القسم
لما لم يأت الوجه ان القضية على ان تقسم القضية الشرطية الى

الموافق لذلك كقوله الشيخ ليس كايضا لظهور ان الاول
الرعية كما ذكرناه وقد عرفت ان جانب الشيخ بان المقصود
الفقيه العترة والحيت الفقيه الطبيعية واقص على ما
في الاول فاما واختلفت الاخرى في معنى الفقيه العترة
فقال بعضهم ان الفقيه العترة ما يعبر به في العلم
الحكيم ويحصل منه وعلى هذا يعبر على الشيخ ان الفقيه العترة
هذا الفقيه هو في الحقيقة والملة فان الحقيقة لا يكون تارة
بهذا المعنى فلوحظ من المتصور ان الفقيه العترة بهذا المعنى
حصريا في الاشياء بالجملة فان كان المقصود من الفقيه العترة
البحر ان يصر في الاول والثالث لا يكون مستقرا في العلم
الاربع كما ذكره المصنف وان كان المقصود من الفقيه العترة
المعنى العترة ان الفقيه العترة ما يعبر به لان يحصل كبري للشكل
الاول فانما يجب ان يقابل الحقيقة في الحقيقة والعقود بهذا
المعنى على ما بينه فقلنا هذا زيد وليند انسان من هذا
انسان من جهة القضايا الطبيعية على ما بينه فقلنا زيد انسا
والانسان نوع فانه لا يتبع قضايا على هذا المعنى فليست القضية في

الوقت ان ذلك كقوله الشيخ وسقط ذلك لان ذلك
حينئذ ان هذا سمي على ما بين ان الاول الحقيقي على واحد
وليتبين ما ذكره بعض المحققين ان ان قيد المقول على الكثير
يخرج الجنب الحقيقي لانه يقال على الواحد كالعلى الكثيرين
ذكره الخواشي الشريفة الشريفة في ما بحثا حين من شرح
المقالة ان كون الاول الحقيقي مقولا على واحد انما يجب
الظاهر اما يجب الحقيقة فالجزء الحقيقي لا يكون محمولا على
شي اصل بل يقال في علمه العترة ان الكثرة فيقول
عليه لا مقول وكيف لا وحمل على الفقه لا مقول فقلنا اذا قيد
في الجملة الذي هو المنه من امين متعارفين وحمل على عزه لفظا
متنع واسا فذلك هذا زيد فلا يكون من ان او بل كان هذا
اشارة الى الخلف المعين فلا يراد زيد ذلك الخلف والافلا
حمل يجب المعنى كما عرفت بل يراى من من موسى زيد او صاحب
اصد راي وهذا المزمع كل وان فرض الخصار في شخص واحد
حيث قال محمولا على المقول على الشيء لا يكون الا كذا ثم كلا
ان الموضع في الحقيقة الحقيقية يجب ان يكون مستقلا

فانه

متى جرت بحيث يتبادر منه الخفض المعين بحسب الاستعمال
 كان موضعها الخفض عين كما في قولنا زيد كاتب او لم يكن
 موضعها له ولكن كان محصورا به بحسب الاستعمال كما في قولنا
 هذا زيد والافاق فرقا ان السادة الاشارة والضمائر
 محصورة مع محب على الوضع على راي المعنى لكنها تنفرد
 منها الخفض المعين في الاستعمال فالقضا المشتملة عليها متحدة
 في انقضاء الخفض سواء قلنا انها موضوعة للاشخاص
 المعينة كما ذكره بعض المحققين او بانها موضوعة للمفردات
 كناية صادقة على كونها من الخفية كما هو راي المعنى
 المؤيد بان الخفية الطبيعية تكون داخلية فيها لا يبان
 فيه كنية الافراد فان المتبادر من هذه العبارة ان الحكم
 على الافراد الا انها لا يكون معنية على ما يقتضيه قاعدة جزم
 التي الى العند وفي صلاحة الحكماني حيث قال ان المصنوع
 ان كان جزئيا فالقضية تخفية وان كان كليا فان يبين
 كنية الافراد كلا وبعبارة اخرى المحصور وان لم يكن كنية
 الافراد فان لم يصح لان بعد ذلك كنية وجزئيه انما الطبيعية

سبعة

والافاق المبهلة فركلانه وهو صريح في ان الطبيعية داخلية
 فيها ليس بين كنية الافراد مع ان ذلك يتنافى بما اقره عند
 المؤيد بان ان التي تدخل على كلامه متحدة بما يصح في العند
 على ان يكون كل من قولنا الطين انسان فانه مبهلة مع انه
 لا يصح للطينية والطينية فاحتاج الجعل الماهو والرافعة
 بمعنى كية او انما صله مع ان ذلك خلاف الظاهر فلا يها
 اليه في مقام التعريف **المادة** ان المصنوع في القضية المحصورة
 والحق بها لا يجب ان يكون كناية كما ذكره شرح ارساله فان
 قولنا كل حيوان فانطق انسان قضية محصورة مع ان المصنوع
 فيها لا يكون كناية لما سبق من ان الكلية والجزئية محصوران معا
 المرددة من هنا قال المعنى ان المصنوع ان لا يكون جزئيا فان
 ما بين كية افراد هي المحصورة وظاهر ان لا يكون جزئيا ليسهل
 المركب والمردد فيكون احسن من العبارة الدالة على ان المصنوع
 في القضية المحصورة بحسب ان يكون كناية ولقد في هذا بحث
 وهو ان لفظ الكل يحتمل معاني ثلثا كما ضح به بعض المحققين
 في شرح المطالع الاول ان يكون لفظ الكل كناية قولنا كل انسان

ان قوله ان كنية
 كية وجزئيه
 في الطبيعة انما يكون
 في الطبيعة انما يكون
 في الطبيعة انما يكون

حيوان ايحي هو ان يحل عليه الحيوان الثاني ان يكون
 بمعنى مجموع افراد كافي قولنا كل انسان لايهيه هذا البيت
 اي مجموع افراد الانسان من حيث هو مجموع لايهيه هذا البيت
 الثالث ان يكون بمعنى كل واحد واحد من الافراد كافي قولنا
 كل انسان ناطق اي كل واحد واحد من افراد الانسان
 ناطق اذا قلنا هذا فنقول ان القضية الاولى يكون اولها
 في المطلق من النكف والقضية الثانية من صحتها في القضية
 المحصورة بلاكلفه واما القضية الثالثة فلا يظهر ان يكون
 في معنى ان الامور المذكورة فلا يكون التقسيم المذكور حاصل
 وربما كان ذلك هذه القضية داخله في القضية الحقيقية
 فان مجموع الافراد من حيث هو مجموع لا يحتمل الكثرة فيكون
 الرصع تخصا منها وقد يجاب ايضا بان المقصود هو الحقيقة
 الحرة اما في المطلق او في الحقيقة المثل الذي ذكره
 لانه لو كان معينا في معنى من المطلق او الحكم بغيرها لكان سائلا
 في معنى ما فان قيل فعلى هذا خرجت القضية الطبيعية
 اية فيبقى ثلثا لا شأنا كلفه الشيخ قلت ان القضية

الطبيعية لم يكن معترضا في ذلك وكما معترضا في المطلق فترتبة المطلق
 انما يجب عنه كما يقال ان القضية الطبيعية لا يقع في كبري الشكل
 الاول وكما يقول في سباحة الحكم ان القضايا الطبيعية
 ليست متفك فان قولنا الانسان نوع لا ينحصر في قولنا النوع
 انسان فان منهم الانسان لصديق عليه النوع فيحق القضية
 الاولى وانما معنى النوع فلا يصدق عليه الانسان فلا يحسن
 القضية الثانية هذا اذا اورد الاشكال المذكور على تقسيم
 واما اذا اورد على تقسيم النوع فالجواب يظهر فان هذه القضية
 لا يكون مستقلة في العلوم الحكيمة في خاصيتها من المستخرج منها
 الشيخ فليثاقل وتلخيص الحقيقة من يدان القضية المحصورة
 القضية الجزئية المحصورة يجب ان كل مادة صدقت المحصورة
 الجزئية لان الكونية المحصورة ثابتة للجميع او لبعض وعلى المقدرة
 لصدق الجزئية المحصورة وبالعكس ذكره ظاهر ولا بد من
 الجزئية من وجدة المصنف حقيقة وهي لما رجعت اشارة الى
 لتقسيم القضية الجاهلية ونحوها واختلفت الجاهلات
 في ذلك فقال بعضهم ان الكونية القضية ان كان على افراد

او مقدرا فالحقيقة
 او مقدرا فالحقيقة

الخارجية المحقة بحسب الخارج في القضية الخارجية وان كان
 على الافراد المقدر بحسب الخارج او على مطلق الافراد سلم كانت
 محقة او مقدره هي القضية الحقيقية واستجزيان هذا القسم
 لا يكون عام للجواز ان يكون الحكم محصورا بالافراد الذهبية
 فلا يكون القضية مندرجة في الحقيقة ولا في الخارجية ولذلك
 قال بعضهم ان القضايا تلك اقسام حقيقة يتناول الحكم فيها
 جميع الافراد المحقة والقدرية وخارجية يتناول الافراد الخارجية
 المحقة وذهنية يتناول الافراد الخارجية في الذهن فقط ولا
 تخفى عليك ان القسم على هذا الوجه او على من القسم على
 السابق لكنه يدل على ان الحجبة الحقيقة على متناول الافراد
 المحقة والمقدرة مع ان ذلك غير لازم اذ قد يكون القسم
 السابق ان القضية الحقيقة على قسمين الاول ان يكون الحكم
 فيها محصورا بالافراد المقدره الثاني ان يكون الحكم
 فيها متناولا للافراد المقدره والحقيقة معا فلا ينبغي ان
 بما عيّن بالقسمة الثاني كما يدل عليه هذا القسم فلا يخفى
 القضية محتمل ان يكون الحكم فيها متناولا للافراد الذهبية

والخارجية المحقة والمقدرة لا يتناول القضايا المستندة
 على الحساب وظاهر ان هذه القضية لا يدرج في قسمي الحقيقة
 والخارجية والذهنية على القسمين فلا يكون أيها محصورا كما ذكر
 من الامور بل نقول ان هذا وارد على قسمي الحقيقة ايضا
 فان الخارجية على ما ذكره محصورة بايكون الحكم فيها
 الاول الخارجية المحقة والحقيقة محصورة بايكون الحكم
 فيها على الافراد الخارجية والذهنية محصورة بايكون الحكم
 فيها على الافراد الذهبية فالقضية التي يتناول الحكم فيها
 على الافراد الخارجية والذهنية معا لا يكون مندرجة
 في قسمي السابقين الثالث فلا يكون المحصورها صحيحا على انه يدرج
 على قسمي الحقيقة على اخره وان القضية الحقيقة بقسميها متناولة
 سبق ان التعريف المتفاد من عبارة المص لم يكن في محله
 كما ذكرنا في القسم الثاني غاية ما في الباب ان المتفاد
 من القسم الثاني لا يتناول المقدره ولا المستندة الى الحقيقة والتعريف
 المتفاد من عبارة المص لم يكن المستندة الى الحقيقة العلم
 والاولى ان يقال ان الحكم في القضايا ان كان على جميع الافراد

المقدرة

لا يتناول المقدر الثاني منها
 فالاعتراض بان مقدر الحقيقة
 لم يكن جامعا امرين ترك من
 القسم الثاني والقسم المتفاد
 من عبارة المصنف

الموضوع ذهبا كان او خارا جيا محققا او مقدرا بغيره
هي القضية الخارجية وان كان الحكم فيها مخصوصا بالافراد
الذهبية فمقتضى القضية الذهنية ولا يخفى على من هذا العلم
احسن النشآت المتضمنة في القول وانما القول ما ان
القضايا المستقلة في المعنى انما كان على الوجه المتعارف
الاول فالحق في القضايا المستقلة ان يكون على اعتبار
من النظم الاول فغيره يظهر لذكره حتى ان القضايا
المستقلة في المعنى متساوية للافراد الذهنية والخارجية
الحققة والمقدرة معا وان القضايا المستقلة في الحكم الطبيعي
محصنة بالافراد الخارجية محققة او معدلة وان القضايا
المستقلة في علم المنطق مخصوصة بالافراد الخارجية الذهنية
مقتضية للمعنى القضية المستقلة في العلوم لا يجدي في الخلق
القضايا الذهنية ولا في تخصيص الخارجية بالافراد المحققة
ولا في تخصيص الحقيقة بالصدق عبارة المعنى ^{كل} وهو ان تخصيص
الخارجية بالقطاعات الجوهرية كالأفراد لا يرد من الجوهرية

الجوهرية الخارجية وذلك لا يستقيم في القضايا الذهنية كقضية
الجوهرية الذهنية في الأول على عبارة الحكم ليس ولو اريد به
الجوهرية المطلق المتناول الخارجية والذهنية فذلك امر مشترك
بين الموضوعات والموضوعات فان الحكم على في الترتيب
ان يكون مستورا فيكون مرجحا في الذهن قطعا ويجب
بغيره ان الخارجية ان كانت خارجية يجب فيها الجوهرية
وان كانت ذهنية يجب فيها الجوهرية الذهنية ولا يجري هذا
التفصيل في الترتيب لانها متضمنة لجوهرية الموضوع في كل فرد
فبذلك تحقيقا او معدلا او ذهنا يثبت له اختصاصا بالخارجية
التفصيل فانه لا يجري في الترتيب قطعا ومنها ان المراتب
الجوهرية من الموجودات المتصلة الثابتة لكل فرد ^{من} ومن
وهذا مخصوص بالمجليات فاما اذا حملنا القول على كل فرد
افراد الموضوعات يجب ان يكون لكل فرد منه وجود على رتبة
ذهنا او خارا وما الترتيب في انما يقتضي العلم بالافراد
لوجه اجمال فانا اذا تفقنا ان فردا من حيث انها ما صدق
عليه العتق ان كان لها ان يحكي بلب الحمل سواء كانت الافراد

موجودة لموجود آخر ولا فاقضاة الوجودات المتعددة ^{بشيء}
لكل فرد على سبيل التخصيص حضايح الوجبات ومنها ان
وجود الموضوع يحتاج للمركب الماصية الفقيه وهذا مشترك
بين الوجبات والشيء والى ما يجب لثبوت المحل للموضوع
في نفس الامر هذا محض من الوجبات اذ لا استتاه في ان
الشيء لم يكن مشتملا على ثبوت المحل للموضوع فلا وجبه
لا فضاها للوجود للامر الثاني ومنها ان الملازم الوجود
هنا الوجود الباقي مع ثبوت المحل وذلك لا يجب في الشيء
فانما انما يقضي الوجود لتحقن حكم فلا يميزه بقاءه مع ثبوت
المحل ولا يخفى على ذلك ان هذا الوجه قريب من الوجه السابق
فان ما الوجود السابق الى ان الوجود المشترك بين الوجبات
والشيء ليس فيه الحكم واما الوجود المحض بالوجبات
وهو ما يقضي بثبوت المحل وما ل هذا الوجه الى الوجود
المحض بالوجبات ما يتحقق بثبوت المحل فاذا كان
بثبوت المحل متقضا لذلك الوجود كما يدور عليه الوجه
السابق فكان باقيا مع بقاءه كما يدور عليه هذا الوجه فاقضاة

اقضاة ثبوت المحل للموجود لم يترك كون الوجود باقيا منه
لظهور بقاء العلول مع بقاء العلة المتقضية له وانما اخطا
في هذا المقام اخطا به باطراف الكلام وقد جعل حرف التبع
جزء من جزءا ثانيا في القسم آخر المتقضية باعتبار العدول و
التخصيص بيان ذلك ان الفقيه ان لم يكن مشتملا على
السبب في الوجبة المحتملة وان كانت مشتملة عليها فان جعلت
جزءا من الموضوع اذن المحل او من كونه الشيء موجب وله
الموضوع او معدولة المحل او معدولة الطرفين وان جعل
جزءا من الموضوع ولا من المحل فيسري بالعدول وقد
بالسبب البسيط ايضا هذا هو المشهور بين الجمهور من القدماء
وقد اخرج المتأخرون فقيه اخرين من وجبات السبب
قالوا ان حرف السبب اذا لم يكن جزءا من الفقيه فاما ان
يكون الحكم فيها فان هذا سلب المحل عن الموضوع في السالبة
البسيطة اما ان يكون الحكم فيها بان هذا السلب امر واقع في
الامر بمعنى ان الموضوع كذا ليج ان يحكم بوضع السالبة فان
في الوجبة السالبة المحل وقد اخطأ بعض المحققين في تحقيق ذلك

ب

تخصيص الاحجاب في صفات الشكل الاول فان يكون بطريق القيد
او بطريق التخصيص الكلج ان اطلاق القول بان حرف التبع
اذ لم يكن جزءا من الفقيه في السالبة لا يحد من هذا المعنى
بل لا بد من اعتبار التخصيص المذكور في شرح المطالع كما قلنا
عارة مقابل وكن مستقطبا وقد اخرج بكيفية الفقيه في
كتاب البيان جزءا اعلم ان كل فقيه مستند على نسبة ثامة خبرية بان
الطرفين في كونه بكيفية هي الضرورة او اللا ضرورة ولم يكن
الكيفية مادة الفقيه هنا ما اخرج من سواء كانت موجبه او سالبة
فلما اخرج من قيمتها باعتبار الموضوع الى المحصوره وعبرها واما
حرف السبب في العدول وعبرها اراد ان يشير الى قيمتها
الكيفية الحاصلة للنسبة فقال ان هذه الكيفية ربما يعبر عنها
بعبارة يدل عليها صريحا بعبارة وهي الفقيه المشتملة
عليها سواء كانت حقيقة الوجه ان كانت حقيقة المتضمن الاحجاب
والسبب في المركبة والاخرى السبب في البسيط على نسبة اقضاة
لان الحكم فيها ما يترتبة النسبة بالطريق ذات الموضوع جزءا
هي هي في الضرورة او بالظن او بصف الموضوع في

المنسوبة العامة او بالنظر الى وقت معين في الوقت او غير
في المنسوبة او بدوامها بالظن خاتمة في المادة المطلقة
او بالنظر الى وصفه في الوعية العامة او بصفها اي بكونها
خاتمة في الفقه في المطلقة او لعدم ضرورة خلا
في الحكمة العامة ولقد بينه هنا على فان النسبة
الضرورة بكيفية واحدة من الكيفيات المذكورة فان
يكون موجبة على الكيفية فانته الوجبات والسبب بالمجارية
في الصريح على الترتيب وعلى الترتيب في الخاتمة بالمادة فان
بالوجبات لما ذهب اليه القدماء حيث قالوا ان المادة سواء
الكيفية الحاصلة في الوجبات على ما اشار اليه بعض المحققين
شرح المطالع حيث قال اما على اي القدماء من المنفقتين
فالمادة ليست كهيئة كل نسبة بل كهيئة النسبة الاجابية لان
كل كهيئة نسبة اجابية في نفس الامر بل كهيئة النسبة الاجابية
في نفس الامر بالوجوب والايمان والاستدلال في كلامه
ان النسبة مطلقا اي بول كانت حلبة او شرطية مشتملة على
النسبة المزودة بالكيفية فان النسبة باعتبار الكيفية لا تجري في

ب

ب

ب

ب

في شرح المطالع حيث قال في صورة الموال ان حرف القلب
ان كانت جزا من الفقيه ففي المودول وان لم يكن جزا منها
ففي السالك البسيط فافيد القول بان هنا قضية اخرى غير تلك
في شيء منها فاجاب بان الملب خارج عن المحول في السالك وفي
المحول الا ان في السالك المحول زيادة اعتبارا ما في السالك
الموضوع والمحول في القضية الاجابية عنها وترفع تلك القضية
في السالك المحول بمسند الموضوع والمحول والمسند الاجابية
ورفعها في الموضوع ومحل ذلك السلب على الموضوع فانه اذا روي
اجاب المحول على الموضوع لصيق سلب عليه في كراهة التلب
فيها بخلاف السالك فان فيها اربعة امور لصود الموضوع و
تصور المحول وتصور القضية الاجابية وسلبا وسلبا السالك
المحول حيث هي تلك الامور على السلب على الموضوع كل ذلك محال
وعلم بان تعللنا هذا المقام ان القول بالمسند السالك المحول
ينافي القول باحكام كثيرة متعاقبة من التقديم في القول ان
المسند لبعض حروف الموضوع كذكره المعرف فان هذا الحكم
متفق على المسند السالك المحول لانها لا يتصور وجود الموضوع

فمنه يخص هذا القول بالاجاب الحاصل في المسند المسند
او في المسند المدولة المحول انك في ان حرفة الفقيه
اربع كما ذكره المحقق في حقه قال ان الفقيه المسند اربعة
على المحل عليه ووجه المسند بينها وتوحيها اولاً ووجهها وهذا
الاربعه معلومات واما كذا في الاول من التصديقات
التي من شأنها ان يكتب بالقول النتائج وادراكها في
اعني اذ ذلك ووجه المسند اولاً ووجهها هو المسند بالتدقيق
الذي هو من شأنها ان يكتب بالنتيجة وليس في هذا الادراك كما
تم كلامه ولا يخفى ان المسند السالك المحول متعلق بمسند اجابة
ولا بد ان يحل القول ما يترتب من الاجابة فيقول بطريق الاصل
الوكيل لا يتطرق في الاستغناء كما هو الظاهر انك انهم يحل
بانه السالك لا يترتب في صفة الشكل الاول ولوم القول بوجه القول
السالك المحول يحل القول بان السالك لا يترتب في صفة الشكل الاول
لظهور ان السالك على هذا التقدير مسند للمسند السالك المحول
فان كانت هذه المسند نتيجة كانت السالك المساوية لها
نتيجة ايضا ولا يخلو قاع المسألة كما لا يخفى وعلى هذا

الحملات كذا تجري في المنطيات ايضا ولذا قال وقد يخرج
 كيفية النسبة اي كيفية النسبة الخاصة للقيمة مطلقا وانما
 شرطية اوجبه وفي هذا يلحق المحققين حيث حمل كيفية
 محضصة بالنسبة الكائنية في الحملات فقال في شرح الرسالة
 ان نسبة المحمول الى الموضوع لا بد لها من كيفية ثابتة في كل
 قسم اضاف النسبة الى المحمول مع انها حارة مستقلة بالموضوعين ثم
 حقت كيفية يبرز النسبة الكائنية بين المحمول والموضوع
 المحققين بالحملات فالحاج في اضافتها الى المحمول الى كيفية ثابتة
 في محققين الكيفية بالحملات الى كونه اخرى ولا كذا في عبارة
 المعرفه قال يخرج النسبة من مضافتها الى المحمول ومن مضاف
 المحققين بالحملات فاستلزم النسبة على المضافه وتخصيص
النتائج ان القضايا البسيطة المشبهة التي هي في المتعلق
 اليها المتعلق ثمانية فلا ينبغي ان يتصور على ان كونه حصة
 الرسالة حيث تركه الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة مع ان
 ذكرها في ضمن الوقتية والمنشئة المكتبة ولقد هي هنا الجا
الاول ان المطلقة العامة لا بد من كيفية النسبة بالضرورة

او لا بالضرورة فلا يكون سرجة فكيف يخرج ذكرها في صدادا
 ويمكن الجواب بالذكرة المحقق الطرسية شرح الاشارات
 ان الاطلاق يقابل الترجمة تقابل لعدم الملكة وقيل
 المطلقة في المجزئات كالمقدالة في الحملات ثم كلامه في
 ما افاده الشرح المحقق في شرح المطالع حيث قال ان نقل
 ليس كيفية النسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة وكيفية
 لا بد ان يكون مغايرة لوقوع النسبة الذي هو المحكوم فالنسبة
 حرة للمقتضى خارج للموضوع والمحمول والمحمول وانما حدها
 في المجزئات المجاز كاحد في الحملات والمنطيات ثم كلامه
 وهو يخرج في ان المطلقة العامة لقادتها من انما المرجح
 بطريق المجاز فان وقع المنحاز لان الدلالة على الجزئية انما هي
 في ان كانت من المجزئات بطريق الحقيقة فاستقاء الدلالة على
 الجزئية في المطلقة العامة انما ياتي في عدتها بطريق الحقيقة ولا
 ياتي فيها بطريق المجاز لا يستفاد من كلام المحققين المذكورين
 على نقلها **الثاني** ان المراد من كون المحمول ضروريا للموضوع
 ان يكون سخيلا لانها كمره كانت هذه الاستحالة تامة

ان امر

من الموضوعات

من ذات الموضوع ان غير هذا للثبوت على هذا التقدير لا يمكن
 من الضرورية فليزمن ان يكون متساويين وان كانت الضرورية
 للثبوت متساويين كان لتقتضي اعنى المطلقة والممكنة العامة
 متساويين لما سبق من ان لقيض المتساويين متساويان مع
 الضد صرحوا بان الممكنة العامة اعنى المطلقة العامة لا يمكن
 الاقتضاء الضرورية بما لا يقتضي احتمال الاثبات ان الممكنة المتساوية
 بحيث يكون الاستحالة ناشية من ذات الموضوع فليزمن هذا القول
 بان الضرورية احضر من الذاتية وانصح ان الممكنة العامة تتم
 من المطلقة العامة **الثالث** ان الممكنة العامة اما بديل على سبيل
 الضرورية عن الجانب الخلف في شئ على ما ذكر في الجواب الثاني
 ولا يدل على ثبوت الحكم في الجانب الموافق اصله فليزمن بالنظر الى
 الجانب الموافق لا يكون قضية بحيث يصح عدها من التصانيف الموجهة
 ويكون الجانب باذكرة بعض المحققين في شرح الطالع عن ان الممكنة
 ليست قضية الا بالضرورة وليس فيها الجانب وسبب موضوع ومحل
 عن كلامه وكانه يلزم ان ذكر الممكنة العامة في القضايا الجزئية
 انما كان على سبيل التجوز لا سقوداها اعتبارا وقضية وجوبية

واظهر ان هذا امكانا ليس اخر **الاول** انه يمكن ان يكون المتساوية في
 كل قضية ممكنة بكنية محصورة في نفس الامر وانما تلك الكيفية
 ليس باداة سبب كانت في الموجبات او في السلبات فالمراد
 بالمراد ان كانت متساوية لهذه الكيفية الثابتة في نفس الامر في القضية
 صادرة وانما القضية كاذبة اذا مر بهذا فتقول اذا تصورنا
 القضية تلازمها اذ وجبنا ان اجزينا بان القضية لا يمكن
 في ان هذا الحكم لا يمكن صادقا اما اذا قلنا ان رويته
 معلومة او مضرورة او مضرورة فان قلنا بان النسبة
 الطرفين ممكنة بكنيته في نفس الامر يلزم ان يكون الطرفان
 ايضا قاسمتين في نفس الامر ليلزم ان تحقق النسبة بينهما
 في نفس الامر فيحقق الطرفين في نفس الامر مع ان ذلك
 لا يلزم بالضرورة وان قلنا بان النسبة هي التي يمكن تحققها
 ولا يمكن بكنية محصورة في نفس الامر يلزم ان لا يمكن تحققها
 القضية العامة بان كل نسبة ممكنة بكنية محصورة وبطل
 الحكم بان مدار الصديق على مطابقة تلك الكيفية الثانية
 في نفس الامر **الثاني** ان الممكنة العامة الموجبة والمتساوية

ان الحكم بالاجابات والسلب انما كان بالنظر الى الجزئية **الاول**
 لانه المذکور صريحا ولا بد المتطوّر ولا **الثاني** ان الجزئية
 من القضية المركبة بحيث يكون مذكورا بعبارة غير مستقلة
 حتى يكون المجمع قضية واحدة مركبة من كينيتين مختلفتين
 بهذا يكفينا ان تعريف القضية المركبة لا يقتضي تجميع قولنا
 كل انسان ضاحك وقولنا لا شيء من الانسان ايضا ضاحك
 هذا المجمع من حيث هو مجمع وان كان متفردا على كل من
 الا ان الجزئية الثاني لو كان مذكورا بعبارة غير مستقلة فلا
 تعريف القضية المركبة على جميع القولين المذكورين **الثالث**
 النسبة بين القضية الموجبة وبين القضية المركبة هي المطلقة
 فان كل ما يصدق عليه انه قضية مركبة يصدق عليه انه قضية
 ولا يمكن ظهور ذلك القضية الموجبة يجوز ان يكون بسيطة فلا
 يمكن القول بان كل قول موجب مركبة **الرابع** ان حصل السلب
 في الثانية وحصل المركبة في السبع انما كان بالنظر الى القضايا
 الجزئية في بيان الاحكام المنبثقة من الحق او من غير ذلك على المعنى
 هذا قضاي اخرى غير مذكورة في ذكرين الاشارة ولا يفي

الحصر بل انما قلنا ان هذا جزو ما ذكرنا من ان المهم
 هنا القضية الموجبة المشبهة وعلى هذا ان ادعيتم ان
 قضاي اخرى سواء كانت سلبية ومثبتة او مركبة لا يمكن
 لا ينافي في الصريح ذكره الله على انما نقول ان عبارة الحكم
 لا يدل على ادعاء المحصر بل يمكن الجواب عن هذا الجواب باننا
 لا نرد ادعاء المحصر بل ذكرنا ان سلبنا فالمتصغر هو القضاء
 المشبهة المشبهة لا حصل القضاء مطلقا **الثاني** ان المراد
 النسبة في قوله فان كان الحكم بعينه هذه النسبة يراد بها ما يتنا
 الوقوع واللا وقوع فيندرج فيها السلب لا حاجته الى السلب
 معا وهذا سلب اعتراض بان الوقوع لا يقتضي تناول السلب
الثاني في القضية من ان القضية لا يمكن ان يكون
الاول من القضية اذا قيلت بالادعاء او بالاضد **الثاني**
 القضية المستفادة من القيتين المذكورين متوافقة للقضية
 الصحيحة المعينة بهما في الكيفية اي في الكلية والجزئية متوافقة
 طائفي الكيفية اي في الاجاب والسلب فان كانت القضية
 الصحيحة المعينة بهما موجبة كانت القضية المستفادة منها سلبية

راجعه الى سلب الضرورة عن الجانب الخاص فلا يظهر فيها
 فرق بين المرجية والسالبة بحسب الظاهر فيقول ان من ذلك
 قاطبة المكنة الخاصة ايضا فان المرجية والسالبة فيها
 للمطلب الضرورة عن الطرفين لما الفرق المعنى من المرجية
 التالي من هذا القضية فليأتنا من ذلك لما نظر لا يخفى ان الحكم
 باللبا طرية غير المكنة العامة مما سبق امر ظاهر لا يحتاج الى
 المكنة فيها حقا اذ لو قلنا ان المكنة العامة متمثلة على الحكم
 في الجانب الموافق اجزاها على هذا التقدير متمثلة على حكمين
 محتملين فكيف يكون بسيطة وان قلنا انها لم تكن متمثلة على
 الحكم في الجانب الموافق كما هو الظاهر من عباراتهم وهو المذكور
 في شرح المطالع اجبر ان المكنة العامة لم تكن قضية على هذا
 التقدير في الوجه في هذه القضية وجعلها بسيطة اللهم الا ان
 يمتنع بالتحقق وهذه مركبات بيان ذلك انك اذا حكيت قضية
 محمول الموضوع فحكيت بها بالسلب عبارة غير مستقلة والى حيل
 كيفية تلك النسبة الاجابية بعيدة عن تلك المجموع قضية واحدة مركبة
 كقولك كل انسان ضال كما لا دالما فان قولك كل انسان ضال على اثنين

الضمير للانسان فقولك لا دالما يدل على ان تلك النسبة الاجابية
 بينها لم تكن دائمة فيكون السلب في الفعل والاحكام الاجابية
 دائما في حيث لا تدل على كونه النسبة بكون جهة القضية ومن
 دلالة على الحكم السلب يكون مرجيا لترك القضية كقضية مركبة
 مرجية وليس كل مرجية مركبة لان اعتبار الضرورة والدوام لا
 يوجب تركيبة القضية اذا لم يحصل بينهما من الموضوع والحكم
 مختلفان ايجابا وسلبا بخلاف الضرورة والادام فانها
 فوجيان حكما آخر بخلاف الحكم السابق بالايجاب والسلب
 اذ قلنا ذلك بترتيبهما في الدلالة الاولى ان حقيقة القضية
 المركبة ملتزمين الجواب وسلبه يمكن مدلا لايجاب والسلب
 الجزء الاول المذكور صريحا فان كان الجزء الاول مرجية
 كانت الضرورة القضية المتمثلة على الحكمين مرجية وان كان
 الجزء الاول سالبة كانت القضية المذكورة سالبة ومنها
 ان دفع ما يقال من ان القضية المركبة اذا كانت متمثلة على
 الجواب والسلب معا فلا ينبغي تخصيص بعضها بالمرجية
 وبعضها بالسالبة واما ان دفع ذلك لما اشرنا اليه من

الثاني فانه ان شرط في الاتصال والافصال مجرد النسبة المستلزمة
 للمركب فالواجب ان يكون الطرفان مركبين يتحدان على النسبة فواجب
 الادوات الثلاثة على الشرط لا مجرد ان يكونا قسيتين اتفاقا وهل
 ان قسيتين مجرد حذف الادوات والظواهر ههنا في بعض النسخ
 هو الاول والى سطر كلامه ههنا حيث قال وطرفا الشرطية قسيتان
 حليتان او مقتتان او منفقتان او مختلفتان الا انها خرجت
 اداة الاتصال او الانفصال عن القام واعترض الحق الشرطية
 بان مجرد حذف الادوات لا يكفي في مجرد الحكم من نصير الطرفان مقتتان
 بل لا بد من وجود مقتضى ايضا وقال بعض شاذي الكتابان
 كان البطل في القسبة المعقولة في اعراس حق وان كان في القسبة
 للفظ كحالة على عبارة المع في شرح الرسالة في اعراس ما
 لظهور ان طرفا الشرطية بعد حذف الادوات موافقة في اللفظ
 في القضايا المعقولة فانها النسبة لهما المعقولة في اللفظ او ما يخصها
 لاسحق القسبة في القسبة المعقولة فالتب بالاحكام المذكورة في المخطوط
 وعلى هذا فكيف يرد من القسبة المعقولة كقولنا ان ما يلي انفسا بغير
 من القسبة ههنا القسمة المعقولة وعلى هذا كان في بعض النسخ ما ذكره

المراد من القسمة المعقولة
 ان القسمة المعقولة هي التي
 لا يكون فيها شرط في
 الاتصال والافصال

المراد من القسمة المعقولة
 ان القسمة المعقولة هي التي
 لا يكون فيها شرط في
 الاتصال والافصال

المراد من القسمة المعقولة
 ان القسمة المعقولة هي التي
 لا يكون فيها شرط في
 الاتصال والافصال

عنها على ان نقول ان ما ذكره المعن كون الثاني لغير حذف
 الادوات قسبة بشكل بقولنا ان كان زيد سارا كان
 ناهيا بالنسبة الى المعن بان قولنا زيد سارا كاذب فالتعريف
 ان يكون قولنا زيد سار حاشية هذه القسبة بعد حذف الادوات
 قسبة مع اتفاق الادعان لزمته ان كان ذلك لافلا
ووافقا قسبة يريدان الحكم في القسبة المتصلة بالا
 او فيه ان كان ناهيا من ملاحظة العلاقة المرجية لذلك
 من القسمة اللزومية وان لم يكن شيئا منها في القسمة الاتفاقية
 والمراد من العلاقة الحالة المرجية الاتصال احد الجزئين
 بالآخر سواء كانت في نفس المعية بان يكون احدهما حلة للآخر
 او في نفس المتعاقبة وعبرها فاذا ربطت العلاقة وحكم بانها
 احكاما او سلبا في اللزومية المرجية او السالبة واذا لم يلا
 العلاقة وحكم في الاتفاقية الاتفاقية المرجية او السالبة
 لم يربط العلاقة او وجدت ولو لم تكن ملحقة وقدا سبه في هذا
 المقام على قولنا الاول ان العلاقة لم تكن محصورة في المعية
 فان المراد منها الحالة المستلزمة للاتصال او فيه سواء كان

او بعضها مطلقا
 سلبا شخصيا والاولى
 ايضا باعتبارها على كل شيء
 ان الحكم في الشرطية

المعنى لا يكون على وجه يظهر للثانيين بل هو امر الفلك كالا
 يعني فان قيل ان قولهم المتصلة لما حقيقته اربعة
 الجمع اربعة الخاوية على التقدير الاول منفصلة حقيقة
 متصلة على اوجه التثنية فلا يقيم ما يتقارر من جملة
 المعنى في تعريف المتصلة انها لا يكون حركيا الا من استثنى
 قلنا ان هذا القول ان لم يكن من المتشاكل فلا اشكال وان
 كانت منها موهوم على الحقيقة المرد للحول فلا يكون منفصلة
 ويؤيد ذلك ما ذكره الخاشي الشريفة الشريفة ان المتصلة
 لا يكون الا حلية موجبة فقد الحكم في الشرطية ان كان على جميع
 تقادير المقدم فكيفية يريدان التقييم للحصنة ونظايرها
 كالحج في الجملة باعتبار الموضع كذا كالحج في الشرطية ان كان
 على جميع التقادير الممكنة فهي المحصورة الكلية سواء كان محله
 عليه جنسيا او كل وان كان الحكم فيها على بعض التقادير مطلقا
 فهي المحصورة الجزئية او سلبا في الشخصية هذا ان بن كية
 الحكم بايراد التردد الدال عليها والاولى وان لم يكن كية
 الحكم فانه على جميع التقادير وعلى بعضها في الجملة وقد سبه

حرف فلا يوجد متصلة واحدة متصلة على اكثر من الجوانب
 ان العباد والاتفاق كالحج في المتصلة الحقيقية كالك
 مجريان في ما انفك لهم وبصفة الخلو في الاقسام المتساوية
 البنية الى هذا التفسير لان ان المتصلة المطلقة دخلة
 في الاتفاقيات وليس هي اقل كادركنا في المتصلة الاولى ان
 ما نة الجمع ما يحكمه في المناقاة عيب الصدق فقط يعني ان المنا
 معصية على جانبها كالحجيب الصدق متقية في جانب الكذب
 وكذا الكلام في ما نة الخلو فانها ما يحكمه في المناقاة كالحجيب
 الكذب فقط يعني ان المناقاة معصية على جانب الكذب
 متقية في جانب الصدق وعلى هذا يظهر التقابل بين الاقسام
 التثنية اما اذا جعل قوله فقط قيد الحكم يعني ان الحكم في ما
 الجمع معصية او المناقاة كالحجيب الصدق لا يفي او زعمها الى الحكم
 بالمناقاة كالحجيب الكذب وكذا الحكم في ما نة الخلو معصية في جانب
 الكذب لا يفي وزعمها الى الحكم بالمناقاة في جانب الصدق وكل
 ما يوجب ان يكون الحكم فيها بطريق الانفصال الحقيقي هو ما يوجب
 الحكم في بطريق من الجمع ويعبر عن الخلو في التقييم على هذا

اجزاء الاول على الثاني او سدا لاه وصار كان الحق ان يخلو
 على القضاة او معنولين لامرنا **المقالة الثانية** ان المقصود الاثبات
 ما لا يكون العلاقة المستلزمة لمصلحة سواء كانت تحققة غير محتملة
 او لم تكن تحققة ويترتب على ذلك ان المقصود الاثبات لا
 يكون بين صادقين **ان** ان الواجب في المقصود الاثبات
 ان لا يكون العلاقة لمصلحة الحكم كما ان المقصود المروية
 ما كانت العلاقة لمصلحة فيه فلا واسطة بين المروية و
 الاثباتية على هذا التقدير وفي هذا رد لمن قال ان الحكم
 بالانضال ان كانت ناشيا من ملاحظة العلاقة وجودا
 حتى المقصود المروية وان كان ناشيا من ملاحظة العلاقة
 عدما ففي المقصود الاثباتية وان كان الحكم فيها من ملاحظة
 العلاقة وجودا او عدما ففي المقصود المطلق واذا قد صرح
 المصنف بان العلاقة اذا لم تكن لمصلحة وجودا فهي الاثباتية **ان**
 المقصود المطلق في الاثباتية وظهر ان المقصود المطلق
 والذي يهتدى به الناس ان يقتصر المقصود الى اثباته او الى
 الاثنين راجع الى تحقيق معنى الاثباتية فان اعتبرها

يكون العلاقة لمصلحة عدما انجبه الصراحتان كما قيل وان
 لم يعتبر فيها ذلك ما كان يقال ان الغرض المقصود ان
 فيها ان يكون العلاقة لمصلحة وجودا هي المروية وان
 لم يعتبر فيها ذلك حتى الاثباتية اندرج الصراحتان في
 المقصود الاثباتية كما ذكره المصنف **ملاحظة** ان حكومتنا
 ليست الا اثباتية **ان** ادلج في هذه العبارة **ملاحظة**
 ان المقصود يجب ان يكون طرفاها مستحقين في الموشى ولذا
 قال هنا ان المقصود ما حكم فيها ثباتي مستبين وقال في آخر
 العبارة انها التي حكم فيها ثباتي من ذاتي الجزئين وتبين
 بعضهم يقولون الحكم اما اسرا وفلا اداة فانه مقصود
 مستلزم على ثباته اجزاء والجزءين فلا يتم ان هذا القول
 بل هو محلي مجرد التحول ولذا سلم انها مقصود فلا يتم
 انها محبة في العلل والحكم فان هذا القول مما يقول به
 الادباء والحكام على نال من الغرض عن ذلك ايضا فلا يبعد
 ان يدعي ان هذا القول بالتحقيق مقصودان حقيقة ان
 فكانه يقال ان الكلمة اما اسرا وغيره ثم غير الاسم اسرا فلان

كونه

على فائدة **العلم** ان نفهم المحصورة ونظاها لا احتصاره
بالنقل ولا بالمستقل بل يجري في الشريط **سلفا** **العلم**
سلفا لافسار المذكورة في النقطيات انما كان على الحكم
لا على الموضوع كما في النقطيات فالحكم في النقطيات اذا كان على
المقادير والاضاع الممكنة من المحصورة الكلية سواء كان **العلم**
جزئيا او كليا **الثالث** ان المراتب التقادير هي اوضاع
الممكنة الحاصلة للعلم ولذا اضاف التقادير الى المقدم بطريق
الاضافة العنصرية وانما اعتبر ان التقادير لان عدم التقادير
يحيى ينزل التقادير المستقلة لوجب كذا في الحيات من النقطيات
كما يبدى في التام **وطريق التطبيق في الاصل** **فقرتان** **العلم**
او مستقلة او مستقلة **ان** **فقرتان** **العلم** **العلم**
في المتلا والمحمول الى ان الوجود في الوجود لا ينزل
على اثنين كما سبق التفتيح اليه **فقرتان** **العلم**
هذه القضية هنا اربعة اشارة الى ان تدلي اقسامها
اليه ولا يذهب عليها ان العبارة **فقرتان** **العلم**
كان قبل وجود الادوات **فقرتان** **العلم**

خبر

فقرتان **العلم** **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
كما كان في الاصل **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
عبارة في شرح الزبالة وغيره وقد سبق انما كان في **فقرتان** **العلم**
الحال في ذلك فليذكره **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
القضية الشريطية غير محصورة في المستقلة والمستقلة كما في **فقرتان** **العلم**
فيما سبق وظاهر ان طريق الشريطية بمثل ان لا يكونا مستقلة
في المستقلة ولا في المستقلة فلا يصح حصول الطرفين **فقرتان** **العلم**
القضايا المقارنة المستقلة في العلم الحقيقي **فقرتان** **العلم**
فقرتان **العلم** **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
على القضية باعتبارها اجزا لها شئ في بيان الاحكام
الجارية عليها باعتبارها اجزا لها شئ في بيان الاحكام
سباحث العكس من كونها بطريق معرفة انما كان **فقرتان** **العلم**
افترق بين ان التافق يحصل للقاعدة الكلية في اخذ
التفتيح بطريق الاموال ولقد احسن حيث عرف التافق
ثم ضبط وجوب **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
الاتحاد ايضا وانما قال انه اختلاف القضية مع **فقرتان** **العلم**

ويعني الاوقات كما يقتضيه القول ان في هذا ما يستفاد
عبارته ويرد عليه ان هذا المايل على ان يقتضيه العلم **فقرتان** **العلم**
المتنزه لا المطلقة العامة كما يشهد به الطبع السليم على ان
الاستقلال في الحقيقة كذا في العلم انما يكون اذا كانت المطلقة العامة
من الوجوه على سبيل الحقيقة مع ان ذلك ليس كذلك كما سبق
عليه بعض المتفقين في شرح المطالع حيث قال الحق ان العمل
ليس كغيره **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
ان يكون اما حائرا او متيقنا **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
جزا آخر القضية شارب للصحة والحول والعكر وانما عدا **فقرتان** **العلم**
في المرجحات بالحاجز كعدو العاكبة في الحيات والشرطي
من كلامه ولا يخلو **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
المطلقة العامة موجبة كما سبق **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
سنى على ان الضرورية شاملة على الحكمة والضرورة في اذا كانت
الحكمة العامة شاملة على سلب الضرورية كانت الحكمة العامة **فقرتان** **العلم**
للضرورة بلا اشتباه **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
بين الضرورية والحكمة العامة يحتاج الى مزيد بيان فاذا اقلنا

بان الامة المطلقة بناقضا المطلقة العامة لما مر من **فقرتان** **العلم**
ان المطلقة العامة ليست موجبة ويكون ان يقال ان فعلية **فقرتان** **العلم**
كما يستفاد من المطلقة العامة ليست موجبة ويكون ان يقال ان
فعلية **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
لا يقتضيه ان يكون كل واحد من **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
فلتأمل **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
بطريق اجمالي شامل للقضايا التافقة او ان يذكر **فقرتان** **العلم**
القضايا المتعاقبة على سبيل التفتيح **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
الادوية **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
العكس **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
للموجبة **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
الموجبة **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
في جميع الاوقات **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
جميع الاوقات **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
ذاتا **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**
في جميع الاوقات **فقرتان** **العلم** **فقرتان** **العلم**

بان التناقض في المفردات لا يكاد دل عليه كلامه في تعريف
 على التقييد اشارة الى ان التناقض الهبتيه نظر الميزان
 هو التناقض الكائن في القضايا كانه قال التناقض
 في فن الميزان المحتاج اليه في اثبات العكس وانما هو
 اختلاف القضية على الوجه الخاص وبهذا الميزان القول
 بان التناقض لا يجري في المفردات بل لا ينبغي الاقدام عليه
 ولا بد من الاختلاف في الكيفية والجهة والوقت فانها
 يرتبان مناه التناقض في القضايا المحصورة وبما في حكمها
 على اختلاف في الكيفية والجهة والوقت والكيفية
 في الاحجاب والسلب في القضايا المجردة على اختلاف في
 الجهة ايضا فلا بد من اختلاف في هذه الاسماء الثلاثة في
 المحصورات والمجربات ولما ما يفانرا الامور الثلاثة المذكورة
 فلا بد من الاختلاف فيها فحصل للمفردات التناقض وتتميز
 لاحد التقييد ولقد نبه بهذه العبارة على ان العبارة المهمة
 في احكام التقييد من انه لا بد من الاختلاف في ثمانية وجوه
 لا يكاد يتم بيان ذلك انهم حصروا وجوه الاختلاف في ثمانية وجوه

الاول وجه الموضوع الثاني وجه المولى الثالث وجه
 الزمان الرابع وجه المكان الخامس وجه الشرح السادس
 وجه الامتياز السابع وجه الجز والكل الثامن وجه
 القوة والفعل وتظهر ان الاختلاف في الواحدات الثمانية
 لا يكفي في احكام التقييد ولا يخفى ان الاختلاف في الوجوه الثمانية
 المذكورة حاصل في بعض المواد مع اتفاق التناقض كما يشاهد
 قولنا زيد كاتب اي بالقلم والواسطى زيد ليس بكاتب اي
 بالقلم الخديوي وفي قولنا العتق او جريد اي في الذهن
 ليس بجريد اي في الخارج وفي قولنا الواجب يعلم اي في
 من الوجوه ليس يعلم اي بالكنه وفي قولنا زيد صا رب
 لخاله ليس بصا رب اي لعدد وفي قولنا ارفع عينك اي دما
 ليس له على عشرين اي دنيا لفا لم يدل عن هذا الاطلاق
 واعتبار الاختلاف في كل ما يفانرا الكيفية والجهة ولا
 اشكال على ما ذكره المصنف في ثمانية الاشياء المذكورة نعم
 يعني ثمانية اخرى وهو ان اعتبار الاختلاف في الجهة ينافي القول

اللفظ من اللفظ وحينئذ النظر متصور لا يحل جانب الحق ولا يحد فوا
 بين الوجبة والسالبة في تلك العامة فافاضا عند الحكم للشيء
 عن الجانب الخالف صلا كانت موجبة او سالبة فكيف يجوزون
 لها مخالفة الضرورية في الكيفية مع قطع النظر عن جانب اللفظ
 اللهم الا ان يقال ان الاحادية السلبية هي تلك العامة
 انما كان باللفظ لا بالحق فافاضا عند الحكم للشيء
 من الوجه واذا عبر بصورة سلبية في السالبة على هذا اندفع
 هذا الاشكال لكنه يحتاج الى ان يقال ان القول باللفظ
 من حيث هو متعلق لا شغل له بالا لفظا انما كان بطريق الا
 فلا يتاخره النظر الى جانب اللفظ على سبيل التذكرة ولا يترك ذلك
 قبل ان انه يتجشون عن اللفظ بطريق العبر على وجه محقق
 متعذر ذلك لانه فاو رد عليه انه يقولون بان اتحاد الحقيقة
 في الكمالات لوجب اتحاد الزمان مع ان ذلك لا يستقيم
 في لفظهم كما يدل عليه قولهم آكد وأكيد واجابا لعلامة
 الشريف بان القول بان اللفظ من اللفظ بطريق العبر انما
 كان باعتبار الاعلى لا بطريق احصاء من اللفظ في بعض

لجنة العرب ثم بهذا اندفع شيء آخر وهو ان الملكة العامة
 متمثلة على المكروه لطايبا لوافق كما صرح به في شرح الطالع
 فكيف يتوكل انما تقتصر على المكروه في الكبر والكره والجنة
 وانما اندفع لما ذكرنا من ان ذلك انما كان باللفظ لا بالحق
 اللفظ والشرطة العامة الحقيقة الملكة انما ان الحقيقة الملكة
 عبارة عن العقبة التي حكم فيها بالبروت او السلب لا كان في بعض
 اوقات وصف الموضوع كقولنا كل من به ذات الحب يعمل
 بالاسكان في بعض اوقات كونه محبيا وسنبا الى الشرطة
 العامة فيا سببه الملكة الى الضرورة فكل ان الضرورة
 الذات او سلبها ما يتناقضان كذلك الضرورة محبة
 في سلبها محبة فمتناقضان ايضا فان قلت هذا المتأخر اذا
 فشرط الشرطة العامة بانها الحقيقة التي حكم فيها بضرورة سلبها
 الى الموضوع ما دام الموضوع اذا ظهرت بالحقيقة التي حكم
 بضرورة السلب في الموضوع فلا فارق فقلنا كل ما كان متجشرا
 بالضرورة في سلبها كناية كاذبة مع ان قولنا ليس بعض الكائنات
 حريها بالاسكان حين هو كناية كاذبا ايضا فلو صح ما ذكرنا

است

من يتفق التناقض بين الشرطة العامة والحقيقة الملكة لما
 هذا القول على الكذب قلت ان الحكم بالتناقض هنا متعلق
 ما ذكره المصنف في سياحت الموضوعات البسيطة ان الشرطة العامة
 ما حكم فيها بالضرورة ما دام الموضوع لا يتجه اليه التناقض بما ذكرنا
 فان الحقيقة البسيطة صادرة على هذا التفسير فلا محذور
 الكذب والمفارقة العامة الحقيقة المطلقة بيان ذلك ان الحقيقة
 المطلقة عبارة عن الحقيقة للحكم فيها بنبذ الحقيقة في بعض اوقات
 وصف الموضوع كقولنا كل انسان قائم بالفضل حين هو انسان
 ويكون نسبتها الى العرفية العامة كسبة المطلقة المستمرة الى الله
 فكل ان البروت في جميع اوقات لانها تباين الفعل السلب في بعضها
 وبالعكس كذا كذا المتشبه في جميع اوقات الوصف متناقض لبعض
 بعضها وبالعكس فان قلت فافاضا عند الحكم للشيء انما
 لو كونا مذكورا في باب الوجبات وكان الواجب على المصنف ان
 متعلقا الى العرفية في بابها المتوجهات قلت لعلنا متعلقا الى العرفية
 هناك تشبهها بغيرها في الحركة فان التناقض بالمشي لما علم التناقض
 بينها باعتبارها في المشي وعدا لما قلنا في كبرية الموضعين

فمتعلقا بالجنس كقولنا في الحقيقة بالمتعلق الكل فردا لما كانت
 التناقضات الوجبة على تعيين الاول الباطن والحق الذي يدل على
 حكم واحد الثاني المركبات وهي التي يدل على كبرية الجنس في الحقيقة
 والسلب والادعاء انما يتجلى التناقض في كلا الطرفين ففهم
 التناقض في الباطن لان معرفة التناقض في المركبات من قوه
 على معرفة التناقض في الباطن فاذا عرفت من بيان ان التناقض
 في الباطن مشعر في بيان التناقض في المركبات فقال وتكون
 الموضعين المرد من الحقيقة الجنس كقولنا في الحقيقة بالمتعلق الى
 كل فرد فردا والتفصيل هنا ان الحقيقة الموجبة اما ان
 يكون بسيطة واما ان يكون مركبة فالمتعلق في البسيطة بسيطة
 كقولنا في البيان السابق واما المتعلق في المركبة فمتعلق في
 على امرين الاول العلوي واجبة الحقيقة المركبة كقولنا ان المشي
 الخاصة متعلقة من الشرطة العامة والمطلقة وان العرفية
 حكيمة من العرفية العامة والمطلقة العامة الثاني بتناقض الاول
 كقولنا ان التناقض الشرط العامة الحقيقة الملكة وتبين التناقض
 الاول في المطلقة فاذا حصل هذا ان العلم ان سببه معرفة التناقض

ن

بالكلية **التابع** ان نقض الموجبة الكلية المركبة على ما ذكرته
راجع الى موجبة منفصلة ونقض الموجبة لظنه المركبة راجع
الى موجبة كلية مرقدة المحل وهذا ينافي في تعريف التناقض
بانه الاختلاف في الاحجاب والميل لطريق مخصوص وقطع
بعض المحققين بذلك فذكره او لا بصورة الاعتراض بان الفقه
المركبة الكلية اذا كانت موجبة كانت نقيضا ايضا للمنفصلة التي
فلا يكونان مختلفين في الاحجاب والميل بل بان اطلاق
النقض عليها على صيل الجزئية كلامه ولو جوزنا ذلك لم يكن
هذا كمن اكثر للمباحث المذكورة كما شهد به التامل الصادق
العقل **للمترجي** تبيين في الحقيقة مع ثبات الصدق والصدق
بما حاشى العكس من باطل النفي لثبوتها اليقينية تمام الاستدلال
بالجمل كاسيحي وانما قد راجع الى ما حاشى عكس النفي لثبوتها اليقينية
ان اثبات الحكم الثابت بالنظر الى منه اقرب اليقينيات
لهذا نظر الى مقتضاه واستخرج منه تعريف العكس المستوي بمقتضى
لكل الحرفة وبكيلة البصرية في اثبات الحكم وانما عرفت بالثبوت
منه المصدق في اننا نعلم ان العكس انما يكون مبدءا مستقلا

هذا المعنى وذلك انه انما العكس بحسب الاصطلاح ما
يتعلق في بعض الحالات ان الفقه الموجبة لظنه المركبة
الموجبة الكلية من بين الحالات المشهورة في علمهم وانما اصطلاح
انه التبدل ولقبحه في هذا التعريف على امر اخر **الاول**
ان الحكم المستوي لا يختص بالملحيات ولا بالشرائط
ولذا لم يقل انه يتبدل الموصوف بالحل ولا انه يتبدل بالمتكلم
بالتالي فان الاول مخصوص بالملحيات والثاني مخصوص بالشرائط
واما قطع الطرفين فهو خاص للمفهوم جازما على السري فلا
يكون العكس مخصوصا بشيء منها **انما** ان ثبات الصدق والعكس
بحسب ان يكون مع الاصل صلازم متع الا ان كانا بحيث
صدق العكس فانه لازم للاصل فلا يجوز ان يوجع الاصل بغير
وهذا لا ينافي مع ما قيل من ان قولنا كل انسان ناطق بالمسيلة
كل ناطق انسان لو كان عكسا ان نقيض العكس لصديق عليه
في انما المنع لان ثبات الصدق هنا لو كان احدا لا ينافي ما
الذي ذواتها ولو تحلف فيها لثبوت المساواة **ان** ثبات
الكذب غير انظر فان العكس لا ينافي للاصل في ان يكون

الاصح

صادقا مع كذب الاصل لما عرفت من جواز المحذور في الدنيا
بالنسبة الى المبررات **والموجبة** انما تتحقق بغيرية الجواند
عمر المحل او الثاني قدم باحث العكس في السري بالحققة
لثبوت الموجبات وانما على انها المستعمل في الانتاج في الحكم
الاول مختلف السوابق فانها ليست مستعملة في ذلك اطلاقا
الى ان يدان العكس كلامه بخلاف السوابق فان الحكم يجري
في جزئها كما يستخرج وانما قال العكس جزئية لان الموجبات كما
جزئية فلا يقيس منها العكس الكلي وان كان مستعملا للاختصاص
العكس الكلي فيكونا لظنه الثاني نعم اما في الملحيات فلا
قولنا كل انسان حيوان لا تنعكس الى قولنا كل حيوان انسان
لظنه ان كل فرد من افراد الحيوان لا يكون انسانا وانما
في الملحيات للصدق قولنا كل انسان هذا الذي انسانا كما
حيوانا كذب قولنا كل انسان هذا الذي حيوانا كان انسانا
لظنه ما قد يكون ان كان الذي حيوانا كان انسانا فلا يصح
الكلمة انما يدان كمالا كان هذا الذي حيوانا كان انسانا
هذا معنى قولنا نزع عن المحل كماله في القول الاول وانما

كما في القول الثاني ووقفا الجواند نعم الجواند الثاني كما عرفت
الحل الثانية انما تتحقق بغيرية الجواند
الكلمة من كانت من الملحيات او من الشرطيات تحققها
فقط في الملحيات ولا في الشرطيات التي هي من لغة بيان ذلك
ان قولنا لا شيء من ج ب اذا صدق كان قولنا لا شيء من
ج صادق ايضا وهو لصدق لثبوت وهو قولنا لا شيء من ج
فاذا ثبت هذا المتفق حيزي لقبحه الاصل بان يقول
بعض ج ب ولا شيء من ج ب يتبع من الحكم الاول ان بعض
ليس ب وهذا سلب لا شيء من لغة وهو لما عرفت من ان
ثبت الشيء لغة عكس في قولنا ان هذا المحل انسانا
ان يكوننا شيئا بصورة القياس او من الصري او
من الكبري لا يسبيل الى الاول لانه من الانتاج ولا
الى الثالث لانه مرفوع الصدق فلو كان يكون من اللغة
وهو ان يقيس العكس واذا كان نقيض العكس كما لا يمكن
حقا **انما** يجب لظنه في الملحيات تتحقق بالاثبات
والعامة جلية مختلفة جريدان المتكلم في القضايا

وكانت في بيانها في القول الثاني
والوجه بان المتكلم في
القول الثاني

الموجبة الموجبة مختصة في احدى عشر الاولى في الضرورية
الثانية الدالة وهي الثاني عبرتها المع بالذاتين الثالثة
الشرطية العامة الرابعة الوترية العامة وهي الثاني عبر
المع عنها بالهاتين هذه الاربعة تنقل الى الحقيقة المطلقة
لثبات الشرطية الخاصة السادسة العرفية الخاصة وهما
الثاني عبرتها المع بالخاصتين وهما تنقلان الى حقيقة لا
دائمة السابعة الوترية الثامنة المختصة وهما الثاني عبر
عنهما المع بالرفيقين التاسعة الوجدية الالوانية الهاتين
الوجدية اللاحقة وهما الثاني عبرتها المع بالوجديتين
بما هي بشر المطلق العامة تسمى منطوية تنقل الى حقيقة عامة
هنا انك مطالب **الاول** ان الاربعة الاولى اعني بالذاتين
والهاتين تنقل الى الحقيقة المطلقة **الثاني** ان الاثنتين
تتبعهما الشرطية الخاصة والعرفية الخاصة فيمكن ان الى
الحقيقة الالوانية **الثالث** ان الحق لثابته وهي الوقتان
الوجديتين والمطلقة العامة تنقل الى المطلقة والبيان
في الكل واحد وهما تنقل العكس الى الاصل نتيجة هي

اساق المطالب الاول فلا يقلنا كل ج ب باحدى الجات
الاربعة تنقل الى قولنا هج ب ج جان هرب بالمثل
ايكل اصدق القيل صدق القول الثاني والاول وان
ليسكن القول الثاني صادق صدق القول الاول
فكان تحقيق القول الثاني صادقاً فدفعنا لا نقول المتحقق
ولكان تحقيق القول الثاني صادقاً وهو قول في
سبب ما واربع فاذا اخبرناه الى الاصل بان حقيقة
للاصل فتقول كل ج ب باحدى الجات الاربعة ولا
تخفى سبب ما واربع ينتج انه لا شيء سبب ج باحدى الجات
وذلك محال فذلك المحال لو لم يكن صورة القياس
لان ما ياتي الانتاج من الكل الاول ولو لم يكن في القول
الذي هو الصوري لانه مريض الصدق فتبين ان يكون
من الكبرى التي هي عكس العكس واذا كان تحقيق العكس
سلكنا الى المحال كما انما قررنا ان المستلزم المحال
محال تحقيق العكس فما قلنا حتى واساق المطالب الثاني
انكاس الشرطية الخاصة والعرفية الخاصة الى الحقيقة

ج بالامكان وذلك بما يكون كاذباً لجزا ان يكون الاضاح
سبب باقية في خبر الامكان بحيث لا يخرج الى العقل بل كيف يصير
لعرض ب العقل سبب بالامكان ومن هنا يتبين ان الحكم
بانتفاء الامكان في الممكن انما يظهر على ما ذهب اليه الشيخ
كما مره المتأخرون واما على ما ذهب اليه الفارابي فالاعتقاد
ظاهر ان جعل الحق منسوخاً عما يقتضيه انضاف الى ان الحكم
بالامكان وهو حاصل على هذا الرأي بلا استثناء وبهذا يتبين
ان الحكم بامتناع الامكان في الممكن انما يشاره حقيقاً الى
الاختلاف في انضاف الامتناع والى ان الحق لا يمتنع للم
هذا الرأي المنسوب الى الشيخ ولعل ترك الاستدلال على انتفاء
الامكان اسبغاً الى ان الحكم بذلك يدور على هذا القدر
ولقد عني هنا الجواب **الاول** ان ما نقله الفارابي من اعتبار
الامكان في انضاف الامتياز بالاعتقاد ان اراد به الامكان
لخاص خياله انضافاً الى ان كان انضاف الامتياز بالاعتقاد
ضرورياً كما يتبين في قولنا كل انسان كاتب وكل جرم قابل
للاعتقاد والشيء ونظائرها وان اراد به الامكان العام وحلت

الافراد المستقلة الانقسامات الجزئية فلا يصدر حقيقة كإصلاح
ويمكن الجواب بان المراد من الامكان العام المتعلق بالشيء
في حيث المتغيرات **الثاني** ان القول باحتمال الشيخ ان اراد به
العقلية هي الامكان بانه بدأ بخصصاً بما يكون العقل
محققاً في نفس الامر فلا يجري فيما كان العنوان بحيث لا يكون
له فرق في نفس الامر على انه يتناقض في ذكره الشيخ في الشك في
قال هذا القول ليس قبل الوجبة في الامتناع فقط فبما ان
الوضع يثبت اليقين حيث انه عرضي مع سبب ج ب حيث
هو مستلزم العقل من صفة ما لصفة على ان العقل لصفة ب
وجوبه بالعقل هو وجوبه ولو وجدوا انفساً ما افاده
في الامتناع حيث قال اذا قلنا كل ج ب فيجب ان كل
واحد واحد لا يصدق كان عرضياً في الحق الذهني
او في الوجوه المطابقة وكان من صفة ما بصفة ما او غير ذلك
بل كيف اتفق في ذلك الموضع ما ينبغي كلامه وان اراد
العقلية هي الامتناع ان انكاس الممكن على ان انكاس
الممكن في جزا الامكان لا يتناقض في العقل بحسب الفرض وذكر بعض القائلين

اللاذخه فلا ان العكس هنا مشتمل على امرين الاول الحقيقة
 وهي الملازمة للزمانين الاولين من الاصل ولما الاذا في فلا
 اذا صدق كل ج ب مادام ج لا اذا صدق بعض ب لبعض
 ما الاطلاق العام والصدق لمتنزه وهو قولنا كل ج ب
 دائما فاذا ضمننا ه الى الاصل بان قلنا كل ج ب دائما وكل
 ج ب مادام ج يتبع كل ب ب وليس ضمناه الى معنى اللازم
 وهو قولنا لا شيء ج ب بالاطلاق بان يقول كل ج ب ولا
 شيء ج ب يتبع لا شيء ج ب ب ولا شيء ج ب ب ب
 ب لبعض ب وهذا قولنا كل ب ب فلو كذب العكس هنا
 الحال باعتبار اجتماع التخصيص ثم ذلك الحال اذا انشأ
 العكس فليكون بعض هذا العكس بما لا يميز ان يكون لبعض
 حقا واسمى الطلب الثالث غير انهما من الوقتين في
 الوجهين من المطلقة العامة الى المطلقة العامة فلازمه
 اذا صدق كل ج ب باحدى الجوانب صدق بعض ب ب بالاطلاق
 العام والصدق لمتنزه وهو قولنا لا شيء ج ب دائما
 فاذا ضمننا ه الى الاصل بان قلنا كل ج ب باحدى الجوانب

ولا شيء ج ب دائما متبع لا شيء ج ب وهو متبع في طلب
 التي من لته فيكون باطلا ولا عكس للمكتن من مريد ان
 القضاء التي بحيث منها في باب العكس بحيث اذا ابعث
 ثلثة عشر فالمجرات من الحادي عشر منها سكره الى المذكور
 في المطالبات لثمة ولما المكتن العامة والمكتن الخاصة وهما
 اللتان عبرت بهما المع بالمكن فلان كل مجرتهما ولا مسلم بها
 واليه اتسار المع بقوله ولا عكس للمكتن ميان ذلك سوت
 بتبديده وهما ان القضية مشتملة على عقدان الاول ان
 ذات المصنف بالحقان وذلك بحسب ان يكون بالامكان
 عند الفاعل وبالعقل عند الشيخ المتلقي انصافه بالحق
 في ذلك كما يكون بالضرورة او بالذات او بغيرها مما سبق في
 المجريات اذا تبين هذا فنقول ان المكتن من مجرتهما بالحق
 الذات بالحق بالامكان فلو قلنا كل ج ب بالامكان كان الحق
 على راي الشيخ ان كل ما يصدق به او بالعقل من مقتضات
 بالامكان فاذا احسنا ذلك وقلنا بعض ج ب بالامكان كان
 المعنى على ما يقتضيه راي الشيخ ان بعض ما يقتضيه بالحق

فهنا ان العقل يجوز ان لا يفرض العقلية الممكنة فلا يتحقق
 ثم كانه وفيه قصور ظاهر لان فرض الفعلية في العقل ان عاجل
 في جميع المرات فكلما احتجوا الاصل يتحقق العقلية في العقلية
 هي ثابتة في استماع العقل وتولد ذلك ما ذكره بعض المحققين
 شرح المطالع حيث قال ان العقلية عبارة عن الشيء اذا كان
 من الوجوه والفرض العقلية بين الفكاك الممكنة ممكنة
 هنا ما يمكن صدق عليه وفرض العقلية بالعقلية هو
 فالإمكان والعدم ان ما هو بالمكان ما يفرضه العقل بالعقل
 وان يبقى بالحق دائما فاما كونه لا اجتماع فيه وصف بالمكان
 بل بالعقل الفرضية وصف بالمكان فمعنى ما يمكن ان يكون
 ب وفرضه العقل بالعقلية بالمكان وهو هو العقل
 ان العقلية جارية لم يصرح بزيادة العقلية العقلية على ما
 يشهد به عبارة الشارع في الشفاء والاشارة كما نقلنا في قوله
 ان العقلية جارية جانب المحل كافي المطلق العامة اما ان
 يراد به العقلية نفس الامر والموجب للفرض لا سبيل الى الاول ولا
 لا يتصل القاعدة القاطنة بان المطلق يتناقض الدائمة لان فرض

المثبت او السلب كتحقيقه المطلق العامة على هذا التقدير
 لا يتحقق السلب او الاحجاب بطريق التوافق بين العقلية
 التاليفات العقلية انما هي انما هي العقلية العامة في العقلية
 الخاصة ان عقوبة عامة لا اذ في العقل لما كان العقلية
 المعجزة في القضايا المشهورة على السلب منها في حيث
 العكس من غير الموجبات عن السلب فقال ان الموجبات
 من القضايا في الحادي عشر محكمة لما ذكرنا فيما سبق
 فاذا دفع من بيان العكس في الموجبات شرح في بيانها
 في السلب فقال ان التاليف ان كانتين القضايا
 من الموجبات المشهورة في محكمة وان كانتين السبع
 البقاء في عقوبة محكمة اما الثاني فاما الثاني من قوله ولا يمكن
 للبقاء في العقل واما الاول فلان السلب المنعك منها هي
 في الضرورية والامكان غيرهما المتضاد بالامكان
 تفكك الى الدائمة والمشرطة العامة والعرفية العامة
 الدائم غيرهما بالامكان وهما تفكك الى العرفية العامة
 لا دائمة في البعض فهنا ثلث مباحث **الاول** ان الدائم

الدائم يمكن تفكك الى الدائمة بيان ذلك انه اذا صدق
 قولنا لا شيء من ج ب دائما او بالضرورة صدق عكسه وهو
 قولنا لا شيء من ج ب دائما اذ لو لم يصدق ذلك لصدق
 نفسه وهو قولنا بعض ج ب بالاطلاق العام فاذا صح
 الى الاصل بان جعلنا كبريا لا نقول بعض ج ب بالاطلاق ولا
 شيء من ج ب دائما او بالضرورة وننتج ان بعض ج ب ليس دائما
 او بالضرورة ولا كمال ولا لزوما لشيء من نفسه **الثاني**
 الدائم بين العرفية العامة والمثيرة العامة متفكك الى
 العرفية العامة بيان ذلك انه اذا صدق قولنا لا شيء من ج ب
 مادام ج ب لصدق قولنا لا شيء من ج ب مادام ج ب لصدق
 نفسه وهو قولنا بعض ج ب حين هرب ولا شيء من ج ب
 فاذا صحتم الى الاصل بان قولنا بعض ج ب حين هرب ولا
 شيء من ج ب مادام ج ب يقع ان بعض ج ب ليس حين هرب
 ان السلب بين المشرطة الخاصة والعرفية الخاصة يتفكك
 الى عرفتية عامة لا دائمة في البعض لما اثبتنا تفكك الى العرفية
 العامة فظاهر ان العرفية العامة لا دائمة في الاول منها كما

سبق آفا ولما ثبت في اللادوامية البعض فلاحته بين
 المطلق العامة للجزئية فاذا قلنا لا شيء من ج ب مادام ج ب
 لا دامت لصدق الجزئية لا دامت من عكسه وهو قولنا لا شيء من ج ب
 مادام ج ب كاطر بالبيان السابق وصدق الجزئية الثاني من
 ايضا وهو قولنا بعض ج ب بالاطلاق العام اذ لو لم يصدق
 الجزئية الثاني كما ذكرنا لصدق نفسه وهو قولنا لا شيء من ج ب
 دائما وهذا يتفكك الى قولنا لا شيء من ج ب دائما
 شيئا لا دامت لصدق الجزئية لا دامت من عكسه وهو قولنا لا شيء من ج ب
 العام وانما قيد اللادوامية البعض اذ لو كان اللادوامية
 لكان ملوكة كل ج ب بالاطلاق العام ولو لم يصدق هذا
 لصدق نفسه وهو السلب للجزئية اعني قولنا ليس بعض ج ب
 دائما فلا يكون محكمة كالميت في اول الجزئيات السالبة
 لا يمكن لجوارحه المصنوع او المقدم والبيان في الكل
 اي الدليل الجاهلي فيها ادعيانها تفكك الموجبات من القضايا
 الحادي عشر من تفكك السلب من القضايا المتضادة
 وهذا ليقض العكس من الاصل لوجب سلب شيء من نفسه كما

ان يتحقق العكس مع اطلاق الحال

سبق خبره فيما سبق **ولا** على البولي بالمتفق قد روت
 فيما سبق ان الزوال بين الفضاي است متفك كما اخبرناك
 واما السبع النافية فلا على ان الماردن السبع الباقية هي
 الرقية والمنشور والوجودية اللاداعية والوجودية الملا
 والمكة الخاصة والمكة العامة والمطلة العامة واختبا
 الرقية وهي من عكة لصدق قولنا لا شيء من المردن يمتنع بال
 وقت الربيع لاداعية كذب قولنا بعض الخلف ليس بالبولي
 هكذا ذكره الشارحون ولعلهم خصوا قولهم **ولا** على
 للمكتن بالكتن المرحبين في حكمه المالتين المكتن غير كور
 حتى ادريجها في قوله **ولا** على البولي بالمتفق اي بالمتفق في
 بعض المواد كما اخبرناك ولوجها قوله **ولا** على المكتن عما كان
 للمجبة والسالبة كما ذكرناه كان المراد من البولي هي الفضاي
 الحسن لا السبع وما ينبغي ان يه عليه ان قوله البيان في الكل
 مراد به البيان في كل ما ادعينا بانفكاه من الوجبات
 السالبة واما البيان في ما ادعينا عدم انفكاه في المكتن
 وكان البولي هو المتفق ولو حصصنا البولي بالفضاي

كان نك الدليل على عدم الانفكاس في المكتن اشارة الى انه
 يدعي احتياج الدليل **على** التقيض **بما** لا يتفق الطرفين
 معهما الصلة والكيف لما في من سابع العكس المتخبر
 في سابع على التقيض واما المنع بالترتيب فحيد للبعيد لانه
 وتسهلا لاجراء الحكماء عليه والافنا الى الاختلاف الواقع
 بين القدماء والمتأخرين ولقد اشار في محضر المجتبي الى امور
الاول انهم اتفقوا على ان عكس التقيض في اصطلاح صاوي من
 المعنى المصدري المتقارن لفظا والتبديل او من لفظ الجعل
 عامة ما في الباب ان القدماء اختاروا لفظ التبديل
 اشارة الى اقلته وكلا يتفق الطرفين ودعا الى اقلته
 التقدير في طاعة واما المتأخرون فهم لم يزلوا الى هذه المكة
 بل اختاروا لفظ الجعل الجارح على الواحد وغيره واما المتأخرون
 على التقيض على نفس التقيض الحاصل من التبديل او من الجعل
 فمن باب المجتزأ وهو اصطلاح آخر **الثاني** ان القدماء يفرقون
 الى كلا الطرفين وبأخذوا التقيض من كل منهما ويبدلون
 لتقيض الطرفين بغير التغير بغير التغير الطرف الاول بلكة

من الثاني ويجعلون تقيض الطرفين الثاني من الاول **الثالث**
 في تقيض الطرفين ليدعي وجود الجعليين بغير ان الجعليين اخرقا
 في غير داخلان في حقيقة ولذا قالوا ان قولنا كل كنج مكنس
 لعكس التقيض الى قولنا كل ما ليس بكنس هو ليس وبهذا قال القدماء
 فيما سبق ان في اختيار ذلك يعلية على التقيض وهو ان
 لعكس الجعلي فيه واما المتأخرون فهم يجمعون الطرفين
 التقيض من الطرفين فاذا اخذوه وجعلوه محكما
 على حقيقة تحقيقه على التقيض كونه شرط بان يجعل
 الطرفين الاول محكما به فالقول على ذلك واعتبروا بينهما
 التقيض البولي ولذا قالوا ان قولنا كل كنج مكنس يعلية
 على التقيض الى قولنا لا شيء مكنس بغير كونها
 الخلاف في اعتبار الكيف فان القدماء لما اخذوا التقيض
 بالاعتبة الى كلا الطرفين المكنس لفظا لفظا الكيف او الكيف
 ان احد العينين يعلية الآخر بغير الجابية كذلك اخذ
 يعلية الآخر بغير الجابية وكذلك هذا ذكر المتأخرون
 فانهم اخذوا تقيض الطرفين الى قولنا مكنس بغير كونها

الاول اليه بان يجعلوه محكما عليه ويجعلون الطرفين
 الاول محكما به وذلك يعلية القول بالاعتبة الجابية بينهما فلا
 صحوا بالاعتبة يجب الكيفية وقد اشار الى ذلك
 حب صح في التقيض **والثاني** ان القدماء يقولون
 مع بقا الصدق والكيف وفي التقيض الثاني المنسوب الى القدماء
 لعكس مع الحاصل لفظ الكيف **الثالث** ان اعتبارا بالصدق
 او مشترك بين القدماء والمتأخرين فان على التقيض
 هو من التقيض فاذا اخذت التقيض الله التي هي اصل
 صدق على التقيض ايضا لظهور ان صدق المردن لا يمكن
 بدون صدق المردن فاذا كان عكس التقيض لازما للصدق
 ورفض صدق الاصل لزمان يكون عكس التقيض صادقا
 وقد صرح الله في التقيض الاول ببقا الصدق حيث قال
 مع بقا الصدق والكيف وصرح بان المتأخرين خالفوه
 في اعتبارا ببقا الكيف ولم يصرحوا الى الصدق اسعلا الى
 انقضاء الحاصل عنهم في ذلك فقد علم من سبق القول
 اعتبارا بالصدق او مشترك بين القدماء والمتأخرين **الاول**

ان التناقض كما يكون في القضايا الجارية على الكون
 باختلاف المقضيات كذلك يكون في المقدمات ايضا فان
 أطراف القضية لا يكون قضية ومع ذلك ما يندرج تحت القضية
 من أطراف التناقض بالافتقار فلو لم يكن التناقض ربا
 في المقدمات لم يتصور هذا التقدير في معنى القول ان
 ذلك ما قبله بعض المحققين في شرح المطالع حيث عرفت على
 فرض التناقض باختلاف المقضيات فان التناقض كما يقع
 في القضايا كذلك يقع بين المقدمات فاختصاصه لا يقتصر
 في الحدود المقضية بل يمتد الى جميع المقدمات لان التناقض
 بين القضايا لان الكلام في الحكم ما هو الا مقتضى الحكم
 بالتناقض بين القضايا وان وجب ان يكون مباحثهم ما
 ينطبق على جميع القضايا لان عموم مباحثهم انما يجب ان
 يكون بالقبول في فرضهم ومقتضاهم ولما لم يقولوا
 بالتناقض بين المقدمات عرضي فيتميز بوضوح من غير ان
 في التناقض بين القضايا حيث صار قياس التناقض في
 على معرفة ذلك في اثبات المطالب في العلل والمقدمات

هذا هو المقصود من التناقض
 وهو ان يكون بين المقدمات
 ما يقتضي نفي بعضها
 وهو التناقض بين المقدمات
 كما في قوله تعالى
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله

اثبات المطالب في العلل والمقدمات
 العكس وانما جاز الاقضية لعمومها وانما جاز ان
 وينتهي في تعريفها بانها لا تكون الا في المقدمات
 واستصحابها بالحقائق لانها لا تكون الا في المقدمات
 كما لم يكن احد من المعتزلة ولذا قالوا لا يندرج تحت
 والمفعل انه يندرج تحت الموضوع والمحل ولا انه يندرج
 المقدم والثاني فان العبارة الاولى تعني الاختصاص
 كما ان العبارة الثانية تعني الاختصاص بالثبوت
 وهذا هو المقصود من التناقض بين المقدمات
 او ما يقتضي المقدمه لا يكون جامعا **ان** التناقض
 ما يمكن التقيض هو التقيض المقبول من القضاة والملاحقة
 على التقيض المقبول من المتأخرين ولولا ذلك لما كان
 الشريف في المحاشي الشريفة المعلقة على شرح الرسالة حيث
 افاد ان على التقيض كل المطلق ما دام على التقيض على طريقه
 المقدمه وهو الذي يندرج تحت مباحث الاستدلال **ان** التناقض
 تعني الثاني اولا انه قد سبق في الاشارة الى ان المقدمات

ن

ن

ن

التنبه على تعريف كل فن في طريق القدر، والمتاخرين وإنما
 الحق قول المتأخرين لاخر من قولنا القدر بحسب الزمان او
 هو إشارة الى ضعف القول على ما ذكره المتأخرون في وجه
 القول بما ذكره القدر القدر بيان ذلك ان القدر
 ذهبوا الى ان قولنا كل ج ب يمكن بهذا الطريق الى قولنا
 كل ما ليس ب ليس ج واستدلوا على ذلك ان القضية الثانية
 لو لم يصدق على قدر يصدق القضية الاولى لصدق بقضيتها
 وهو قولنا بعض الميرب فهو ج فاذا صحناه الى الاصل
 قياس من الشكل الاول هذه الصورة بعض الميرب فهو ج
 كل ج ب حتى ان بعض الميرب فهو ب وذلك كما قال المتأخرون
 ان نقض العكس هنا قولنا ليس كل الميرب ليس ج وهذا القول
 سالب جزئية فلا يصح ان يكون صغرى في الشكل الاول استقام
 الموضوع لا يصح ان يكون كبرى فيه استقام الكلية فلا ضرورة
 لما ذكره من ان قياس المنطوق على هيئة الشكل الاول وانما
 قولنا بعض الميرب فهو ج من مرجية غير لازمة لهذه القضية
 لما قررنا ان السالبة المعدولة المحصل لا تقتضي الموجبة

المحول الجواز ان يكون الموضوع معدوم فلا يصدق الاستدلال
 بطريق المعدول في التحصيل ولذا قيل ان زيدا معدوم يصدق
 عليه انه ليس كاتباً بطريق التحصيل السلب كما يصدق عليه انه
 او كاتب بطريق التحصيل والمعدول ان كلاً منهما يحتاج الى
 وجود الموضوع فاذا لم يكن الموضوع موجوداً الرصيد في
 منهما اياً واحداً لا يصح ذلك تأليفاً بان بعضه من الكلام في حاشية
 العكس والموجودات بقرينة ان المظن انه للحكمة الباشية
 عن الموجودات وعلى هذا سطر القول بان السالبة المعدولة
 المحول لا تقتضي الموجبة المحصلة المحول نظراً ان هذا المنع
 ضرورة له على قدر وجود الموضوع او قد قررنا ان السالبة
 المعدولة المحول مقتضية الموجبة المحصلة على هذا التقدير
 انقضت عن ذلك ومن ان يلاحظ العكس شامل للموجودات
 وعندها كما يقتضيه الظاهر الى عموم ما بحثنا من فلا يخفى على كل
 هذا انما يجوز اذا كان قولنا كل الميرب ليس ج موجبة معدولة
 الطريق من ان ذلك ليس كذلك وانما نأخذ بقضيتها الطريق
 السلب فيكون قولنا كل ما ليس ب ليس ج موجبة سالبة الطريق

فيجوز

الطرفين ويجوز في حكم السالبة في هذه القضايا وجود الموضع
 فاذا لم يصدق قولنا كل الارب ليس ج صدق نقضه وهو قولنا
 ليس بعض الارب بالبيع وكذا ان معناه على هذا الفقد بسبب
 ج من بعض ما يصدق عليه سلب فلا بد ان يصدق على ذلك
 البعض ج ويتم الدليل المنقولان القدم فان سلب ج من بعض
 ما يصدق عليه سلب اذا كان متحققا نقضه المتبقي في
 سلب ج كاذبا واذا كان سلب ج فانما ان يكون لا نقض للموضع
 وهذا اطل لما ثبت من ان الموجبة السالبة الجارية لا تنفي ج
 الموضع ولما ان يكون لصدق ج عليه وهو يدعي القول
 بان بعض ما يرب يرب وعلى هذا يقع القياس المذكور في الجواب
 وقولنا لا بد من استنباطه وسخفي هذا ان الجواب لا بد من استنباطه
 ما ذكره من ان الظنية مباحة الكليات عام شامل للوجود
 والمعدم على وجه تمثيل الكليات الموجبة ايضا فاذا اخذنا
 المبادي في القول لما ج على الوجه العام الشامل للوجود
 المعدوم ينبغي ان يكون الظنية هادية الحق ايضا عامشاهلا
 للتميز فلا يبا سبب تخصيص الظنية بمباحة العكس من

سلب

لا يرد

9

بالمجوزات على ان هذا التخصيص يقتضي التمسك بالاعتبار على
 ارفنا كالمورد في بحث المحصورات وابطال القول بانها لا
 في المكش كما ذكره المص ومصارفها بافلا الفارابي من لا
 يورد لا مكان في عقد الموضع واما الجواب الثاني فهو سبي
 على ان الخلاف في معنى حكم المتيقن راجع الى اختلاف نسبة
 القضية السالبة المحركة فان قلنا بانها تستلزم آخر للمقضي
 سند يفي السالبة والمعدولة المحرك في كلامه لعمدة لكل القول
 بها فيبقى لنا اول في خمسة فاعلم ان المرجح في ج
 الموضع كما ذكره المص في مباحث القضا حيث افاد انه لا بد
 في المرجحة من وجود الموضع متحققا وهي الخارجية ومقدرا
 وهي الحقيقة واذ هنا وهي للتعريف فلو قلنا القول بالمرجحة
 السالبة المحرك احتمل الى تخصيص الموجبة هنا بما يكون في
 التحصيل او بطريق العدول **فان** ان اجزا القضية الكلية
 اربعة كاصح به في المحل شي الشريعة حيث قال ان اجزا
 الكلية اربعة هي المحكوم عليه وبه والعمية معها ووقع ذلك
 المنسبة او لا وتوقعها وهذا الاربعه سلطات وادراك الثلث

سلب

ان

الاول منها من قبل الضرورات التي من شأنها ان يكتب بالحوال
الناسخ وادراك المحرر لشيء او ذلك وقع الغيبة او لا وقوله
للمشيء بالصدق الذي من شأنه ان يكتب بالحجة ثم كراهه
ولوضع القول بالموجبة السالبة للحوال يرقى الاجراء بها الى الحجة
كما صرح به بعض المحققين في شرح المطالع على ما استقله فاحتجوا
الى ان القول بتسليم الاجزاء يتبع على عدم الاصل فلا يكون كذا
كما يقتضي ظاهر العبارة **القول** ان القضية للتملة على حرف السلب
محدولة ان كان حرف السلب جزء من اجزاء القضية والافاضة
محتملة فلو كانتا قائلين بالموجبة السالبة للحوال لا يقع الحكم
بان حرف السلب اذا ذكر جزء من اجزاء القضية كانت القضية سالبة
محتملة لحوال وان يكون موجبة سالبة للحوال كما افاده بعض
المحققين في شرح المطالع حيث تضمن على القائلين بهذه الحقيقة بان
حرف السلب اذا كان جزء من اجزاء القضية كانت القضية محدولة وان
لا يكون جزءا منها كانت سالبة لما روي في القول بالموجبة السالبة
الحوال في اجابته ان حرف السلب خارج عن السالبة والسالبة
الحوال الا ان في سالبة الحوال زيادة اعتبارا لا يوجد في الثاني

فان في السالبة تصور الموضوع والحوال في الغيبة الاحبابية متبادران
منه في تلك الغيبة وفي السالبة للحوال تصور الموضوع والحوال في الغيبة
الاحبابية بينهما وبينها في تصور ذلك السلب على الموضوع فان
فاته اذا لم يصدق لاجاب الحوال على الموضوع يصدق سلبا عليه
فتكون اعتبارا للسلب على الموضوع فانه اذا لم يصدق فيها محلا
السالبة فان فيها اربعة امور تصور الموضوع وتصور الحوال
وتصور الغيبة الاحبابية وبسببها وفي السالبة للحوال غيبة
وهي تلك الامور مع حل السلب على الموضوع في كلامه ويكتفى من
هنا **اسر** ان السالبة والسالبة للحوال متشابهتان فان
حرف السلب لو كان جزء من اجزاء القضية فيها فلا فرق بينهما
باعتبار كون حرف السلب جزء من اجزاء القضية **القول**
ان الفرق بين السالبة والسالبة للحوال انما يكون بالاحاطة
في سالبة الحوال بطريق التكرار ولهذا اصاب لجزءها خمسة ولا
كذلك في السالبة ولذلك كانت اجزاءها اربعة في سائر القضايا
ولا يخفى ان هذا البيان يقتضي الفرق بين السالبة والسالبة للحوال
من وجهين الاول باعتبار التكرار في ملاحظة السلب الثاني بما

على الاجزاء فانها في السالبة وفي السالبة المحمودة **القول** ان
القول باقتضاء وجود الموضوع في الموجبات لا يمكن كذا
للموجبات بل لا بد من ملاحظة الحوال ايضا لا يخفى ان هذا
ينافي ما قلناه من الغلبة من الشبهة في كل موضع من هذه
فهي من جهة الايمان والاسمي في الاخرى انما اوجبت
يكون الموضوع موجودا لان الضرورة لا يتجزأ بل يقع على الموجبة
والعدم ولا يقع على السالبة للموجود وكذا **القول** انه ذكر
في اوائل مباحث الامور العامة الموجود ما يمكن الاجابة عنه
والعدم وما لا يمكن الاجابة عنه لولا القول بما اختصوه من التمسك
السالبة الحوال اختل القول بان العدم المطلق لا يمكن له اجابة
عنه بطريق الاجابة بالعدم الا ان يحسن الاجابة عنها بان كان
لطرفي العدول او لطريق الحصول فكانه قيل ان الموجود
يمكن الاجابة عنه بطريق الحصول او بطريق العدول بخلاف الغيبة
فانها لا يمكن الاجابة عنه باحد الطرفين فان دفع ذلك كما ينبغي
ان تعرف الموجود على هذا المفهوم يحتاج الى عرض القضية
سواء لغيرها الى الطرق القليلة والى معرفة الحال المتأخرين مما نحن

الوجود دون الثالث ولا يخفى ان حصول هذه المعارف في غاية
الصعوبة والاشكال لا يمكن كونه من جهة الموجود بل من جهة
في بقائهم **القول** في عدم حمل الموجود الى الذهني والخارجي
ويشترط في ذلك على اننا نحكم على المعدومات الخارجية بانها
اجابته فلو لم تكن المعدومات الخارجية موجودة في الزمن
استمع اجزاء الاحكام والاجابته عليها لان الاجاب من حيث
هي الاجابة لا تصور بدون وجود الموضوع ولو كانت القائل
المستفاد من اثبات الموجبة السالبة الحوال اختل الدليل على
اثبات الوجود الذهني بهذا الوجه فان عدله على مقدمتين
الاولى اننا نحكم على المعدومات الخارجية باحكام اجابته **القول**
ان اجزاء الاحكام والاجابته عليها لا تصور بدون وجود
الموضوع فان ارادوا اننا نحكم على المعدومات الخارجية
باحكام اجابته بطريق العدول والحصول فذلك ثم فان
كل حكم اجابي يجري على المعدوم الخارج عن محمل الرجاء الى
ما اعتبره في القضية السالبة الحوال فامر الدليل على ان
الاحكام والاجابته الخارجية على المعدوم الخارج عما كان

طريق العدول أو التفضل لا يجوز ان يكون الامكان المجازية
المجازية على المعذور لخاصة من الطرق الثالث ولا بد ان يكون ذلك
من دليل وان ارادوا التمسك على المعذور ما تخرجت به الامكان
او المجازية سواء من الطريقين المشهورين او من الطريق الثالث
كما استظهره ذلك سلفنا ان المقام الثالث على امر الفاعل
هذا التقدير فان الامكان في الوجه السالبة للتميز لجارية على
العدول ولو جاز بانها ما اوفى للسالكين في الحكم ان الامكان
المجازية لا يتحقق على المعذور سواء كان بالطريقين المشهورين
او بالطريق الثالث وانما المقام في هذا المقام اطراف ثلاثة
وسببها على مثال الاول حكم المجازية هنا حكم السالبة
وبالعكس فان المجازية في عكس التقيض في السالبة يمكن
المستوى كما ان السالبة الكلية يمكن عكس المستوى الى السالبة
الكلية كذلك المجازية الكلية يمكن عكس التقيض الى المجازية الكلية
وكما ان السالبة الجزئية يمكن عكس التقيض منها على
الاولى المجازية الكلية يمكن عكس التقيض الى المجازية الكلية
وقد سبق بيان ذلك على وجه يثبت على كل احدى الخاصيتين في

والبيان
والعكس
٢

بالعكس المستوي
كما ان الوجبة الجزئية
لا تتعكس

ذلك مع الاشارة الى وجود التمسك على الثاني ان المجازية
الجزئية لا يمكن بهذا الطريق اطلاقه ان السالبة الجزئية
لا يمكن عكسها بعكس المستوى ببيان ذلك ان قولنا بعض الناس
وقت التمسك موجبة جزئية لا يمكن عكس التقيض اطلاقا ولا يمكن
الى قولنا بعض الخائف لا يمكن ان كان مع ان ذلك كاذب
صحة وصدق قولنا كل منفسه او نقول ان قولنا بعض
لان ان قبيح جزئية موجبة صادقة فلا تعكس هذا
الطريق لصدق قولنا بعض لان ان لم يكن مع ان هذا باطل
وقولنا بعض وبالعكس يقضي على آخر وهو ان السالبة الكلية كما
ارجح في عكس التقيض في السالبة الموجبة المطلقة في العكس المستوي
فان ان المجازية سالبة كانت كلية ارجح في عكس التقيض
الى الوجبة الجزئية كذلك السالبة المطلقة يمكن عكس التقيض الى
السالبة الجزئية والدليل على ذلك انه اذا صدق قولنا لا شيء
من جيب او ليس بعض ج ب يصدق عكس طريق جزئي وهو قولنا
بعض ما ليس ليس ج او لو يصدق هذا العكس لصدق
تقيضه وهو قولنا كل ما ليس ليس ج ولو صدق عكس تقيضه

و

قولنا كجيب مع ان ينافي الاصل والبيان البيان لما كان
الظن الى التقيض باعتبار الكيفية والكمية والجزئية والكلية اراد
المص التمسك على وجه الاختيار في الامر الثالث فقال في
البحث ان القدر اعبروا المتوافق بين الكمية والكمية المتعارضة
فانما الخلاف فيه والتحقيق في ذلك ما ذكرنا في السابق من ان
القدرة نظرا الى كلا الطرفين واحدا وفتحها معا فالكلام على
المتوافق في الكيفية المتأخر من هذه وقولنا التقيض على التقيض
الطرف الثاني وسبب العين الطرف الاول فلا يمكن الموافقة
بحسب الكيفية في انهما انما التمسك على المجازية هنا حكم السالبة
في المستوى اراد بذلك ان الموافقة في الكيفية تسمى في المجازية
الكلية وحدها فان ما افترضا السالبة موجبة جزئية وهي يمكن
لعكس التقيض واسما سالبة وهي عكس يمكن التقيض الى السالبة
الجزئية فلا توافق هنا ايضا بحسب الكيفية واسمها موجبة سالبة
في اثبات العكس المستوي في بعض المجازات فانه في التمسك
على التقيض ايضا والى ذلك اشارت راجح قال والبيان ان السالبة
والتقيض التقيض وقد بين ان الحكم الخاص من من المجازية

الجزئية هنا وقت السالبة الجزئية في العرفية الخاصة قد ذكر
اولا ان السالبة الجزئية لا يمكن عكسها بعكس المستوى وقد ذكرنا
سابقا على التقيض اسما للمجازية هنا حكم السالبة الجزئية
فيما ذكرنا من هذين الحكمين ان المجازية الجزئية في التمسك على
التقيض في السالبة الجزئية في التمسك على المستوى وهذا لا يتم
في الخاصين بل لا يمكن اثبات العكس في الخاصين من التمسك
من الحكم السابق فكلما قال ان الحكم ان السالبة الجزئية لا
يمكن عكسها بعكس المستوى وان للمجازية الجزئية لا يمكن عكسها بعكس التقيض
محصلة ما افترضا من الخاصين ان ذلك من جهة الاتفاق من جهة
المتان اما ان المجازية الجزئية يمكن عكسها الى المجازية الجزئية
التقيض فيناه ان اذا صدق قولنا بالضرورة او بالامكان
بعض ج ب ما دام ج لا يوافق اصدق بعض ما ليس ليس ج
دا وليس ج لا يوافق اصدق ذات الموصوفين وقد ثبت بالضرورة
ببطلان الامر الاصل وليس ج ما دام وليس ج لا يوافق اصدق
بعض اوقات كونه حقيقا وهو ما يمكن ليس في بعض اوقات
كونه ج وقولنا ب في جميع اوقات كونه ج حقيقا وهو ما يمكن

ب

وهذا هو ما اذا صدق على ان لم يرب وانه ليس ج ما دام ليس ب
فبعض الارب ليس ج ما دام ليس ب وهذا هو الجزء الاول مما
العكس واذا صدق على ان ج بالفعل فبعض ما ليس ب ليس
بالفعل وهو معنى الاول واما في صدق العكس فربيه وهو لفظ
واما ان الثانية للثبوت تمكن بالعكس المستوي الى السالبة الجزئية فيها
انه اذا صدق بالضرورة او دائما لم يرب ج ب ما دام ج لا دائما
صدق دائما لم يرب ج ب ما دام ج لا دائما فرب ج في ذلك البعض
الذي هو ج وليس ما دام ج لا دائما كان لا دائما وقبح بالفعل
وهذا هو وجوب جكم الاول ولا بد لرب ج ما دام ج لا دائما
وج في بعض اوقات فيكون رب في بعض اوقات ج لان ج رب
اذا افادنا على ان ج في كل وقت في وقت آخر وقد كان ج
دائم هفت واذا صدق ج وب على ج وبنا فيه اى ج كان
ج لرب ج وب كان ب لرب ج صدق بعض ج ليس ب ما
ما دام لا دائما فانه لما صدق على ج وب وليس ج ما دام ب
صدق بعض ليس ج ما دام ب وهذا هو الجزء الاول من العكس
لما صدق على ان ج صدق بعض ج بالفعل وهو لا دام

بكم

العكس ويصدق العكس في هذه الحالة وهذا هو ما اذا صدق على ان ج
من قضايا لم يرب ما دام ج لا دائما فرب ج في بعض اوقات
وتفاصيل احوالها في القياس واما في قوله في الاصل القرب
الى المصدقين ولذا قد عجزوا عن الاستقراء والتجسس
افتح بالمترقب عقلا لم يربا البصير فربا دار الى قيمته الى
الوقت اني والاستثنائي كليا للتوضيح فان التوضيح ذلك
حقيقه والتقسيم دل على مقدار الزيادة من القياس بالقر
والتقسيم غاية الاوضحاح وقد استشهد به هذا المقام من المنا
ان القول ربا يطلق ويراد به المركب المعقول وهو الماد ههنا
ان كان الماد من المحدود والقياس المعقول ربا يطلق
يراد به المركب المنطقي وهو الماد ههنا ان كان الماد من المحدود
القياس المنطقي واما عرض بعض المحققين ههنا بان التوضيح
على التقديرين مشتمل على التكرار فان قوله قول مراد به
قول مركب بلفظ رابيت في بعض الجواهر المتعلقه على شئ
ان القول بطريقه اصل اللغة ويراد به اللفظ ههنا
والموضوع لخص في العرف الماد باللفظ الموضوع فيقول

العز والمركب فخص في الاصطلاح الميزاني بالركب المنقول
 او الملقب على هذه الصورة في حمل القول من اجل انما هو
 لحد ان حمله على المعنى الثاني يكون لا عارض بل هو التكرار والملا
 ويكون القول بغير بعض العينية المتروكة على ما هو
 والمركبات وقد اختلفت بتركها الحس القريب من حيث انه يخرج
 العزوات لكنه شامل لجميع المركبات الثلاثة والناقص وقوله
 القضاء بتركها الفصل البعيد يخرج القضاء الواحد المركب
 المصنوع او المحل او من القدم والثاني وقوله بتركها احراز
 لا مستوية والمثل فان سداها لا يلزم عنها شيء ولا كان يحلف
 سداها عنها وقوله لانه يخرج القول الموافق من القضاء بحيث
 يلزم قول آخر بواسطة مقدمة احببته في قياس المساواة وقوله
 قول آخر اخرج للقضية المركبة من القضاء المقدور بالنظر الى
 اجزائها فان الملائمة القول لآخرهما ما يكون مغاير لكل
 واحد من المقدارين لانه لو لم يكن كذلك لزم ان يكون كل
 قضيتين كلفا متافيا ما استلزمها احدهما لظهور
 الكمالية والحد في بعضها فانه ان المصداق لا يقتضي

انواع الحجية هو القياس والمذاق المص عليها ولست بالحق
 للشيء على ذلك بان المقصود في جانبها لتدقيقها في القياس
 وذلك لا يحصل الا من القياس وسخري عنها شيء وهو التكرار
 ان اردت ان القياس يحصل من كل واحد من اقسام القياس
 فذلك ثم فان القياس الخطابي لا يفيد الجزم فضلا عن القياس
 كما يستخرج في احوال الكتاب وان اردت ان القياس يحصل
 من بعض اقسام القياس فذلك لا يجدي فان القياس ربما
 يحصل من بعض اقسام القياس لا يستقر انما كانت احدى اقسامه
 في اجزائها وقد يحصل العلم المقتضي بالاستقرار التام
 ان القضاء بالماض في القياس لا يجب ان تكون القضية
 بل لا يجب ان يكون مجزئيا بها ايضا الكناية الظن كافي القياس
 الخطابي ولذا اطلق القضاء ولم يعدها شيء من القياس
 وعبر اشعار الى ان مقدمات القياس يجب ان يكون
 بحيث يطلق القضية عليها ولو بحسب الظاهر فانه يجب
 انواع القياس في التعريف سواء كان سندا للشيء كان
 البهائي او لا كان في القياس المجدي او لا كان في القياس

المعاني **الاول** ان الواجب في المقدمات للقياس ان يكون العلم
بماستلزاما للعلم بالنتيجة سواء كان العلم بما كافي في العلم
بالنتيجة كما في المثال الاول او لا يكون كافي كما في المثال الثاني
الاول ان المراد من استلزامه ان يكون المقدمات
حيثما حصل العلم بها حصل العلم بالنتيجة فلا وجه لاعتبار
المتوسط في المقدمات كما وقع في عبارة المنطوق فالمراد بالنتيجة
قول من قال من قضايها شي من قول آخر وقد يقع فيها
اجبات **الاول** ان هذا التعريف يصدق على القضية الكلية
بالنسبة الى حكمها فكل القيق وبالعكس المستوي ايضا واجب
بان الملازم من القضايا هي القضايا المركبة فخرجت المركبة
من القضايا لانها تكون مركبة الى القضايا القيقية وقد
انجاب ايضا بان الملازم او استلزامه من الاستلزام
بطريق النظر فخرجت القضية الكلية بالنسبة الى حكمها لان استلزامها
للعكس لا يكون بطريق النظر **الثاني** ان الفساولي و
ساولي يفتي ان اساسا فان اعتبر النتيجة المذكورة بالفتا
الى القولين المذكورين لا يصدق التعريف المذكور عليهما

لان استلزامها النتيجة المذكورة ولكن لذاتها بما لو اسقط قولنا
ان ساولي المماوي للشيء ما والكل لا شي انما اذا اعتبر النتيجة
المذكورة بالنسبة الى القولين مع حقيقة القول المذكور فلا شك
ان التعريف المذكور يصدق على ذلك الجميع من حيث هو صحيح فلا
يكون التعريف المذكور مانعا من هنا يستعمل كما لا يخفى
ان المقتضى من جهة الموصول الى الصدق في القياس لا يستلزم
والقيل فاذ لم يكن هذا الجميع من حيث هو صحيح مندرجا في
القياس وظاهره من غير مخرج في الاستدلال والقيل ايضا قد
تحقق فخر آخر من الموصول الى الصدق لا يكون مندرجا في
القياس فلا يخرج الحجة **الثاني** ان استلزام المقدمات لا يمكن
ان يكون بواسطة العكس المستوي ويجعل ان يكون بواسطة
القيق فاول مخرج في القياس عند لان توسط العكس
المستوي لا يكون توسط المراجعة فخرجت العكس المستوي
المقدمات في الامرات والثاني لا يكون قياسا لان عكس القيق
اجنب بالنسبة الى المقدمات فلا يمكن استلزامها النتيجة لذاتها ولا
تجوز ان الظاهر من صالمان للاكتساب في المخرج من الصدق

فان لو كان الطريق الثاني داخل في المطلق لاحتل القول بانه
المطلق بجميع قوامين الاكتمال ان كان داخل في احتل القول
بان المرحل الى الصديق يتجسس في القياس والاستقرار والتمثيل
الحجج ان العلوم بالقياس اذا كانت مستزمنة للعلوم بالنتيجة
فاما ان يكون العلم الاول سببا للثاني كالحجج وبعضه من
سبباته لا سبيل الى الثاني ولا لكان العلوم بالنتيجة مقدما
على العلوم بالقياس من ان ذلك لم يكن كذلك في نفس هو اول
حينئذ يلزم ان العلوم بالنتيجة افضل من العلوم بالقياس
ضروره ان العلوم السبب لوجوب العلم بالسبب كما ان في
موضع مع الثاني يخرج به بالنتيجة مع الزهول من العلوم
الموصل اليها واجب بان العلوم السببها لوجوب العلم
المستحب اذا لم يكن السبب موقولا اما اذا كان من الاستحباب
المعروف فلا وما نحن فيه من هذا الباب وبما يوافق بان العلم
بالقدمات لو كان مبني مقدما بالنتيجة لانسحب احكامه من ان
ليس كذلك والجب باننا نختار ان العلوم بالمقدمات محل
للعقدان جزئيه فلا يلزم اجتماعه مع العلوم بالنتيجة ويجوز ان

محل العقدان جزئيه اذا لم يكن داخل في العقدان هما به غير متعلق
في نفس انهما السبب لاحتل حصول العلم في الاوقات المشهورة
ان قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان نافع قولنا كل انسان
فيلزم ان يكون قياسا مع ان التعريف لا يصدق عليه فانه لا
ينفع قوله آخر المعنى الذي ذكره والجب باننا لا نعلم ان
لان المدرك من القضايا في تعريف القياس هي القضايا التي
يعتقد قائله يعتد به وليست المقضايا المذكورة ههنا من هذا
النوع لولا سلمه قياسه فيكون اختيار المقادير به لا اختيارا
قولنا كل انسان حيوان صفة للثاني المذكور من حيث النظر
الى نفسه وتبين من حيث انه لا يميز للثاني من مستخرج منهما
الحجج فان كان مدكورا في بدارته وهيتة في الاستدلال
والعلم في الاوقات المشهورة من الجاهل ان النتيجة لا تدرك
للقياس ان كانت مدكورة في بدارته او يفيضها فالقياس يستلزم
والا فافترافى ولعل المقادير ان من النتيجة ههنا بالقول
على الموضوع والمحل سواء كان بطريق الاستحباب وبطريق
السبب كما انه قال ان القياس ان كان مستلزما للموضوع

العمل فيه النتيجة فيكون الاستثنائي سواء كان موجبة وهذا ما
 الجواب ان النتيجة المذكورة فيها اجابا او سالنا وهذا ما قوما في
 مذكورة فيها بنتيجة اطلاقا ما بين ما ذكره المصنف وما ذكره الجمهور
 بحسب الخبر والفتوى هما بحث وهو ان احد الطرفين على المقدس
 لا فرق ان القياس الاستثنائي ان لم يكن فيه المواقف ما يميل
 لفتحه القياس في الاستثنائي ولا فرق وان كان قياسا
 بطريقه القياس ولا يكون معتبرا في تربية القياس ان يكون
 النتيجة مقابلة لكل احد من المقدمات فاذا كانت النتيجة مذكورة
 في القياس لم يكن مقابله لواحدة من مقدماته بل هو مشترك
 الماختر الشق الثاني قوله فاذا كانت النتيجة مذكورة لم يكن
 لكل واحد من مقدماته قلنا ان النتيجة مذكورة في مقدماته
 جنس القضية لا من حيث انه قضية محتمل الصدق والكذب
 فيصدق على النتيجة القياس الاستثنائي انها غير المقدمات
 من حيث انها قضية سالنا للاعتناء المذكور **على** او **لا**
 لما كان القياس مشتركا على قضيتان متعده او اذ افتقر
 النتيجة على ما مر القضايات فقال او لا انه يستعمل في التفرقة

في قوله في مقدماته قلنا ان النتيجة مذكورة في مقدماته
 جنس القضية لا من حيث انه قضية محتمل الصدق والكذب
 فيصدق على النتيجة القياس الاستثنائي انها غير المقدمات
 من حيث انها قضية سالنا للاعتناء المذكور

والاستثنائي في ذكر ان القياس الاخر في استحالته وشروطه
 على ان مقدمة استحالته تحتها في القياس المملي ولا يكون
 هو القياس الشكلي سواء كانت مقدمته شرطيات محضة او مختلطة
 وان يكون بعضها حالية وبعضها شرطية في القياس المملي انما يكون
 صورة الاشكال الا ان مقتضاها العمل في شئ على موضوع لمط
 وعلى محموله وعلى ما لا يشترك بينهما يتوصل به لاحدهما
 على يتوصل بالآخر فهذا الامر المشترك ان كان محمولا في المقد
 الاول وموضوعا في الثاني فهذا هو الشكل الاول وان
 كان عكس ذلك فهذا هو الشكل الرابع وان كان محمولا في
 المقدس في هذا هو الشكل الثاني وان كان موضوعا
 ههنا فهذا هو الشكل الثالث وسبب التسمية ان الشكل الاول
 على الظاهر الطبيعي فان الطبقة السلبية لا يتغير انتقال
 موضوع المط الى الحد الاوسط فينتقل الى محمول المحمول
 من انتقال من موضوعه الى محموله ولا يوجد ذلك في
 الشكل الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى في موضع
 الثاني لانها اقرب الى شكل اليقظة كتنبيه صنوا وهو

ولا

المقدس من اثنتي عشرة موضع المطلوب الذي هو مشهور
 المحرل اذ المحرل انما يطبق لاحد الساجيا او سبيل الشكل الثاني
 لان له قبا البيننا لكنه اياه في اخيرا المقدس من المربع الاول
 له اصله في الفترة اياه في المقدس من بعد من الطبع جبا
 ورسوخ المطلوب من المحرل في احواله في المربع يكون
 والاصغر في افراد فيكون اصغر من هنا بيننا المحرل
 افراد فيكون اكبر انما الى المربع عليه ومجمله اكره المربع الوسط
 لتوسطه بين طرفي المطلوب وساقه الاصغر من اياه المقدس
 التي منها الاصغر يسوي الصغرى لانها ذات الاصغر وساقه
 كبرى اى المقدس التي منها الاكبر يسوي الكبرى لانها ذات
 احوال المشهور في اياه من جهة هذا المقام ان اقتران
 بالاكبر في احيائها وكنيتها وصورتهما يسوي قريته والحد
 من وضع الحد الوسط عند الجوز من المربعين بحسب عملها
 او وصفها لها او وصفه لاحدها وحله للاخر يسوي شكلها
 جبريا ان هذا الحد لا يناسب لتقسيم القياس الى الشكل الاول
 فلهذا لم يترجى له التسمية تاسل **قوله** والوسط ان كان

سويها

محمودة الصغرى ووسطا في الكبرى فهو الشكل الاول
 او مجموعا في الثاني او موصوفا فالثالث وكل واحد
 فالاربع ههنا فانه **قوله** ان الشكل الاول ونظائره على
 من القياس المشتمل على الحد الوسط والطرفين المختلفتين
 لكان الواحد من تلك في الشكل الاول وهذا في الشكل
 في مركز المقص الى معنى الشكل هو المشهور **قوله** ان
 الشكل الاول يقبض هو القياس المحرل في اشارته في اول
 حيث قال ووسط المطلوب من المحرل يسوي صغرى ولذا قال
 ههنا ان الحد الوسط وان كان محمولا في الصغرى موصوفا
 في الكبرى فهو الشكل الاول اذ لو كان الكلا في سطر القياس
 لكانت اللاتين تبدل المحرل بالمحكور وبتبدل الموصوع
 بالمحكور عليه لظهور ان الموصوع والمحرل محصوران بالقياس
 لا الجوانب **قوله** ان ههنا الموصوع والمحرل بحسب الذكر
 ظاهرا ان الحد الوسط مكررة في الشكل الاول والاربع فقط
 ما قبل من ان الحد في الشكل الاول يراوده المصغرة
 ويراد به افرادية الكبرى فلا يكون مكررا بالتطابق الى ما يرا

بها وانما سقط لما ذكرنا من ان الملاحس ينكر الحد الاول
هو التكرار للكبرى **الامتنان** قولنا كل ان حيوان وكل
حيوان حيوان نفي قولنا كل انسان حيوان ويصدق عليه
تعريف الشكل الاول لان المتكرر يحول فيه الصغرى موضع
في الكبرى ويصدق عليه تعريف الشكل الثاني ايضا لغير ان
محول في الصغرى والكبرى معا ويمكن الجواب باننا غنم كونه
لان الفضايل فيها ذكر متوكل كذا هذا من وضع شكل اخر وهو
انه قياس اقتراف مع انه يصدق عليه تعريف القياس الاستثنائي
الطرس ان النتيجة المذكورة فيها عينها وانما الذي لما ذكرنا من ان
لا تتركه قياسا فهو خارج عن المقسمين الاقتراف في قوله
فلا يكون دلالة على شئ منها **ويشترط في الاول الجواب**
وهي تمام كلية الكبرى **يريدان** الامتنان في الشكل الاول
موقوف على ثلثة اسرار **ان** ان يكون الصغرى موجبة ولو كانت
سالبا حصل الاختلاف الموجب للعلم على ما سيأتي به قولنا لا
تسمى من الفرس بحمار وكل حمار وقلنا لا تسمى من الفرس بحمار وكل
حمار جسد فان الحق في الاول السلب هو قولنا لا تسمى من الفرس

في تعريف القياس بل يذهب
الفضايل التي هي في هذا
لغيرها وليست الفضايل

بجساد وفي الثاني الامتنان وهو قولنا كل فرس جسم
ان يكون الكبرى كلية اذ لو كانت جزئية لمكان محتاجا الى
الاول وسط يحكم عليه بالاكبر جازا ان يكون الصغرى
البحر فلا يتعدى المحرك على بعض الوسط الى الاصل فلا
يصدق كل انسان حيوان بعض الفرس لا يصدق
مع ان الانسان فرس **ان** ان يكون الصغرى فعلية اي لا يكون
ممكنة لاحالة ولا خاصة اذ لو كانت ممكنة لم يجب تعدي
المحكمين الا وسط الى الاصل لان الكبرى دليل على ان كل ما هو
اوسطا بالفعل يحكم عليه بالاكبر الا صغر ليس بما هو
بالفعل بل بالامكان فجاز ان يقع بالضرورة ولا يخرج الى الفعل
فلهذا يتعد الحكمين الاوسط المبدأ لا يصدق كالحمار كونه زيد
بالامكان وكل من كروب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق على
حمار فرس بالامكان العام لان نفي الكبرى ان كل ما هو كروب
زيد بالفعل من فرس بالضرورة والحمار ليس كروب زيد بالفعل
اصلا فالحكم على المروب بالفعل لا يتعدى اليه هذا ما سبق
من عباراتنا وسنخ في هذا الامر اخري **ان** ان الموجبة

السالبة المحل ينتج صغري الشكل الاول وهي سالبة
 عند فلهذا لا يحتاج السالبة ايضا لظن ان الانتاج
 احل المتساويين يستلزم الانتاج مع الآخر على هذا يصح
 باخبار الصغري على كلام فان قلت ان السالبة المحل
 صغري لا يتكرر الا وسطية الكبرى فلا بد ان ياول الى ان
 السالبة المحل يجب ان يكون او وسطية قلت ان الدليل على انتاج
 الموجبة السالبة المحل كذلك يقصر انتاج السالبة المحل
 القول بان الحد الاوسطية السالبة المحل لا يكون متكررا
 انما ان هذه الضرورية واسطة بين الامكان والارادة
 فلا يقع حصول القياس الا في قولنا في **الامر** ان الامر
 باخبار الصغري على وجه يفرق عن السالبة المحل ليعني عن
 الاستدلال بفعليتها الصغري فان الاخبار على هذا الوجه لا
 في المكنتين كما سبق لنبيه عليه السلام ان الملكة العامة اذا
 جعلت صغري في الشكل الاول فاما ان يكون النظر الى
 المتأخر ولما ان يكون النظر الى الجنب المخالف لا يسيل الى
 الاول لان الاخبار المتوافقة لا ينشأ على التكرار ولا قافية

منسج المطالع ان الجانب المتوافق لا يحتاج فيه ولا يحتاج
 ولا يحمل ولا الى الثاني لان المقصود من الضرورية عن
 الجانب المخالف من النظر الى الجانب المخالف سالبة
 فلا يحتاج فيها **الامر** ان المكنتين ينتج اسقاطها
 من صغري الشكل الاول لا ينتج الاخبار فيها على هذا
 الوجه سواء احدثت على ما اعتبره الشيخ او على ما اعتبره
 فالقول بلبس المكنتين في صغري الشكل الاول على رأي
 الفارابي دون الشيخ متكرر ولا يخلص له اذا اعتبرنا
 الظاهر على الوجه المتفق من السالبة المحل وحيد
 ينتج كلاهما من **الامر** ان الانتاج في صغري
 الشكل الاول بدعي فيحتاج الى فكرة اصلها سقيمة
 المص وعلى هذا فلا يكون قولنا الشكل الاول ينتج قافية
 لما تقرر عندهم من ان القانون هو القضية الكلية المشتملة
 على الحكم والخبرية بحيث يخرج منها جملة كبرى لصغري
 سهلة الحصول فالقانون يجب ان يكون نظريا فاذا كان
 هذا القول نظريا لم يكن قانونيا فلا يكون داخل في المنطق

لما سبق ان المنطق هو القانون العام من المنطق في الفكر
 وقد فصلنا هذا الحق في كتابنا على شرح الرسالة **التي**
 الموجبان مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة السالبتين بالضرورة
 اعم ان الضرب المختلطة الشكل الاول مستخرج من ضرب
 الصوابين لا ربع في الكبريات لا ربع فاذا شرط المحال الصغر
 سقط ثمانية ضرب في محصله من السالبة الكلية او الجزئية
 مع الكبريات لا ربع فاذا شرط الكلية الكبرى سقط اربعة اخرى
 وهي المحاصل من السالبة الجزئية او الموجبة الجزئية كبرى مع الصغر
 الموجبة الكلية او الجزئية فيض الضرب المختلطة اربعة الاول في
 الكلية صغرى مع الموجبة الكلية كبرى ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج
 وكل ب اكل ج الثاني الموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية
 كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب اكل ج
 الثالث الموجبة الكلية صغرى مع السالبة الكلية كبرى ينتج سالبة
 كلية كقولنا كل ج ب وكل ب اكل ج اكل ج اكل ج الرابع
 الموجبة الجزئية صغرى مع السالبة الكلية كبرى ينتج سالبة جزئية
 كقولنا بعض ج ب وكل ب اكل ج اكل ج بعض ج ليس دوهنا

فواند مني لو طردح عليها **ان** ان الانتاج في الضرورة لا
 المذكورة بدني لا يحتاج الي دليل واليه اشار المصنف له
 بالضرورة **ان** انتاج المصدر لا ربع مخصوص بالكل الاول
 كما ظهر من الضرب المذكورة ولذا قدمه على باقي المراتب **ان**
 ان الترتيب في الاجابات الكلية والجزئية لا رجوع لها الا
 وصفه المصنف في المذنب الاول **ان** ان الضرب المختلطة ذكرنا
 مستحقا لاعتبار الجواب الصغرى او كان الساقطة اذ في
 فلو سقطت السالبة الكلية في الكبرى لا ربع وان اجتزأ كلية
 الكبرى او كان الساقط باثمانية ضرب لم يسقط اعتبار الاجابة
 الا اربعة وقت هذا امر ان اسقاط الثمانية او اربعة لا
 اختصاص في ههنا من الشطب بل يمكن اسقاط الثمانية بالضرورة
 الكلية في الكبرى او لا واسقاط الاربعة باستطراد الموجبات
 في الصغرى فانها وبحتميل العكس ايضا اذ اعتبرها بواجب ولا
 كما هو المشهور **ان** وفي الثاني اختلافا في الكيف وكما في
 مع دوام الصغرى او العكس السالبة الكبرى ويكون الممكنة
 مع الضرورة او كبرى بشرطه كما في سن بان الضرب المنتج

ثانية

في الشكل الاول شيء في ميان الضرر بالنتيجة في الشكل الثاني
وانما وضع الشكل الثاني في الموضع الثاني لانه ليس في الشكل
الاول وشابهة معنية الصوري حيث ان الحد لا وسط
محلي في صوري الشكلين محلي في الكبرى ايضا محليان في الكبرى
في الموصفين محليان يكون كلية في شرط في الشكل الثاني
امور تلك الاول اختلاف المقدس في الاحجاب والسلب
اذ لو كانتا موجبتين وسالتين حصل اختلاف في الموجبتين
اما في التقدير الاول فكيف شاهدت في قولنا كل انسان حيوان
وكل فرس حيوان والحق السلب قولنا كل انسان جبر وكل
ناطق جبر والحق الاحجاب اطلاق التقدير الثاني فكيف شاهدت
في قولنا لا شيء من الانسان فرس ولا شيء من الناطق فرس
الحق الاحجاب كون الكبرى كلية اذ لو كانت جزئية فاما ان
يكون موجبتين وسالتين وعلى كلا المقدسين فيصير الاختلاف
اما على تقدير احجابها فلصدق قولنا لا شيء من الانسان فرس
وبعض الناطق فرس والحق الاحجاب ولو بدلتنا الكبرى بموجبتين
الظاهر فرس فالحق السلب اطلاق التقدير عليها فلصدق قولنا

كل انسان حيوان وبعض الناطق فرس محليان والظاهر
الاحجاب ولو بدلتنا الكبرى بموجبتين محليان كان الاحجاب
احكام الاول صدق القول على الصوري اي كونها ضرورية
دائمة او كون الكبرى من القضايا البسطة السلكة التاليف
الدائمتين والعائتين والخاصتين الثاني ان الحكمة ان
كانت صغرى لا يمكن الاعم الضرورية المطلقة والمشرطة ان
كانت كبرى لا يمكن الاعم الضرورية المطلقة واليذكر ان
المصاحف قال لو كون الحكمة مع الضرورية والكبرى شرطية
ولهذا يريد ان الحكمة اذا كانت كبرى محلي يكون كبرى مع
الضرورية او كانت محلي ان يكون كبرها ضرورية او شرطية
خاصة او عامة ولو قال لا ومع كبرى ضرورية او شرطية
لكان احسن وهذا يقع ما ذكر ان الامر الاول من الشرط
الثالث احد الشين اما كون الصوري مما يصدق عليه
الدوام او كون الكبرى من القضايا المتعلقة بالسلب
وكذا الامر الثاني من احد الشين اما كون الحكمة كبرى
الضرورية او كبرها صغرى للضرورية والمشرطية

والدليل على الامور وان لم يكن دافعة ولا يكون
الكبرى من القضايا المنفكة السالبة كانت الصغرى واحدة
عشر من القضايا المشهورة السابقة وكانت الكبرى من السبع
الاولى المنفكة السالبة حتى الوقتين والوجود من الممكنين
والمنفكة واحدة الصغرى كانت الشرط الخاصة والوقت
لان الشرط الخاصة احضرت الشرط العامة والوقت
والوقت احضرت السبع النقية واحضرت الكبرى من الوقت
اختلاط الصغرى من الشرط الخاصة والوقت مع الكبرى
الوقتية غير متحدة للاختلاف المرجح المعقولة به تصديق قولنا
لا شيء من المنخفض المعنى بالضرورة مما دام منخفضا او في وقت
معين لا دائما وكل فرعي بالضرورة في وقت معين لا دائما
مع امتناع قولنا بعض المنخفض ليس لغيره لا يمكن ان العالم قد
قولنا كل منخفض في بالضرورة ولولا ذلك الكبرى يقولنا كل
منخفض في وقت معين لا دائما صدق السلب هو قولنا بعض
المنخفض ليس بالضرورة للاختلاف الموجب للعدم ولما اكد
على الامور اننا نحقق الامر في كل سبق ان الامور انما هي عبارة

عن احد الشئين بل وان الممكن اذا كانت صغرى لم يتبعها
مع الضرورية اوسع المشروطتين وبما ان ذلك كما ظهر من
الشرط الاول ان الممكن لا يتبع مع القضايا السبع الغير
المنفكة المتألفة بل هو اختلاط الممكن مع غير الضرورية وغير
الشرطيتين كان اختلاطها مع الدافعة او العرفيتين ولا
عقيد لجواز ان يكون الثالث لشيء بالامكان مسدودا
عندك قولنا كل ربيع فهو اسود بالامكان ولا شيء من الرعي
باسود دائما امتنع السلب بطرود امتناع سلب الشيء على
ولولا ذلك الكبرى يقولنا لا شيء من الرعي باسود دائما
لا محذور وكذا الثاني لان الدافعة احضرت العرفية
الاحضرت رجب عظم الامور فاختلاط الممكن مع العرفية
عقيد ثم ان العرفية الخاصة مشتملة على جميع الاول والعرفية
العامة وهي عتية كما سبق الثاني ملون لادوار وهو
للصغرى في الكيف لان الجزء الاول من انهما في الكيف
فحين ان يكون الله واما حوافها فانها لا يمكن ان
لما نقر ان القضية المتفقتين في الكيف لا يتبعها

في هذا الشكل الامر الثاني من شرط الثالث ان الكلمة
 اذا كانت كبرى لا يقع الا مع صغرى ضرورية اذ لو لم يكن
 الصغرى ضرورية فلما ان يكون دائما وهذا لا يسيل
 الثاني كما ثبت ان الصغرى في هذا الشكل يجب صدق الاول
 عليه ولا الى الاول حصول الامتثال للموجبة للحق لا الثاني
 في قولنا كل روي امين دائما ولا من روي من الروي الثاني
 والحق الامجاب ولولا لنا الكبرى بقولنا لا شيء من الروي الثاني
 فالحق التلب **في** اليتيم المكمل ان سالت كلمة والتحققت
 في الامور سالت جزمية قد تمت فاستبان الضرب بمقتضى
 في الشكل الثاني ستعبر حاصله بضررب الصغرى وانما
 في الكبرى ان لا يقع فاذا اعتبر الخط الاول سقطت
 اضرب واذا اعتبر الخط الثاني سقطت باعتبار اخرى فلو بين
 الضرب التبع لا يقع الاول المكمل من الموجبة الكلية من
 مع السالبة الكلية كبرى الثاني المكمل من السالبة الكلية
 كبرى الثاني المكمل من السالبة الكلية صغرى مع الموجبة الكلية
 كبرى واليتيم في الصغرى السالبة الكلية صغرى مع الموجبة

ما خلفه وكل كبرى او
 الصغرى في التبع يمكن
 التبع

الكلية صغرى مع الموجبة الكلية كبرى واليتيم في الصغرى
 السالبة الكلية فتر لم يفتح المكمل ان سالت كلمة اشارة
 الى صغرى الضربين او لصدق عليها انهما المكمل للكلية
 وانما التبع وتعمل الموجبة الكلية صغرى والسالبة
 الكلية كبرى وهذا هو الضرب الثاني واليتيم في كلا
 الضربين السالبة الكلية مثال الضرب الاول قولنا كل
 ب ولا شيء من اب فب لا شيء من ج او مثال الضرب الثاني
 لا شيء من اب وكل ج ب فب لا شيء من ج ويمكن ان يقال
 في النتيجة كلا الضربين بالكلية والعكس كما الاول فب
 يقال لو لم يصدق قولنا لا شيء من ج كما ذكرنا في
 نتيجة الضرب الاول لصدق في نفسه وهو قولنا بعض
 ج افاذا احتجنا به كبرى الاصل فيقول بعض ج اولا
 شيء من اب فب بعض ج ليس مع ان صغرى الاصل
 كل ج ب هذا خلف وكذا نقول في الضرب الثاني لو لم
 لصدق قولنا لا شيء من ج لصدق في نفسه وهو قولنا
 بعض ج افاذا احتجنا به كبرى الاصل فيقول بعض ج اولا

وكلج ب يتبع بعض اب مع ان هذا ينافي صفوي الاصل
 وهو قول لا شيء من اب فيكون باطلا لان الاصل هو
 الصدق واذا بطل الفيق النتيجة كانت النتيجة وكانت الثاني
 فبان يقال الثاني الضرب الاول انما يمكن الكبري في الضرب
 حتى يرتد الى الشكل الاول وينفع النتيجة المذكورة في صفوي
 الضرب الاول صدقت الصفوي مع على الكبري وفي صدقت
 مع على الكبري صدقت النتيجة في صدق الضرب الاول
 النتيجة وهو الخطر اما في الضرب الثاني فانما يمكن الصفوي في
 الضرب الثاني ويجعلها كبري كبري الاصل فيمكن النتيجة
 يحصل الخطر فلا ينفذ في المثال المقرب ان قولنا لا شيء من
 اب فيمكن الى قولنا لا شيء من ب افا جعلنا كبري الاول
 وجعلنا هذا العكس كبري فكلنا كلج ب ولا شيء من ب يتبع لا
 شيء من ج افا جعلنا هذه النتيجة حصل قولنا لا شيء من ج
 هذا الخطر انما لا يمكن من سوية جزيئة صفوي سالة
 كلية كبري يتبع سالة جزيئة لقولنا بعض ج ب ولا شيء
 من اب يتبع بعض ج ليس ويكون ميانه بالخلف بان لقول

لوم يصدق النتيجة لصدق نتيجته وهو قولنا كلج افا اذا
 صغناه مع كبري الاصل فنقول كلج ا او لا شيء من اب
 يتبع لا شيء من ج ب مع ان صفوي الاصل كان بعض ج
 هفت وبالعكس ايضا بان لقولنا اما يمكن الكبري في المثال
 المقرب فنقول بعض ج ب ولا شيء من ب يتبع بعض
 ليس ا وهو الخطر الرابع المركب من صفوي سالة جزيئة
 كبري من جزيئة يتبع سالة جزيئة لقولنا بعض ج ليس ب وكل آ
 بعض ج ليس ا وهذا الضرب لا يمكن ميانه بالعكس لاعت
 من ان طرفي العكس اما ان يكون بعض الصفوي وهذا
 لا يجري ههنا لان الصفوي سالة جزيئة فلا يكون معك اما
 ان يكون عكس الكبري وهذا ايضا لا يجري ههنا لان المركب
 انما يمكن جزيئة فلا يتبع كبري الشكل الاول فيجزيئانه
 ما خلف بان لقولنا لوم يصدق قولنا بعض ج ليس الصدق
 نتيجته وهو قولنا كلج ا فاذا صغناه الى كبري الاصل
 كلج ا وكل اب كلج ب مع ان صفوي الاصل ان
 ج ليس ب هفت اذ انتم هذا فنقول ان قولنا لوم يتبع

الكليات سالبة كلية لشارة الى الضرب الاولين اعلم ان
 من موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى او بالعكس بقوله سالبة
 كلية اشارة الى ان النتيجة كلا الضربين واحد وانما
 متدبرين على الثالث والرابع محافظا للثبوت الحاصل من كلية
 وقوله المحققان في احوال اشارة الى الضربين المتدبرين
 وهما المركبان من الموجبة الختمة مع السالبة الكلية فتنتج كلية
 اجزئيه مع الموجبة الكلية وانما جعل الضرب الاجزئيه في المرتبة
 اشارة الى ان النتيجة سالبة لاجزئيه الجاسفة بحسب السلب
 الجزئيه وقوله بالخط اشارة الى ان الخطوط جازية جميع الضرب
 اربعة كما ثبتت وقوله او عكس الكبري متبني على ان طرفي
 العدد مختلف فان الضرب الاول هل المركبان موجبة كلية صغرى
 وسالبة كلية كبرى والضرب الثالث هل المركبان موجبة جزئية
 صغرى وسالبة كلية كبرى فاذا عكنا الكبري في هذين الضربين
 غادر الشكل لنا ثلثي الشكل الاول اذ لا مخالفة بينهما الا
 باعتبار ان الاوسط محمول في كبري الشكل الثاني من صغرى في
 كبري الشكل الاول فاذا عكنا الكبري السالبة الكلية في الضرب

الاول والثالث صار الشكل الثاني بعينه الشكل الاول ولم
 يبق المخالفة اصلها انما الضرب الثاني والرابع فالكبري
 منها الموجبة الكلية وهي فاما عكس موجبة جزئية فلا يصح
 للشكل الاول ولهذا طرأ ان طريق العكس على هذا الوجه لا
 يجري في الثاني والرابع واما قوله او عكس النتيجة في النتيجة
 فمما اشارة الى ان طريق العكس يجري في الضرب الثاني المركب
 من السالبة الكلية صغرى والموجبة الكلية كبرى بوجه آخر
 وهو ان عكس النتيجة ان يجعل كبري الضرب الثاني صغرى
 وصغرى كبرى بممكن الصغرى الفائتة مع الكبري حتى لا
 الشكل الاول فيمكن النتيجة حتى حصل المطرئ ان قلنا
 شيء من ج ب وكل اب فقول ان النتيجة الموجبة عليها قولنا
 متى من ج ا اذ احكنا الترتيب قلنا كل اب وكل شيء
 من ج ب فركنا الكبري الى قولنا لا شيء من ب ج عاد الشكل
 الثاني الى الشكل الاول فيقال كل اب ولا شيء من ب ج
 فنتج قولنا لا شيء من ج فركنا النتيجة الى قولنا شيء
 من ج ب ا ج وهو عين المطرئ من الضرب الثاني في الشكل

الثاني هذا ما يستأنس به في هذا الموضع وسنذكر في هذا الموضع
الاول ان اشتراط الاختلاف في الكيف في الشكل الكلي
 على معنى ان احدي المقدس يجب ان يكون موجبة ولا يكون
 سالبة ليقض اشتراط المكنة فيه مطلقا هل كانت مع الضرورة
 او مع المشروطين او مع غيرها فان الضرورية او المشروطين
 اذا كانت سالبة وخصت مع المكنة فاما ان يكون المنظر في
 المكنة الى الجانب الخالف والى الجانب الموافق لا سبيل الى
 الثاني لانها بالنظر الى الجانب الموافق لا يكون قضية ولا
 حكوما فلا اجاب لا سبيل لا مخرج ولا عمل كما ان
 عليه بعض المحققين في شرح المطالع وبما قد سأل في شرح الاشارة
 للمحقق الطوسي حيث قال ان المكنة لما عرفت من القضاء على
 سبيل البحر كعدت السرايب من الهياك والشطيات كعدت
 سبيل الى الاول ايها لا ينظر الى الجانب الخالف سالبة
 ان الحكم فيها سبيل الضرورة عن الجانب الخالف فاصححت
 الضرورية لتحقيق الاختلاف بالاجاب والسالبة المقدما
 فكيف يصح الانتاج **الثاني** المخرج بان اشتراط الاختلاف في

الاجاب والسالبة مجبلا مع اشتراط الضرورة الفاتية محال كما
 بل المحققون اوشوا الى الكلية الكبرى اذا اعتبروا في المنظر
 لا سبيل الى الثاني كما سبقنا التبع على ذلك في سبيل الشكل الاول
الثاني ان طرفي التفاضل في عادي في اثبات الانتاج في
 سائر الضرورة والاشارة الى العكس في المنظر في الضرورة الرابع
 لان الصغرى فيه سالبة جزئية وهي غير متعكدة كما سبق مرارا
 والكبرى فيه موجبة كلية ونحو كونه في الضرورة الثاني يحتاج
 الى اسئلة الاول هل يتبع بان يجعل الصغرى متساوية
 الكبرى والكبرى متساوية الصغرى الثاني على الصغرى حتى يجرى
 الى الشكل الاول الثالث على التبع حتى يحصل المطر فكل
 الواجب على المع ان يقول او على التبع ثم على الصغرى ثم على
 التبع مع انه لو فرض في عكس الصغرى اصلا وقد الجيع من هذا
 بان عكس التبع في عبارة المع مراد به سابق ترتيبا لصغرى التبع
 الى المصنوع والمحل او ترتيبا لقياس المنظر الى الصغرى في
 الكبرى فيكون ككل الصغرى داخلية على التبع على هذا الوجه
 التركيب القديرات في غير بان عكس التبع على هذا الوجه سأل

التركيب من سبعة كلية صغرى ومن جهة جزئية كبرى فيخرج
 جزئية كقولنا كل بيج وبعض بيج اقول المخرج
 الموجبة مع الموجبة اشارة الى الطرفين الاولين ما ذكرنا
 وقوله بالعكس اشارة الى الضرب الثالث فكلنا جعل بالموجبة
 الكلية مع الموجبة الكلية طرفا فاجعل التركيب من الموجبة الجزئية
 مع الموجبة الكلية طرفا ثانيا فاعبر عن الضرب الثاني وهو
 التركيب من الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية طرفا ثالثا وهو
 جزئية اشارة الى ان ضرب التركيب مشترك في انتاج الموجبة
التركيب للتركيب من الموجبة الكلية صغرى والسالبة الكلية كبرى فيخرج
 سالبة جزئية كقولنا كل بيج ولا شيء من ب اقول المخرج ليس ا
التركيب من الموجبة الجزئية صغرى والسالبة الكلية كبرى
 يخرج سالبة جزئية كقولنا بعض بيج ولا شيء من ب اقول سالبة
 جزئية وهي قولنا بعض ليس ا وهذا ان الضربان هما اشارة
 اليها المتعارفتين مع السالبة الكلية فيضاد كل واحد من الطرفين
 اذا جعل صغرى ونعم مع السالبة الكلية الكبرى حصل ضربا
 آخران فيحتاج سالبة جزئية كقولنا كل بيج وبعض بيج ليس ا

من سبعة كلية صغرى ومن جهة جزئية كبرى هي السالبة الجزئية
 يخرج ليس ا يخرج ليس ا يخرج ليس ا
التركيب من الموجبة الجزئية اشارة الى السالبة
 الجزئية اشارة الى الضرب الثاني ما ذكرنا وهذه العبرة
 ان التركيب مشترك في انتاج السالبة الجزئية كالان التركيب
 مشترك في انتاج الموجبة الجزئية وهذا ظهر وجه التقدم
 الثالث لا وله على التركيب اشارة بالخط اشارة الى ان التركيب
 المذكور في السالبة الضرب الستة يكون ثانيا بطريق الخط
 بان نقول في الضرب الاول مثلا اذا صدق قولنا كل بيج
 مع قولنا كل بيج اصدق قولنا بعض بيج لا لا اصدق فتقصر
 قولنا لا شيء من ب افاذا احتمل مع صغرى الاصل بان قلنا
 كل بيج ولا شيء من ب اخرج من الشكل الاول انه لا شيء من ب
 مع انه ثباتي كقبح الماثل وهو قولنا كل بيج ان يكون باطلا
 او عكس لصغرى يريد ان الانتاج المذكور يمكن بطريق ممكن
 اشارة الى الضرب الاول والثاني فظاهر فاذا اذ حللنا
 الصغرى فيها ارجع الى الشكل الاول ونرى شيئا يخلو به

والما في الضرب الثاني

ممكن التجميع حتى حصل

في الضرب الاول حيث

اول ولما في الضرب الخامس فيمكن التصديق كما ذكرنا في القدر
ولما في الضرب السادس فلا يجري فيه العكس لما بالنظر الى الكبري
فلا تها ما لغيره لانه لا يتصل الا بغيره كما وانما بالنظر الى الضرب
فلا تها ما لغيره لانه لا يتصل الا بغيره كما وانما بالنظر الى الضرب
بمنها طرأ ان ما اعضاء المصنعات نباتات الشجر فانها الضرب
المذكورة بالخلف والعكس ليس على يتر واحد فان تخلف في
في الكون بخلاف العكس فانه لا يجري في الضرب السادس كما انما
لك وقد بقي انما جاز **قوله** ان لا يشترط انما يجاب بالصواب
عن اوستا طبعها فان المزاوي من الاعجاب ما لا يتصور في المملكة
الفرق عن السالبة بل العكس وذلك لا يتصور في المملكة كما
سبق من ان الموجبة والسالبة في الكثرة يرجعان الى احدى
فاذا شرطنا كون الضرب موجبة على هذا الوجه استمع كونه
ممكن **قوله** ان المحكوم ان لا يورث في المكبر بقيد العقل

كما قد مضى في الشكل الثالث لغات التبعه على ما ذكره في هذا
تعالى آخر وهذا الشكل الرابع اربعة كما تخطه في صورة الضرب
بشكل كذلك ينظم في صورة القياس الشريفي ايضا فلان في المصنوع
والمحول بالتحكم عليه والمحكوم به كان انما في الجواب انه بعد
بيان المميزات دون غيرها وسنذكر ما اعتداه عن ترك البناء
في التوطيات وعلى هذا لا ينبغي تبديل المصنوع والمحول ما ذكره
ينبغي ما التامل **قوله** الشريفي من لا يقر انما ان تتركيب
الى اعلان القياس انما ان تتركيب المحولات الضمنية والمحولات
المحولة وانما ان تتركيب المحولات الضمنية وهو القياس الشريفي
اما ان تتركيب المحولات الشريفة مع هذا القياس كما
فهما انما حتى يكون اتمام القياس بطريق ثلاثا المحول المحل
فما سندر جا في القياس الشريفي حتى يصير اتمام القياس من غير
بما من من هذا ما اختاره الله وهو المستور من المتأخرين
ولعل الله لما نظر الى ان اعتبار الاقوال في القياس الشريفي
امر اجمع الى الاضطرار وكان اتمه الا انما في اولى
الحال الضبط اعتبار في القياس الشريفي ما لا يكون مركبا للمحولات

الصفة وهذا المثل لا يتركب من الترتيبات العرفية ولما يتركب
 من الحركات والشرائط ما يقتضي ان القياس يستحق في الترتيب
 كما اشار اليه في اول البحث حيث قال وهو على شريطين وهذا
 فاما ان يتركب من تخصيص الاشكال الاربعية في القياس فيكون
 ما عطف على الجملات كما ذكره الضابط تبيين على ان الاقتران للجد
 لا يتركب من الجملات العرفية فلا يتصور فيه القياس المحلي المقدم
 والتالي بل اجزاء تخصر في الموضوع والمحل ولما ان الاشكال
 الاربعية هل يتحقق بالقياس المحلي او يخرج في القياس بعنايه
 عليه ان هذا مما يستفاد من قوله وسبقنا الاشكال الاربعية
 فخرجنا الخلاصة بان لا تكون الاربعية بحيث يتم الشرط المحلي
 كان قوله وسبقنا الاشكال الاربعية منه كما يخص القياس
 بما يحصل لقياس المحل مستوفى فاذن بين الاول والآخر ان المركبة المحل
 والمحليات لا يكون منه جبا في القياس المحلي ولذا قلنا ان جبا
 القياس المحلي لا يتصور ان يكون نقدا او قاليا الثانية ان
 هذا البيان يتضمن السؤال بان الاشكال الاربعية هل يجري
 في القياس الشرطي فنجيب الى قوله وسبقنا الاشكال الاربعية

على ان نقول ان قوله وسبقنا في قوله لاشارة الى المركبة في نفس
 الضابط جبا بالقياس المحلي بان الاشكال الاربعية لا يتركب
 القياس المحلي مستقلا على تطويل بطلانها في القياس الشرطي فلا يخصص
 الضابط به تبيينها جبا مستفاد من التطويل فلو علم اليقين
 بتمثل المحل والشرط لم يحصل التبيين على الضابط منها وهذا
 كلام وقع في ايدينا فليجيب اليها كما ايدى فقل ان القياس الشرطي
 على البصر المختار وعند المعتمد في جبا الاول ما يتركب
 مستخلص من قولنا كما كان اب ج د وكلما كان ج د فكلما
 كان اب ج د فكلما كان ج د فكلما كان ج د فكلما كان ج د فكلما
 اما كل اب او كل ج د وما اما اكل ده او كل د يبيع انا كل
 آ ب او كل ج د او كل د انا لث انما يتركب من المحليات المقدم
 كقولنا كما كان اب ج د وكل د يبيع كما كان اب ج د انا
 ما يتركب من المحليات والمنفصلة كقولنا كل ج انا ب واما انا
 وكل ب ط وكل د ط وكل د يبيع كل ج ط لث انما يتركب من كل
 اب فاما كل ج د او د انا لث انما يتركب من المحليات المقدم
 شقلا على البهات كثيرة من حيث ان الاشكال الاربعية وسبقنا

فيها ومن حينئذ لا يشترط مجابان يكون في جزئهما من مقدس في القياس
او غيرهما ومن حيث الاشتراط بان الشطرات المستعمل فيها
ان يكون اتفاقية الى جهة كمن الامور المذكورة في القدر
لكن المصادف عنها واعتد بان هذه المناقشة مستندة على
تطويل لا يمين بالمختصر وفي قوليه تقضيها طول شها
البيان المباحث مع كثرتها كما تستخلص من انفاة وعلى
شاك كترك التعرض اليها كما يشهد به التاخر الصادق
فضل الاستغناء في نتيج من المقصلة وضع المقدم لا يعرف فيها
سبق ان القياس من قديم الاول الا ترى وهو المعنى في اننا
المسائل للعدد والحكمة وهو المستعمل في كثره الهذيل ووقر الشا
ولذا تم على القياس الاستغناء في الثاني القياس الاستغناء في
وهو الموصل الى الخطط بل في هذا ذكره طائفة المطالع
فلما افترض القياس في شرا في القياس الاستغناء في وانما لم
يعرض الي تعريفه كقوله بما يلزم من القسم والفتح بيان شرا في
الاستنتاج فاكيد لما علم ان المقدم لا يصلح من القياسات هو
الاستنتاج وقد اشار في محله الى ان نتيج الاستغناء في اوله في

من المنطوية وهي حاصلة ما استغناء وهي على ثلاثة اقسام
الاول الحقيقة الثانية المانع من التحول الثالث الشا في
النتيج في جميع اليها والقياس الاستغناء في اليها في اوله
من المقصلة فان نتيج مع وضع المقدم في وضع الثاني كقوله
كل ما كان هذا الشيء انما كان حيا في كذا ان نتيج في هذا
التي حيا وان نتيج مع وضع الثاني في وضع المقدم كقوله
كان هذا الشيء انما كان حيا في كذا ليس حيا في نتيج ان هذا
الشيء ليس ان الثاني المركب من المقصلة الحقيقة فان نتيج
الي وضع المقدم في وضع الثاني كقوله انما انما ان يكون هذا
العدد زوجا وانما ان يكون فردا كذا في نتيج انه ليس زوجا
ليس في نتيج في ان في الثاني المركب من المقصلة المانع من التحول
كقوله انما هذا الشيء انما ان يكون شرا وانما ان يكون حيا فان
الي وضع المقدم في وضع الثاني في وضع المقدم في وضع الثاني
كلها في كذا في نتيج ان ليس حيا وان نتيج في وضع المقدم في وضع الثاني
نتيج الرابع المركب من الحقيقة المانع من التحول في نتيج في وضع المقدم
في نتيج في وضع المقدم في وضع الثاني ان هذا الشيء انما ان يكون حيا وانما

ان يكون لا شئ الا كالمركب من اجزائه ان يكون لا شئ الا انضمام
 امتناع ارتفاعها وانضمامها الى وضع احدها لا يكون نتجا ومنها
 ظهور ان القياس لا يستلزم في المركبين المتصلين نتج وضع المقدم
 التالي وضع التالي وضع المقدم ولا وضع المقدم ووضع التالي
 منها لا يتيجان شيئا والبيان في قوله يتبع وضع المقدم ووضع التالي
 حيث وضع الامتاج بوضع المقدم بل هو الى ان وضعه لا يكون
 وحيث خصص بوضع التالي فانه ناسخ الى وضع التالي ويكون
 متجاوبا للمركبين المتصلين الحقيقة فالنتج هنا كالاخر
 بالنسبة الى كلا الجزئين الجزئين فالمقتضاه المقتضى للجزئين
 الحقيقة والامتاج باعتبار الوضع والمقتضاه المقتضى للمركب
 في الامتاج باعتبار الوضع ولذا قال ان الحقيقة نتج وضع كل كمال
 المجموع ووجه لا يتطابق كما قال ان المقتضاه الحقيقة نتج اعتبار
 الوضع بالنسبة الى كلا الجزئين وهذا مشابه لما قبله فانه ايضا
 نتج باعتبار الوضع بالنسبة الى كلا الجزئين وهذا مشابه لما قبله فانه
 ايضا نتج باعتبار الوضع فنتج اعتبار الوضع بالنسبة الى كلا الجزئين
 وهذا مشابه لما قبله فانه ايضا نتج اعتبار الوضع فنتج

وقد يتحقق باسديا من الخلف بل يقيد بانيات شرطها بل
 تقتضيه بيان ذلك اذا قلنا ان المطلوب هو ما يستلزم
 على ذلك ان لا يكون المقتضاه للحق بقتضيه والاولى ارتفاعه
 المطلوب حقا باطل لا يستلزمه لا وكما استلزمه لا
 محال نتج ان تقتضيه المطلوب نتج فالمقتضى فنتج هنا
 قياسا ان الاول انه لو لم يتحقق لمقتضى بقتضيه لكن انما
 باطل نتج ان المقدم باطل وهذا قياسا استلزمه لا
 في نظير الثاني ان يقتضيه المطلوب نتج لا وكما استلزمه
 مما لا يتبع نتج ان تقتضيه المطلوب فتكون المطمح والاولى
 لارتفاعه بقتضيه بقتضيه وهذا قياسا استلزمه لا
 ما ذكره المعصية قال رحمه الله استلزمه لا وقوله في قوله
 هنا وانما لا ان تاحيز هذا البحث عن مباحث القياس
 كان لرفعنا في القياس لا استلزمه لا ولا فتر في من هو مقتضى
 اليها باعتبار اجزائه البيان ان هذا القياس الذي هو مقتضى
 باسم قياس الخلف لا يكون امرا خارجا عن القياس المذكورين
 سبق بل هو منية الحقيقة والجميع الى كلا المقامين ان هذا

البحث الميراثي المثلث لا يكون باطلا حتى يكون اضافته
 الى الخلفين باضافة الموصوف الى الخلفين بل هو من ان
 الباطل مستند له يكون الاضافة فيمن باضافة الترتيب
 فكأنه قال ان القياس بما يميزه باسقاط الخلفين لا يقيس
 شيئا ان يكون نصيب المطلق بغير اعيان باطلا وقد يقال
 ان الخلفين هما يراد بهما القائلان فكأنه انما ثبت المطلق
 بابطال الغرضين فقد دعا اليه المطلق خلفه لاسيما قد
 فصل الاستدلال في الجزئيات لاثبات حكم كلي قد ثبت فيها
 شيان الموصول القريب الى المصدق باعتبار الصورة على
 ثلثه اهتمام اول القياس الثاني الاستدلال الثالث القليل
 فلما دفع من القياس شريعتي الاستدلال والقياس بينهما
 المباح للموصل القريب الى المصدق باعتبار الصورة وثالثا
 فلم يستقر الاستدلال فبقينا كما كانت الجزئيات متناهية
 تمام الجزئيات المحررة كقولنا بعض الحقائق ان
 هو المحرر لكونه موجودا في الجزئيات وانما قال اكثر جزئيات
 لانه لو كان الحكم موجودا في جميع جزئياته لكان استقرايا

ست

مستقرا ولا بد على هذا لو كان الاستدلال مستقرا مستقرا أصلا
 فاحتج في القديم الى ان بعض طرق القليل يحتاج الى الاستدلال
 كما في الترتيب القديم على ما سيجي اليه في اكثر من موضع فيكون
 الاستدلال بما ذكره العلم نظرا لما اورد فلا يثبت القليل المقيم
 مع انه لم يكن استقرايا ما ذكره بعض المحققين المعتبرين
 سيد المضافات عبارة العلم بالامر ان نصيب الجزئيات
 اكثر الجزئيات وامانا فلا بد من الدليل المركب في
 المعنى المستند لما هو المطلق فلا يصح تعريفه بنصيب الجزئيات
 المركب من القضايا الحاصلة من التصحيح وامانا لثالثا
 هذا التعريف يصدق على نصيب الجزئيات مطلقا سواء كانت
 اضافية فيذكر باعتبار الجزئيات الحقيقة في الكواكب
 صحتها بالجزئيات الحقيقة لا يكون كليا كما لا يكتب
 الجواب عن الثاني بالتمسك بالمساحة وذكر الشبهة في السبيل
 قبلية تعني فصاحة بالخلع على ثلث مقيد الجزئيات
 الاضافية على وجه لا يخلو الجزئيات الحقيقة بل على ما يلزم
 تقدير الصفة الجزئيات كالمقرر في المضافات في دفع الجزئيات

انما الغرض من هذا الكلام هو ان يبين ان الاستدلال في الجزئيات
 لا يكون مستقرا بل هو من ان الباطل مستند له يكون الاضافة فيمن
 باضافة الترتيب فكأنه قال ان القياس بما يميزه باسقاط الخلفين لا يقيس
 شيئا ان يكون نصيب المطلق بغير اعيان باطلا وقد يقال ان الخلفين
 هما يراد بهما القائلان فكأنه انما ثبت المطلق بابطال الغرضين
 فقد دعا اليه المطلق خلفه لاسيما قد فصل الاستدلال في الجزئيات
 لاثبات حكم كلي قد ثبت فيها شيان الموصول القريب الى المصدق
 باعتبار الصورة على ثلثه اهتمام اول القياس الثاني الاستدلال الثالث
 القليل فلما دفع من القياس شريعتي الاستدلال والقياس بينهما المباح
 للموصل القريب الى المصدق باعتبار الصورة وثالثا فلم يستقر
 الاستدلال فبقينا كما كانت الجزئيات متناهية تمام الجزئيات المحررة
 كقولنا بعض الحقائق ان هو المحرر لكونه موجودا في الجزئيات وانما
 قال اكثر جزئيات لانه لو كان الحكم موجودا في جميع جزئياته لكان
 استقرايا

والتمثيل بيان مشاركة في علمي **أخر** بغير علمي **أول** ذكر في
 تعريف الاستدلال بالتمثيل من المصطلح الصدق **محتاجان**
 يكون مركبا من القضاة المعتمدة المعية للمعية على ميان المشاركة
 والعون في نظرية الدوران والتدبير في بعض المحققين **أن** الدوران
 عبارة عن الحركة في السكون فقلنا في تبيينها على ما يصلح
 العلمية بطلانها ومنه نظرية الحركة المستقيمة السكون لا يكون
 دورانا أصح منه وأصل في ذكره من الخفاء لا يحل في الحركة المستقيمة
 في البنية ثلاث من الدوران مع أنه خارج عن التعريف **لذا** قال في
 الشرح الأول **أن** يقال له الحركة تحول الشيء من مكانه **ولعل**
 بطلان الأول في الحيوان لا يخفى المذكرة لا بد من بطلان الحركة
 لأن غاية الاستدلال على أن تعريف الدوران بما ذكره لا يكون
 مساويا للتعريف هذا خبر لا يرد في التعريفات المستندة إلى النقل
 فلا يكون انتفاء المساواة محذورا عنهم فمما لا بد من الانتفاء
 كان أو في وقال العلامة الخطي في تبيينها **أن** الدوران
 هو الاستمرار في الوجه والعدم **فقال** أنه ليس بحركة لوجهه
 في العلة والمعلول المتساويين وأجزاء العلة ومراعاة المعلول

المساويين في الحد والمحدود والمحرك والارض **وأحد** المعلولين
 المساويين مع الآخر في كماله وهو صحيح **فإن** الدوران هو
 الاستدلال فلا يصح تعريفه بالترتيب كما قلنا **وفي** أول المحققين
 ما يتعلق بالدوران **وأما** التدبير من عبارة عن عمل الأفعال
 وأدائها أو محضها **فإنما** لا يستدرك أو مبدأ العلية من كل
 واحد في المدعي كالمبدأ **لأن** علة الحركة في الحركة لا يكون
 إتمام العلية كمنجس استلزامه **لكن** الأخيرين باطلان **لأن** الدوران
 في الفعل مع انتفاء الحركة فبقية الأول وهذا الوجه لا يلزم
 على المحققين **لأن** الاستدلال عبارة عن محض فلاحته **والتي** هي
 من حيثها **لأن** الأول **أن** طريق التدبير في التعريف
 التي لا تستقر فيستبين هذا وجهه في المقدم لا يستقر على نقل
 وعدا **لأن** أول الجواب الثاني **أن** هذين الطرفين قوي الطرفين
 المذكورة في التمثيل **ولذا** حكم بكونهما مع **فإذا** كانا صفتين
 لجميع النوع والنقص ضابطه **فإن** **فصل** في التمثيل
 برهاننا من التمثيل **فإن** **فصل** في التمثيل **فإن**
 المنطق على الرأي المسمى **فإن** **لأن** الجنب منه من المصل إلى التمثيل

ولما عن الموصول الى المصدق وهو ان يكون صلا
 صلب وهو باطل في الحقيقة ولما ان يكون موصلا وقبلا في
 التعريفات والثاني ايضا اما ان يكون موصلا بعيدا وهما
 الضمايا واما ان يكون موصلا قريبا ومع فالنظر فيه المبالغة
 الصغرى وهو بالقياس الى حقيقة اما باعتبار المادة وهو
 الضمايات المتحركة الممتدة في صلب الضمايات المتحركة ان الضما
 المرتبة ان لم يكن شغله على الحكم من القياس المتحرك ولهذا قال
 انه المركب في الحقيقة وان كانت شغله على الحكم فان التبعث
 من حيث الاختلاف فيها هو المعاد وهذا هو المارد في المستطاع في
 عبارة المصنف ان لو كان اليك عنها في هذه الحقيقة فاما ان يكون
 الحكم حقيقيا وهذا هو القياس الجوابي ولما ان يكون مستطوعا
 جاز وهو القياس الخطابي اذا علمت هذا فقل ان المص
 وقع من الموصول الى المصدق مطلقا ومن الموصول الى المصدق
 بعيدا او قريبا باعتبار الصورة شرع في الموصول القريب الى
 المصدق باعتبار المادة فقل ان القياس المتأخر هو في القياس
 من القياس الى آخر الكلام وانما قد ابرهاني لانه المصدق

ولانه الحقيقة في اثبات المباحث الملائمة وانصح بتعريفه لا فائدة
 الجبر في الكماله والتوفيق القسيم اليه كالمسؤول ولما وضع
 فوان لا ان من المصدق تحت فانه يمكن ان يكون متوقفا
 باحتمال التقيض وهو الظاهر فحينئذ ان لا يكون متوقفا لذلك
 وعلى هذا ان لم يكن ثابتا هو لا اعتقاد وان كان ثابتا فان
 طابق الواقع فهو اليقين ولا من الجهل المركب **القول** ان المراتب
 الجبر حث قالوا ان القياس لا يثبت في سبيل البرهان المتحقق مما يحتاج
 من الطرق لموسم في البرهان اليقين ولا جعل القياس الجبر متوقفا
 للجوابي والخطابي **القول** ان المصنف لا يكون منه جاز في المصدق
 فانه عبارة عن مسألة العقل عند الحكم حتى يندرج
 في المصدق فلهذا الجواب **القول** ان المصنفات منها ما يكون
 كما في قولنا النار حارة وان المبادي فيها ما يكون نظري كما في
 قولنا الاحب واحد وان العار حار فان زاد العلم من الحقيقة
 في تعريف القياس البرهاني بعد التعريف الجبري او جاز في المسألة
 لا يمكن صححها وان اود منها ما يحسن الفسلفة ولا الخبة ان
 القياس البرهاني منها في بعض المصنفات النظرية فلا يكون

تقرره بما ذكره المصنف جامعاً والجواب ان المراد هو الاول والمراد
 من الاصول في قوله واصولها الاولييات ما يبنى اليه
 المقدمات النظرية **الثاني** ان القضايا المختلفة على وجه محتمل
 يكون مشهوراً ويحتمل ان يكون كذلك فالقياس الموقوف من جهة
 الثاني لا يكون بهاناً لا متفقاً اليقين ولا خطيئاً لمجرد الجرم
 كان داخله القدر المحبب استعنفه بما نالت من المشهورات
 لو كان داخله اختلال الصانع عايشه المسمى الجواب ان اعتبار
 في مقدمات القياس المحذور باعتبار **الثالث** ان الدنيا التي
 اذا لم يكن شاملاً على المحذور من مصاديق النسخ فكيف يمكن
 من افتاد الموصول للرب الى مقتدر الجواب ان الموصول الى
 يجري مجرى الصدق فيحصل من تمام الموصول الى الصدق على
 التسرع **قوله** واصولها الاولييات والادوات والقياسات
 والمحذورات والمقولات والظرفيات ومجاهاضها الى المالك
 فيها اما العقل والحمل وكلاهما فيلزم الاول وان لم يحتج بقدر
 الغيب التي يبنى اصولها على اولياتها وان احتج الى وساطة
 غير متعارف عنها في الظرفيات وعلى الثاني في المناظرة وعلى الثالث

ان كان الحس هو التبع في المناظرات ولا فان احتج الى تكرار
 المشاهدة من التجليات وان لم يحتج الى ذلك في المحذورات **قوله**
 فزان كان لا وسط مع حلة للتبعية الذي حله في الواقع الى
 امارة الى قسم القياس الى الصافي اليقين فان لا وساطة
 اما ان يكون من الحلة في فضل الامر الى المعول عليه فضل الامر
 هو الجاهل اليقين في قولنا هذا متعق لا خلاص وكل متعق
 لا خلاص محذور فيجوز ان هذا محذور وان يكون الامتناع الى المصلحة
 في فضل الامر الى الحلة في فضل الامر فذلك هو الجاهل الذي لا يقا
 هذا محذور وكل محذور متعق لا خلاص من استحقاق خلاص **قوله**
 العلوم المصنوعة لا اعلم انه اشهر فيما بين هذه الجزاء العلمية
 ولا يخفى ان هذه القضية لا تدخل في الاتصال القريب ولا مدخل
 الاتصال البعيد فلا يكون جزءاً من المطلق كقولنا ما راي احداً
 المسائل النظرية ما عدا المصنوع فان كان الملائمة بجميع الاوليات
 لا كل واحد واحد منها اكدنا هذه في فهمه من باب الشكل الاول ولا
 وفي قولهم ترتيب الشكل الثالث سته وبلغت المحل فانه عام
 شامل لجميع العلل وان المحل في المسائل النظرية لا كقولنا

خاتمة

بها فقال لا خير في العلم **فلهذا** الاول الموضوعات وهي التي تبحث في
 العلم عن احوالها الذاتية الثاني المبادي وهي مجردة عن
 واجرائها واهمها ومبادئها او مباحثها يبحث فيها قاسما
 العلم الثالث المسائل وهي القضايا الباطنية العلمية التي تتشابه
الاول ما يتعلق بتعريف الموضوع فيقول ان قوله وهي ان كان
 صحتها واجبا الى الموضوعات الحق ان التعريف مخصوص بالحق
 فلا يناسب البقية منها بصفة الجمع وان كان واجبا الى الموضوع
 المذكورة في الموضوعات الحق ان تامة الصير يكون مناسب
 لان الموضوع مذكور في هذا التعريف طارقي على الامر الثاني
 للموضوع فان كانت الامور المساوية موضوعات لزوم تعدد الموضوع
 في جميع العلوم **الاصغر** فيقول ان الموضوع في بعض العلوم ربما
 يكون واحدا وان لم يكن الامور المتساوية للموضوع موضوعات
 اختلال التعريف باعتبار الجمع ويمكن الجواب في الامور المتساوية
 على رأي الاحكام فانها يخرج من التعريف افراد ولا يميز بين
 التعريفات المساوية **الثاني** ما يتعلق بتعريف المبادي فيقول ان الحق
 ادراج هنا فوالله **الاول** ان المبادي ربما يكون تصوريه اي





